

الفصل الثاني الزكاة

الزكاة في اللغة لها معان كثيرة أحدهما النماء، ومنه قولهم زكا الزرع إذا نما، والمعنى الثاني التطهير، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٤٥)، أى طهرها من الأدناس، ثم صارت حقيقة شرعية للقدر المخرج من المال بشرائط^(٤٦).

والزكاة فريضة واكبت الرسالات، فمن الميثاق الذى أخذ على بنى إسرائيل ﴿ لَنْ أَقِمَّ الصَّلَاةَ وَآتَيْمَ الزَّكَاةَ وَآمَنَم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتَهُمْ وَأَقْرَضَمَ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكْفِرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤٧). وعن آل إبراهيم: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةَ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾^(٤٨). وعن عيسى عليه السلام: ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾^(٤٩).

ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع. قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلنَّاسِ وَالْمَحْرُومِ ﴾^(٥٠). وقال: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾^(٥١). وقال رسول الله - ﷺ -: « بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وحج البيت وصوم رمضان^(٥٢). والزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد للفقراء، عن ابن عباس أن رسول الله - ﷺ - بعث معاذاً فقال: « إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب^(٥٣). »

(٤٥) سورة الشمس: آية ٩.

(٤٦) أحكام القرآن - أبو بكر بن العربي - دار الفكر - ج ١ ص ٢١.

(٤٧) سورة المائدة: آية ١٢.

(٤٨) سورة الأنبياء: آية ٧٣. (٥١) سورة البقرة: آية ٤٣.

(٤٩) سورة مريم: آية ٣١. (٥٢) رواه مسلم ج ١ ص ٢٧.

(٥٠) سورة المعارج: آية ٢٣، ٢٤. (٥٣) رواه الشيخان: البخارى ج ٢ ص ١٣٠ ومسلم ج ١ ص ٢٩.

وتقوم الدولة بجمعها وتقاتل من يمتنع عنها.. عن أنى هريرة -رضي الله عنه- قال: لما توفي رسول الله -ﷺ- وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر -رضي الله عنه-: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله -ﷺ- «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بجهده وحسابه على الله». فقال: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله -ﷺ- لقاتلتهم على منعها» قال عمر -رضي الله عنه-: «فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر -رضي الله عنه- فعرفت أنه الحق» (٥٤).

المبحث الأول

الزكاة ضرورة عصرية

قبل الدخول في موضوع الزكاة فزمننا تمهيد... فقد تبين لنا في موضوع الضرائب مدى السلبية الناجمة عنها، سواء كان ذلك في شكل تهرب في الحسابات، أو في دخول خفية، أو قدرة على نقل العبء، وعدم مراعاة للطاقة في ضريبة الأحمور. وذلك كله في الضرائب المباشرة. أما عن الضرائب غير المباشرة من ضرائب على الاستهلاك إلى إصدار نقدي، فإن ذلك يقع عبؤه في النهاية على محدودى الدخل.

أيضاً لاحظنا أن الضرائب عموماً وفي مصر خصوصاً، تكاد تنعدم فيها الضرائب على رأس المال ويغلب أن يكون وعاؤها الدخل، وهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل من ناحية، ثم لا ينان من يكتنز أمواله مهما كبرت، رغم ما يتضمن ذلك من إضرار بالاقتصاد القومي، وعدم تحميل العبء للقادرين، وضعف المواجهة أمام ظاهرة الاكتناز.

الضريبة بين الدخل ورأس المال:

يفرق الاقتصاديون بين التيار والرصيد. فالتيار متغير له زمن مرتبط به ويتغير معه ولا يمكن تعريفه إلا بربطه بزمنه فالدخل يتغير من يوم إلى يوم فيقال دخله في

(٥٤) رواه البخارى ج ١ ص ١٣١

الأسبوع أو في السنة. أما الرصيد فهو متغير ليس له بعد زمني، ويمكن قياسه لذلك في لحظة معينة، فيقال ثروة فلان كذا في يوم كذا، ولا يقال ثروته خلال أسبوع أو خلال سنة كذا.

ولقد رأينا في دراستنا للضرائب في الدولة العصرية أنها في الغالب على الدخل، وهو تيار لأنه يرتبط ببعد زمني، بينما تندر على الثروة التي هي رصيد ليس له بعد زمني لأنها ترجع إلى قيمة الأصول التي جمعها شخص في لحظة معينة.

وفي الفكر المالي اليوم تفضيل كبير للضريبة على الثروة كدافع للتنمية ووسيلة فعالة لتوزيع الثروة، بعد فشل الضرائب على الدخل في تحقيق ذلك، وهو نظام لم يهتم الغرب به وإنما شرعه الإسلام كأساس لنظامه المالي ممثلاً في الزكاة.

ولتر هذا الدفاع الشديد عن ضريبة الثروة من أحد علماء المالية المعاصرين: (علينا الآن أن نتساءل عن مبررات استخدام الضريبة على الثروة، هناك عدة إجابات نقترحها:

أولاً : إن ضريبة الثروة تساعد في تصحيح بعد المشاكل التي لا يمكن تجنبها من نظام ضريبة الدخل الشاملة. ولنتذكر أن كل عائد رأس المال، تحقق أم لم يتحقق، يرجع إلى قاعدة ضريبة الدخل الشاملة. وفي الواقع من المستحيل فرض ضريبة على العائد غير المحقق. ويمكننا معالجة ذلك عن طريق قرض ضريبة على رأس المال الخاص بهذا العائد. وحقيقة تكون الثروة عند نقطة معينة شاملة لعائدها أو الخسارة على مدى عمرها.

ثانياً : كلما زادت ثروة الفرد كلما زادت قدرته على الدفع، إذا بقيت الأشياء الأخرى ومنها الدخل على ما هي عليه، لهذا كان لابد من فرض ضريبة عالية على الأغنياء. لنفرض أن بخيلاً جمع ثروة هائلة من الذهب المخزون التي لا تدر أي دخل، فهل نفرض عليه ضريبة على الذهب المكتنز؟ البعض يعتقد أنه مادام هذا البخيل غير خاضع لضريبة الدخل بينما يجمع الذهب، فلا يمكن فرض ضريبة أخرى عليه. والآخرون يناقشون أن هذا الذهب يولد منفعة ولا بد أن يخضع للضريبة: وعلى أي حال لتذكر أن القدرة على الدفع منطقياً تتصل بصافي الثروة بعد خصم الديون.

ثالثاً : فرض ضريبة على الثروة تقلل من تركيز الثروة. وهذا مرغوب فيه اجتماعياً وسياسياً. وكما رأينا من قبل أنه من الصعب قياس الدخل بدقة، فإن أحسن التقديرات تبين أن توزيع الدخل في الولايات المتحدة غير عادل. والثروة يمكن قياسها بدقة أكثر من الدخل... وفي دراسة على سنة ١٩٦٠ تبين أن ٦٪ من الأغنياء يملكون ٥٧٪ من الثروة في الولايات المتحدة. إن تركيز الثروة هكذا قد يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية السياسية، ورغم أهمية الموضوع فإنه لا يدخل في هذه الدراسة.

وأخيراً: ضريبة الثروة هي مدفوعات للمزايا التي حصل عليها ملاك الثروة من الدولة. حيث الدولة تحمي أملاك المواطنين وهذا مقابل ذلك. فضلاً عن أن الدولة تقوم بالإنفاق الذي يفيد الأغنياء أيضاً. فإذا بنت الدولة وصانت طريقاً يمر على مخزني فإنها قدمت منفعة لى لا بد أن أدفع مقابلها. ولنلخص ذلك، إن ضريبة الثروة تفرض لسببين: القدرة على الدفع والنفع المستفاد. وهذه أسباب مقنعة جداً^(٥٥).

ولكن ضريبة الثروة في المجتمعات المعاصرة تنصب غالباً على ضريبة الأرباح والمباني وتحسب نسبة على قيمة الأصل.

والنظرية التقليدية كانت ترى أن الضرائب على الأراضي تصاعديّة، لأن المالك يتحملها، أما الضرائب على المباني فإنها تنازلية؛ لأن المستأجر هو الذي يتحملها. أما النظرية الحديثة فتراهم ضريبة عامة مفروضة على كل رأس المال، بمعدلات تتغير مع القانون وأنواع رأس المال. وأثرها يعتمد على التوازن العام لعناصر الإنتاج المتداولة. أما نظرية الرسم الاستعمالي فينظر إلى ضريبة الأملاك كمدفوعات للخدمات العامة^(٥٦).

وعموماً هذه الضريبة غير محبوبة من الناس وذلك للمغالاة في التقييم. فضلاً عن عدم احتساب الديون وتقدير الثروة الصافية. ثم إنها تدفع مباشرة من المالك دون

(55) Public Finance, Harvey S. Rosen Op. cit. pp. 478-480..

(56) Ibid pp. 500.

نظر للإيراد فتسبب صدمة له وقد تضطره إلى بيع أملاكه خصوصاً إذا لم يكن معه قيمتها بعكس إذا أخذت حين تحقق الإيراد.

وهناك نوع آخر من ضرائب الثروة وهو الرسوم العقارية التي تفرض على نقل الملكية بالبيع أو الهبة أو الميراث.

وبلاشك استخدام الضرائب على نقل الملكية بالبيع أو الهبة أو الموت كوسيلة لإعادة توزيع الدخل يضعف الرغبة في العمل الذي يكون سببها أحياناً رفع مستوى الورثة أو تحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى قلة الإنتاج وقلة الدخل وسوء التوزيع بالتالي.

هذا فضلاً عن أن الميراث والهبة يؤدي إلى تفتيت الثروة وإعادة توزيع الدخل بطريقة أفضل من الضرائب وتتلافى سلبياتها.

وكثيراً ما يحدث تخايل على هذه الضريبة بطريق أو بآخر.

وفي الولايات المتحدة وضعت إعفاءات كثيرة منها إعفاء ٦٠٠,٠٠٠ دولار للابن والهبة للزوجة^(٥٧)... الخ.

أما ضريبة رأس المال الملائمة نوعاً ما فهي ما تسمى ضريبة القيمة الصافية ووعاؤها الفرق بين أصول الممول وخصومه، وهي تطبق في بعض بلاد العالم. وستحدث عنها بعد.

والإسلام حين يحدد زكاة رأس المال يعنى الثابت كالمباني والأراضي والآلات إذا لم تكن للتجارة، لأنه متناقص يظهر في الإنتاج. وذلك يشجع على الاستثمار فيه. ويفرضها على المتداول من النقود حتى العروض لأنها قابلة للاكتناز. ويأخذها حين تحقق الثمناً بحولان الحول، ويعتبر الحصاد هو شرط الثمناً للزراعة، ولهذا يأخذ الزكاة حين يحقق الربح فهي على الدخل، فلا يحس بعبئها كضرائب الثروة المعاصرة.

وما تحصل من إيجار من المباني والأراضي وغيرها من الأصول فسئرى أنه يضاف إلى الثروة المتداولة ويفرض على المتبقى عليه بعد حولان الحول الزكاة.

وسئرى أن أخذ الزكاة على رأس المال الثابت ثم أخذها على الناتج يؤدي إلى ازدواج الزكاة، لأن الرأسمال الثابت يستهلك ويظهر عطاؤه المستهلك في قيمة المنتج.

(57) Ibid. P.P. 496.

والزكاة تؤخذ على الأراضى والمباني وغيرها من الأصول في حالة ما إذا كانت للتجارة فتقوم عند حولان الحور .

والمناقشة هنا تذكرنا بما سعرض له إن شاء الله في تحليل زكاة الأموال ، وكيف أن صاحب كنز الذهب يزكيه لأنه مال نام بالقوة إن لم ينم بالفعل .

كما أنه يذكرنا أيضاً بأن الزكاة تفرض على صافي الثروة المتداولة بعد حولان الحول وخصم الديون ، وذلك ما كان يتمناه صاحب التحليل السابق ولكن بعد إعفاء الأصول الثابتة .

وهذه المناقشة تنادى بوضوح لا يخفى على القارىء بمطلب عالمي هو استبدال الضرائب بالزكاة .

أثر الزكاة على الميل للاكتناز :

تمثل مشكلة التفضيل النقدي أى الاحتفاظ بالنقود سائلة مشكلة خطيرة في المجتمع الرأسمالي ، حيث أن زيادتها تعنى رفع معدل الربا الذى يردونه إلى الظواهر النقدية ، أى الطلب على النقود (التفضيل النقدي) وعرض النقود .

فكلما قل التفضيل النقدي كان ذلك في صالح خفض معدل الربا وفي صالح زيادة الاستثمار والناتج القومي .

ويزيد من حدة هذه الظاهرة وجود المقامرة في الأسواق المالية والاحتفاظ بالنقود لتمويلها طبعاً مع وجود ظاهرة الربا .

وعلاج ظاهرة الربا لا بد أن تبدأ بعلاج ظاهرة إمساك النقود ، وسد شهية الناس عنها لدفعها للاستثمار .

ويلزم الأمر تعزيم الذى يمسك النقود بضريبة ، والمجتمع الغربى لا يعرف هذا النوع من الضرائب لأن أغلب ضرائبه على الدخل ولا يصل إلى الثروة النقدية .

وقد اقترب من هذه المشكلة اقتصاديون منهم جسل وكينز .

يقول كينز في نظريته العامة : (لم اكتشف قيمة كتابات سلفيوجسل Silvio

Gessel إلا عند الوصول إلى النتائج بطريقتى .. وفي كتابه **The Natural**

Economic Order نظام الاقتصاد الطبيعي - تحدث جسل عن أن هدف كتابه هو

تأسيس اشتراكية مضادة للماركسية . كرد فعل مضاد لشعار «دعه يعمل» مبنى على

أسس نظرية مختلفة تماماً عن ماركس في أنها مؤسسة على رفض - بدلاً من قبول - الافتراضات الكلاسيكية، وعلى عدم تقييد للمنافسة بدلاً من إلغائها.

والمساهمة الأساسية لجسل في نظرية النقود والفائدة هي كما يلي:

في المقام الأول يميز جسل بوضوح بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (ربح المشروع الأخر) وبين أن سعر الفائدة هو الذى يوقف معدل النمو الحقيقي لرأس المال.

وثانياً، يشير إلى أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، وأن حقيقة النقود - التى يظهر منها معنى سعر الفائدة النقدى - تتركز على أن ملكيتها كوسيلة لاختزان الثروة والتى لا يتحمل صاحبها أى مصاريف ملحوظة، وأن هذه الأنواع من الثروة بعكس السلع التى تتحمل نفقات تخزين - مدر فى الحقيقة عائداً يرجع إلى نوعية النقود. وبين أن الثبات النسبى لأسعار الفترة المقارنة عبر الزمن دليل على أنه لا يعتمد على عناصر طبيعية بحتة. بعكس ما نراه فى الكفاية الحدية (الربح) من حقبة لأخرى فهو تغير ملحوظ أكثر من التغير فى أسعار الفائدة. وبمصطلحه - أى كينز - أن سعر الفائدة الذى لا يعتمد على خصائص نفسية ثابتة بقى ثابتاً، بينما طبيعة التقلبات الواسعة التى تحدد جدول الكفاية الحدية لرأس المال، لا تحدد سعر الفائدة وإنما تقرر المعدل الذى يسمح به سعر الفائدة - قل أو كثر - لرأس المال الحقيقى أن ينمو.

ولكن هناك عيب كبير فى نظرية جسل. فقد بين كيف أن وجود سعر الفائدة النقدى هو الذى يسمح بالحصول على عائد من الإقراض. وحواره بين روبنسن كروز والغريب هى حكاية اقتصادية ممتازة لإظهار هذه النقطة. ولكنه بينما أعطى السبب الذى من أجله يكون سعر فائدة النقود - دون غيره من السلع - غير سالب، فإنه أغفل الحاجة إلى شرح السبب الذى من أجله يكون سعر الفائدة موجباً، كما فشل فى أن يبين لماذا كان سعر الفائدة غير محكوم بمستوى العائد من إنتاجية رأس المال.. ذلك لأن مفهوم (التفضيل النقدى) غاب عنه فبنى تحليله على نصف نظرية لسعر الفائدة.

والنقص فى نظريته هو بلا شك سبب إهمال نظريته على يد الأكاديميين، ورغم ذلك فقد ذهب بنظريته بعيداً ليصل إلى توصيات عملية تحمل فى طياتها ما هو

مطلوب، رغم أنه غير ملائم في الشكل الذي اقترحه. ولقد بين أن نمو رأس المال الحقيقي يعوقه سعر الفائدة النقدي، وإذا أزيل هذا الحاجز فإن نمو رأس المال سيكون في العالم الحديث سريعاً مما يجعل من العدل القضاء على سعر الفائدة. حتى يصبح صفرًا. ليس فوراً، ولكن في مدة قصيرة نسبياً.

ومن هنا فإن الضرورة الأولية هي إنقاص سعر الفائدة النقدي، وهذا كما أشار يمكن تحقيقه بأن تتحمل النقود نفقة في حملها كغيرها من السلع العقيمة. وهذا وصل به إلى رأيه المشهور «النقود المدفوعة Stamped Money» التي اقترن بها اسمه والتي باركها الأستاذ فشر Irving Fisher. ووفق اقتراحه فإن النقود الورقية (وهي تحتاج ضرورة لتطبيقها نوع من البنكنوت) لا تبقى لها قيمة ما لم يوضع عليها طابع يشتري من مكتب البريد شهرياً كبطاقة التأمين. وتكلفة الطابع يمكن تحديدها طبعاً برقم ملائم. ووفق نظرتي - كينز - فإنها تساوي زيادة سعر الفائدة النقدي على الكفاية الحدية لرأس المال المرتبط بمعدل الاستثمارات الجديدة المطابقة للعمالة الكاملة. والضريبة التي اقترحها جسر 0.1٪ أسبوعياً وهي تعاد 0.2، 5٪ في السنة. ولكن هذا يكون عالياً في الظروف الحالية، ولكن الرقم الصحيح، الذي يجب أن يتغير من وقت لوقت، يمكن الوصول إليه عن طريق التجربة الخطأ.

إن فكرة النقود المدموغة فكرة رائعة. إنه من الممكن حقيقة وجود وسائل لتطبيقها في إطار متوسط، ولكن هناك عقبات كثيرة لم يتبينها جسر. وعلى الأخص لم يكن مدركاً أن النقود ليست وحدها التي تحمل ميزة السيولة - ولكن الخلاف بينها وبين غيرها في الدرجة فحسب، حيث تظهر أهميتها في سيولتها العالية عن غيرها. ولهذا إذا فقدت النقود الورقية قيمتها حل محلها سلسلة طويلة من البدائل كالنقود البنكية، الديون تحت الطلب، النقود الأجنبية، الجواهر والمعادن النفيسة... الخ (١٥٨).

من الملاحظ أن جسر كان أعمق من كينز، فبينما دعا جسر إلى منع الفائدة بضريبة مانعة إلا أن كينز حددها بالزيادة في سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، ويدل على خطأ كينز أن رأيه لا يناسب المضارب الذي يأخذ رأس المال ليستثمره، فعائده هنا يكون صفرًا، ويحرم من لا يستطيع استثمار ماله من دفعه لغيره

(58) The General Theory of Employment, Intrest and Money, J.M. Keynes, Macmillan 1983. p. 353-358.

لينميه، ولا يمكن هذا إلا بتحريم الربا وبناء الاستثمار بين العمل ورأس المال على المشاركة.

ولكن كينز حين اقترح أن تكون الفائدة متغيراً تابعاً للربح لا عائداً مستقلاً عنه يتحدد كثر من النقود شجبت بوضوح العوامل النقدية لتحديد الفائدة .

وأظننا الآن قد وصلنا إلى هذه النتيجة التي تجعلنا نختر ساجدين أمام الإعجاز الإلهي في شريعته الموجهة للاقتصاد .

إن المشكلة كما عرضها جسل ووافقه كينز تتوقف على القدرة على اكتناز النقود دون تكلفة. وسنرى في عرض الزكاة أنه لا يعفى مال من الزكاة السنوية حتى اليتيم .

واضطرب جسل وكينز في تحديد النسبة حيث قدرها جسل ٢,٥٪ ورأى كينز أنها أقل من ذلك .

وحدها الله تعالى بـ ٢,٥٪ سنوياً .

وافترق كينز عن جسل باعتراض أساسي أن النقود وحدها لا تختص بالسيولة وإنما هناك بدائل أخرى كثيرة مما يضعف نظرية جسل حيث يهرب الاكتناز من النقود إلى غيرها كالجواهر والنقود الأجنبية وأشباه النقود السلعية وهنا سبق كينز جلي .

سنرى في الزكاة كيف أنها تشمل كل مال نام ولا تقتصر على النقود فهي عامة لا يمكن أن يهرب منها الممول من مال إلى مال نقداً كان أم عروضاً .

وهكذا حينما حرم الله تعالى الربا كانت فريضة الزكاة هي وسيلة اجتنائه دون رجعة، واقترن فرض الزكاة دائماً في القرآن بتحريم الربا . يقول تعالى : ﴿يُحَقِّقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (٥٩).

كفاية الزكاة :

بقي سؤال يتردد على الأذهان، هل تكفي الزكاة للقيام بكفالة الإنسان المعاصر؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من مقدمة .

(٥٩) سورة البقرة: آية ٢٧٦ .

بين مسجريف أن ضريبة القيمة الصافية (Net Worth Tax) تختلف في نظام ضرائب رأس المال عن ضريبة الأملاك في أن الأولى تتصل بقدرة الممول، أما الثانية فتؤخذ باعتبار المستفاد من خدمات الدولة والتي ترفع من قيمة الأصل. وقد كان أغلب رؤوس الأموال في الماضي قطعان ماشية فكان من السهل أخذ ضريبة على رأس المال. أما اليوم والضرائب أغلبها على الدخل ونقدية لا عينية، فيصعب تصورها في الأذهان المعاصرة. ولكن عن طريق ضريبة القيمة الصافية وهي التي تؤخذ على صافي الأصول بعد استبعاد الخصوم فإن الأمر يصبح أيسر وأعدل في توزيع الدخل.

و (تستعمل ضريبة القيمة الصافية في سبعة عشر قطراً منها ألمانيا الغربية وسويسرا والهند ودول أمريكا اللاتينية، وفي معظم هذه البلدان تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين، وفي بعض الدول ومنها ألمانيا الغربية والهند تؤخذ من الشركات أيضاً، وتعريف الأصول الخاضعة للضريبة تشمل المادية وغير المادية، وفي معظم الحالات تخصم الديون والبعوض يسمح بخصم الالتزامات التي لا تتعلق بملكية الأصول الخاضعة للضريبة.. ويعطى الأشخاص إعفاءات، والمعدل إما أن يكون نسبياً ١٪ وأقل أو تصاعدياً حتى ٢,٥٪.

والبلاد التي تفرض هذه الضريبة تفرضها على المستوى المركزي باستثناء سويسرا، وتفرض إلى جانب ضريبة الأملاك ضريبة على الإيراد الصافي أقل من ٥٪، وتساهم هذه الضريبة في تغطية قصور ضريبة الدخل.. خصوصاً في البلاد المتخلفة التي يصعب فيها الوصول إلى دخل رأس المال، وتستعمل كأداة تصحيحية لقصور ضريبة الدخل^(٦٠).

وإذا كانت دول يقوم نظامها الضرائبي على:

١٪ ضريبة على صافي رأس المال وأقل من ٥٪ ضريبة على الإيراد الصافي. والزكاة تقوم نسبياً على: ٢,٥٪ على رأس المال المتداول والدخل. ومن ٥ إلى ١٠٪ على دخل الزراعة.

فلماذا نسلم بكفاية النظام الأول، ولا نتصور كفاية النظام الثاني، رغم أنه كما نرى أعظم إهداءاً

(60) Public Finance, Theory and Practice R.A. Musgrave, P.B. Musgrave Op. Cit. P.P. 460-477.

يقول مسجريف: (لنفرض أولاً أن هناك ضريبة قومية حقيقية على كل الأصول الرأسمالية.. بافتراض أسواق كاملة للأصول الرأسمالية وعوائدها فإن ٥٪ ضريبة على قيمة رأس المال يمكن ترجمتها إلى ضريبة عن الدخل الناتج عن الأصل الرأسمالي، لنفرض أن أصل قيمته ١٠٠٠ دولار له عائد سنوي ١٠٠ دولار بمعدل عائد سنوي ١٠٪ فإن ضريبة ٥٪ على قيمة رأس المال هي ٥٠ دولاراً.

فإذا عبرنا عنها كنسبة من العائد فإنها تكون ٥٠٪ من الدخل و٥٪ ضريبة على رأس المال.

فهى تعادل ٥٠٪ ضريبة على الدخل إذا كان العائد ١٠٪ (٦١).

نأخذ مثلاً مقابلاً فيما يفرض على أموال التجارة حيث يقل رأس المال الثابت، نقارن فيه بين فرض الضريبة وفرض الزكاة. لنفرض أن رأس المال التجاري ١٠٠٠٠ جنيه والضريبة تؤخذ بمعدل ٢٥٪ ومن المعلوم أن الضريبة تؤخذ من الدخل والزكاة تؤخذ من الدخل ورأس المال المتداول. ونقارن ثلاث حالات:

(١) فإذا كان الربح ١٠٪ فإن إيراد الضريبة يكون $250 = \frac{25}{100} \times 1000$

جنيهاً.

أما الزكاة فتؤخذ على رأس المال المتداول بالإضافة إلى الأرباح التي هي ١٠٠٠ جنيه.

فتكون الزكاة $275 = \frac{25}{100} \times 1100$ وهي تعادل ٢٧,٥٪ من الدخل.

(٢) وإذا كان الربح ٣٠٪ كانت الضريبة $750 = \frac{25}{100} \times 3000$ جنيهاً. وكانت الزكاة $325 = \frac{25}{100} \times 1300$ جنيه.

(٣) وإذا كان الربح ٥٪ كانت الضريبة $125 = \frac{25}{100} \times 500$ جنيهاً. وكانت الزكاة $262,5 = \frac{25}{100} \times 1050$ جنيهاً.

ونلاحظ هنا:

١ - تكاد تتساوى نسبة ٢,٥٪ زكاة على المال والدخل مع نسبة ٢٥٪ ضرائب على الدخل حيث يكون العائد ١٠٪.

(61) Ibid P.P. 470.

٢ - تزيد ضريبة الدخل عن الزكاة إذا ارتفعت نسبة العائد عن ذلك، وعادة ما يكون ذلك دليلاً على الرواج وغنى الناس وقلة المحتاجين .

٣ - تقل ضريبة الدخل عن الزكاة إذا انخفضت نسبة العائد عن ذلك، وعادة ما يكون ذلك دليلاً على الانكماش وحاجة الناس .

وبهذا تمتاز الزكاة من الناحية الرقمية عن التأمينات الاجتماعية، فضلاً عن أن الزكاة تعطى للفقراء تحديداً والتأمينات لا تفرق بين غنى وفقير، فإن أعباء المعاشات التي تتحملها الخزنة العامة حوالي ٢ مليار جنيه في موازنة ١٩٩١/٩٠، بينما الناتج المحلي الإجمالي ٥٠ مليار جنيه تقريباً أى بنسبة ٤٪. بينما تراوحت هذه النسبة من ٣٪ سنة ١٩٦٥، ٩٪ سنة ١٩٨٣ على الإنتاج القومي الإجمالي G.N.P. في أمريكا(٦٣).

والحقيقة التي تمنعنا من دراسة إحصائية هي أنه بينما - كما يقول مسجريف - تتوفر إحصاءات عن توزيع الدخل فإن إحصاءات توزيع الثروة غير دقيقة(٦٤).

ويعدد مسجريف الصعوبات التي تواجه ضريبة رأس المال بما يلي:

١ - قواعد الضريبة: ضريبة صافي رأس المال ترتبط بالقدرة على الدفع، وهنا يجب فرضها على الأشخاص لا على الشركات، ذلك لأن أرباح الشركات توزع على ملاكها... كذلك لابد من خصم كل الالتزامات .

٢ - قياس القيمة الصافية: إن وجود ضريبة الثروة الصافية يتطلب تماثل الأصول الخاضعة للضريبة، وتباين طلبات المديونية، وباختصار تتطلب ميزانية سنوية تدون بها أصول وخصوم الممول .

ولابد أن نطمئن السلطات على ظهور كل الأصول، وهناك مشكلة تقييم الأصول الثابتة، كالمباني تقريباً والآلات بعد خصم الاستهلاك، بينما عروض التجارة تقوم حسب سعر السوق، وليس من العجيب أن تنتهي هذه الضريبة إلى ضريبة على الأموال الحقيقية فقط، ولكن هذه العقبات ليست عقبات لا يمكن التغلب عليها(٦٥).

(٦٢) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ١٩٩١/٩٠ ص ٨ .

(63) Public Finance, Harvey S. Keren, Op. Cit. pp. 151.

(64) Public Finance, In Theory and Practice. Musgrave, Op. Cit. pp. 474.

(65) Ibid Pp. 477.

وإذا رجعنا إلى شروط وجوب الزكاة نجد أن هذه العقبات تتلشى في الزكاة، فرأس المال الثابت معفى، والديون تخصم، والزكاة حولية وشاملة، وتؤخذ على رأس المال المتداول والأرباح في ميزانية سنوية، فلا تحسب الأصول غير الإيرادية ولا الأصول المعنوية.

وتقويم الأصول المتداولة هنا بسعر السوق، وهذا كفيل باستبعاد أثر التضخم ولن تؤثر مشاكل الأصول الثابتة إذا كان وعاء الزكاة هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ثم إنها تحسب على الأموال السلعية والتقديمية معاً، ويعفى منها من لا يملك النصاب.

المبحث الثاني مدخل إلى الزكاة

لن يكون إن شاء الله قصارى جهدنا في هذا الفصل مجرد النقل الرتيب أو التلخيص للزكاة من كتب الفقه الأمهات، ولكن كما شرحنا في مطلع الكتاب أننا لا نقصد إضافة فقهية كذلك لا نقصد إضافة اقتصادية، وإنما الجهد ينصب على وصل النص بالعصر.

لهذا فإننا نريد أن نخرج - كما هي طبيعة الشريعة الإسلامية - بنظرة شاملة للزكاة يخرج منها المسلم بنظرة واضحة لميزانية موحدة لكافة أمواله. نريد أن نكشف عن مفردات الميزانية للإنسان المسلم وللعامل على الزكاة، يسهل بها إخراج الفريضة والمحاسبة عليها.

وقد كان لكل مال نصاب ونسب في عهد قل فيه الدرهم والدينار، وسادت المقايضة كأسلوب للتعامل. وترك للناس إخراج أموال سميت بالباطنة. سنناقش هذه الأمور في قضايا ثم نعمل ما اتفقنا عليه بعد ذلك.

الزكاة ووظيفة دولة:

قال النووي: (يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة لأن النبي - ﷺ - والخلفاء كانوا يعثون السعاة، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ومنهم من يبخل)^(٦٦).

(٦٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٩٧ دار إحياء التراث.

وجعل الماوردي جمع الزكاة ووظيفة رئيسية للإمام فقال: (والسابع حياية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف، والثامن تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير) (٦٧).

ويتفق الفقهاء على أن الدولة هي التي تأخذ الزكاة لأن هذا عمل رسول الله ﷺ - وقد قاتل الخليفة أبو بكر - رضى الله عنه - مانعها.

وللعاملين عليها حصة منها ، يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٦٨).

لهذا (يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة، لأن النبي ﷺ - والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه، ومنهم من يبخل، فوجب أن يبعث من يأخذ) (٦٩).

يقول تعالى: ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم ﴾ (٧٠).

وحديث معاذ الذي ذكرناه: « أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم ترد على فقرائهم » (٧١).

قال الحافظ بن حجر: (استدل به على أن الإمام هو الذى يتولى قبض الزكاة و صرفها، إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً) (٧٢).

عن جرير بن عبد الله قال: (جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله ﷺ - فقالوا: إن ناساً من المصدقين يأتونا فيظلموننا فقال رسول الله ﷺ - : «أرضوا مصدقكم» (٧٣). وقال - ﷺ - : «إذا أتاكم المصدق فليصدر عنكم وهو عنكم راض» (٧٤).

(٦٧) الاحكام السلطانية - الماوردي ص ١٦ دار الفكر.

(٦٨) سورة التوبة: آية ٦٠.

(٦٩) المجموع ج ٢ ص ١٦٧ النوى المكتبة السلفية.

(٧٠) سورة التوبة: آية ١٠٣.

(٧١) رواه الشيخان: مسلم ج ١ ص ٥٩ والبخارى ج ٢ ص ١٣٠.

(٧٢) فتح الباري ج ٣ ص ٣٦٠ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار المعرفة.

(٧٣) رواه مسلم ج ١ ص ٣٩٧.

(٧٤) رواه مسلم ج ١ ص ٤٣٥.

قال جرير بن عبد الله: «ما صدر عنى مصدق بعدها سمعت هذا من رسول الله ﷺ - إلا وهو عنى راض» (٧٥).

ولا يمكن لأحد أن يقوم بها إلا الدولة لما يلي:

- ١ - لديها من العلماء ما يقدر على الإفتاء.
- ٢ - لديها من الباحثين الاجتماعيين ما يؤكد إعطاء الفقير والمسكين.
- ٣ - لديها من العاملين من يكشف التهرب ويمنعه ويعاقب عليه.
- ٤ - لديها من الخبراء من يستطيع الخرص والتقدير.
- ٥ - الزكاة حق الفقير وأخذها من الدولة تأكيد لهذا واحترام للمحتاجين.
- ٦ - هناك أسهم لا يمكن لأحد أن يقوم بها إلا الدولة كسهم المؤلفة قلوبهم ولا سبيل الله.
- ٧ - الدولة وحدها هي المسؤولة عن قتال المانعين.

وقسم الفقهاء الأموال إلى ظاهرة وباطنة:

فأما القسم الأول كالثروة الحيوانية والحاصلات الزراعية وهذا ولاية جبايته وتفريقه على مستحقيه لولى الأمر من المسلمين.

فإن كان الإمام عادلاً أجزأه الدفع إليه بالإجماع وإن كان جائراً أجزأه على المذهب الصحيح المشهور ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور (٧٦).

أما القسم الثاني وهو الأموال بالباطن كمروض التجارة والنقود المدخرة كان الأصل فيه للإمام، حتى عهد عثمان - رضى الله عنه - حيث زاد ثراء الدولة وارتفع مستوى معيشة الناس (فقوض الدفع إلى الملاك نيابة عنه، ولم يختلف الصحابة عليه في ذلك، وهذا لا يسقط طلب الإمام أصلاً، ولذا لو علم أن أهل بلد لا يؤديون زكاتهم طالبهم بها) (٧٧).

(٧٥) صحيح سنن أبي داود - تحقيق الألباني - ج ١ ص ٢٩٩.

(٧٦) المجموع - شرح المهذب - النووي ج ٦ ص ١٦٥ المطبعة السلفية.

(٧٧) فتح القدير - ابن الهمام - ج ١ ص ٤٨٧.

ومن هنا ظهر الخلاف على الأموال الباطنة وسببه إما:
١ - ترك الإمام للناس الدفع حين رخاء المجتمع وتناقص ظاهرة الفقر كما حدث أيام عثمان - رضى الله عنه - .

٢ - إختفاء المال عن الحصر الظاهر .

٣ - إذا كان الإمام جائراً .

والأموال الباطنة في العصر لا تكاد تذكر لاستخدام البنوك في الإيداع فضلاً عن زيادة حدة الفقر . وفي محاضرات عن الزكاة بدمشق سنة ١٩٥٢ والتي نظمتها الجامعة العربية قال بعض العلماء : (قد تعين الآن أن يتولى ولى الأمر جمع الزكاة من كل الأموال الظاهرة والباطنة ، لسببين :

أولهما : أن الناس تركوا أداء الزكاة في كل الأموال ظاهرها وباطنها ، فلم يقوموا بحق الوكالة التي أعطاها لهم الإمام عثمان بن عفان ومن جاء بعده من الأفراد والولاة ، وقد قرر الفقهاء أن ولى الأمر إن علم أهل جهة لا يؤدون الزكاة أخذها منهم قهراً لا فرق في ذلك بين مال باطن ومال ظاهر .. وعلى ذلك فقد زالت الوكالة . ووجب الأخذ بالأصل والسير على ما قرره الفقهاء .

ثانيهما : أن الأموال صارت كلها ظاهرة تقريباً ، فالمنقولات التجارية تخصي كل عام إيراداتها ، ولكل تاجر صغير أو كبير سجل تجارى تخصي فيه أمواله ، وتعرف فيه الخسارة والأرباح . فالطرق التي تعرف بها الأرباح لتفرض عليها ضرائب الحكومة تعرف أيضاً لتفرض على رأس المال وعليها فريضة الزكاة ، التي هي حق الله وحق السائل والمحروم . أما النقود فأكثرها مودع بالمصارف وما يشبهها . وعلمها بهذه الطريقة سهل ميسور والذين يودعون نقودهم بطون الأرض ليسوا في الحقيقة من أهل اليسار الفاحش . وعددهم يقل الآن شيئاً فشيئاً فليترك أمر هؤلاء إلى دينهم .

ولقد قرر الفقهاء في حال الخضوع لقرار الإمام عثمان - رضى الله عنه - أن في حال ظهور الأموال الباطنة يؤخذ منها الزكاة بعمال الإمام ، ولذلك كان عمل العشارين قائماً مع الأخذ بقرار عثمان ، لأنهم كانوا يأخذون الزكاة عند انتقال النقود وعروض التجارة من بلد إلى بلد . إذ بذلك كانت تعتبر ظاهرة لا باطنة ، فكانوا

يأخذونها عند الانتقال، إلا إذا أقام الممول الدليل على أنه أعطاها للفقراء، أو أعطها لعشائر آخر في هذا العام^(٧٨).

يقول ابن حزم: (وإن كان من بعته من تجب طاعته، فلا يخلو من أن يكون باعته يضعها مواضعها، أو لا يضعها مواضعها، فإن كان يضعها مواضعها فلا يخل لأحد دفع زكاته إلا إليه، لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله - ﷺ -؛ فمن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى، والتعدى مردود. قال رسول الله - ﷺ -: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٧٩).

وروي بالأحاديث المشهورة أن رسول الله - ﷺ - والخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكاة^(٨٠).

يقول النووي: (كان النبي - ﷺ - والخلفاء بعده يبعثون السعاة لأخذ الزكاة، والمعنى فيه أن كثيراً من الناس لا يعرفون الواجب والواجب فيه ومن يصرف إليه، فبعثوا ليأخذوا من حيث تجب ويضعوا حيث يجب)^(٨١).

وقال ابن أبي موسى وأبو الخطاب: (دفع الزكاة إلى الإمام العادل أفضل وهو قول أصحاب الشافعي، ومن قال بدفعها إلى الإمام السعبي ومحمد بن علي وأبو زيد والأوزاعي، لأن الإمام أعلم بمصارفها ودفعها إليه يرئها ظاهراً وباطناً، ودفعها إلى الفقير لا يرئها باطناً لاحتمال أن يكون غير مستحق لها، ولأنه يخرج من الخلاف وتزول عنه التهمة)^(٨٢).

ويقول: (ولا يمكن بعث ساع إلى كل واحد عند تمام حوله، فتعين شهر يأتيهم الساعي فيه، واستحب الشافعي - رضي الله عنه - أن يكون ذلك الشهر المحرم

(٧٨) حلقة الدراسات الاحتجاجية حامه الدور انبرية - الدورة الثالثة، عن فقه الزكاة يوسف القرضاوي ج ٢ ص ٧٧٣، ٧٧٤ - مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠١ هـ.

(٧٩) المحلى ج ٦ ص ٤٤، ٤٥ - الحديث رواه مسلم - صحيح الجامع الصغير - تحقيق الألباني ج ٢ ص ١٠٩٣.

(٨٠) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩١.

(٨١) المجموع - شرح المهذب - النووي ج ٥ ص ٥٢٨ المكتبة السلفية.

(٨٢) المغنى والشرح الكبير - ابن قدامة - ج ٢ ص ٥٠٨.

صيفاً كان أو شتاء فإنه أول السنة الشرعية، وليخرج قبل اغرم ليوافهم أول المحرم^(٨٣).

الوازع والعقوبة:

للزكاة عدة مزايا عن أى نظام وضعى تستطيع أن تصونها وتحمها تحت أى تطبيق وفي ظل أى حاكم وهى بإيجاز:

١ - الإيمان يؤدى إلى الالتزام بأحكام الله ولو لم تصل إلى صاحب المال يد السلطان، خوفاً من الله واليوم الآخر.

هدا يهتة الإسلام بتريه اسلم على الخذر من جريمة التهرب من أداء الزكاة. يقول - ﷺ: «مانع الزكاة يوم القيامة في النار»^(٨٤).

عن أبى ذر قال: انتهت بر السى ﷺ - وهو جالس في ظل الكعبة، فلما رأى قال: «هم الأحسرون ورب الكعبة» قال فحنت حتى جلست، فلم أتقار حتى قمت فقلت: يا رسول الله فذاك أبى وأمى، من هم؟ قال: «هم الأثرون أموالاً، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا - من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله - وقليل ما هم. ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها، كلما نفدت أخرها عادت إليه أولها حتى يقضى بين الناس»^(٨٥).

وعن عبد الله قال: قال رسول الله - ﷺ -: «ما من رجل له مال، لا يؤدى حق ماله، إلا جعل له طوقاً في عنقه، شجاع أقرع، وهو يفر منه، وهو يتبعه». ثم قرأ مصداقه من كتاب الله عز وجل: ﴿ولا يحسن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة﴾^(٨٦) (٨٧).

(٨٣) المجموع - شرح المهذب - النووي - ج ٥ ص ٥٢٨.

(٨٤) صحيح الجامع الصغير - السيوطي - تحقيق الألباني ج ٢ ص ١٠١١.

(٨٥) رواه مسلم ج ١ ص ٣٩٧.

(٨٦) سورة آل عمران: آية ١٨٠.

(٨٧) صحيح سنن النسائي تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥١٢.

٢ - وبعد هذه التربية يأتي دور السلطان في عقوبة الممتنع والمتهرب، فيقاتل الممتنع حتى يؤخذ حق الفقير، ويصادر شط مال المتهرب عقوبة له. فقد قاتل أبو بكر -رضي الله عنه- الممتنع قائلاً: (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال. والله لو منعوني عقاباً كانوا يؤدونه لرسول الله -ﷺ- لقاتلتهم على منعه) (٨٨).

وعن معاوية بن حيدة قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: «في إبل سائمة، في كل أربعين ابنة لبون، لا يفرق ابل عن حسابها، من أعطاها مؤتجرأ، فله أجرها، ومن أبنى. فإننا أخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا، لا يجل لآل محمد -ﷺ- منها شيء» (٨٩).

٣ - هذا غير استخدام أسلوب الخرص «التقدير» وستحدث عنه إن شاء الله.

٤ - ثم إنها تؤخذ بطريق مباشر من الأغنياء لتعطي للفقراء مما يضمن عدالة التوزيع.

٥ - وقد سبق أن بينا ميزة أخرى هامة للزكاة، وهي أن مصارفها محددة من رب العالمين لا يستطيع أحد أن يتجاوزها حتى سهم في سبيل الله قصره جمهور الفقهاء على الجهاد، ولهذا كان من الخطأ الكبير تعميم هذا الباب مما يفتح ثغرة في هذا الحصن المنيع أمام أهواء الحكام.

٦ - ثم هناك ميزة أخرى ستحدث عنها في الباب الخامس عن الميزانية وهي المحلية. حيث نظام الزكاة يملئ أن تصرف الزكاة في الحل ولا تتجاوزها حتى تكفي أهلها، وهذا ضمان آخر لحسن استخدام الزكاة. بشرط أن يكون المشرفين على المحليات من صالحى القوم المختارين ممن يثق بهم الناس.

٧ - أن تكون للزكاة ميزانية مستقلة كما يرى الفقه، فلا تختلط بغيرها من أموال الدولة ونفقاتها.

والنتيجة:

كل هذا يجعل للزكاة ميزة ضخمة عن أى أسلوب آخر لتحقيق الرعاية الاجتماعية وعدالة التوزيع. وهذا يرفع كل حرج من إعطائها لولى الأمر عادلاً كان أم ظالماً لأنها حق الفقير، ولأن لها من نظامها الذاتي ما يضمن سلامة تطبيقها وفعاليتها.

(٨٨) صحيح سنن النسائي تحقيق الألباني ج ٢ من ٥١٣

(٨٩) صحيح سنن الألباني - الألباني ج ٢ ص ٥١٤

وهذا لا يترك مجالاً وحجة لمن يرى تأجيل المطالبة بها حتى تتوفر شروط التطبيق الكامل للإسلام، خصوصاً في حالنا هذه التي تتجه فيه الدولة لإلغاء الدعم ولا بديل، والذي يعيش فيه الفقراء في ضائقة لا توصف ولا حول ولا قوة إلا بالله .

الزكاة عبادة ومعاملة :

الواقع أن الخلاف الفقهي حول أحكام الزكاة، إنما يرجع إلى الخلاف حول تكيف طبيعتها: هل هي عبادة محضة كالصلاة، أم هي محرد حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين فيها، أم هي عبادة وحق مالي في نفس الوقت . وبالتالي يختلف ما يرتبونه من آثار باختلاف التكيف .

فمن قال إن الزكاة عبادة محضة كالصلاة، رتب آثاراً مثل :

- ١ - لا تصح إلا بنية، بحيث تسقط عن الصغير والمجنون بالنسبة للفقراء والتجارة بعكس الزروع والثمار .
- ٢ - لا تجزى إلا في العين، وفي وقت حلها، بحيث لا يجوز إخراج القيمة كما لا يجوز تعجيلها أو تأخيرها .

ومن قال إن الزكاة حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين فيها، رتب آثار على ذلك منها :

- ١ - تجب في مال الصغير والمجنون .
- ٢ - ويجوز إخراج قيمتها، بحيث لا يتحتم على المالك إخراج العين التي جاء بها النص بشاة أو إبلا، كما يجوز إخراجها قبل حلها أى تعجيلها .

ومن قال إنها عبادة وحق مالي في نفس الوقت، وهو قول جمهور الفقهاء، رجح البعض معنى العبادة، بينما رجح البعض الآخر معنى الحق المالي، فرتب كل فريق آثار ذلك على نحو ما سبق بيانه .

يقول ابن رشد: (واختلفوا هل يجوز فيها أن يخرج بدل العين القيمة أو لا يجوز؟ قال مالك والشافعي: لا يجوز إخراج اقيم في الزكوات بدل المنصوص عليه في الزكوات . وقال أبو حنيفة: يجوز سواء قدر على المنصوص عليه أو لم يقدر . وسبب اختلافهم هل الزكاة عبادة أو حق واجب للمساكين فمن قال إنها عبادة؟ قال: إن أخرج من غير تلك الأعيان لم يجز، لأنه إذا أتى بالعبادة على غير الجهة المأمور بها فهي فاسدة، ومن قال هي حق للمساكين فلا فرق بين القيمة والعين عنده . وقد قالت

الشافعية: لنا أن نقول وإن سلمنا أنها حق للمساكين، إن الشارع إنما علق الحق بالعين قصدًا منه لتشريك الفقراء مع الأغنياء في أعيان الأموال، والحنفية تقول إنما خصت بالذكر أعيان الأموال تسهياً على أرباب الأموال، لأن كل ذى مال إنما يسهل عليه الإخراج من نوع المال الذى بين يديه، ولذلك جاء في بعض الأثر أنه جعل في الدية على أهل الحلل حلالاً^(٩٠).

ونجد ذلك أيضاً في الخلاف في وجوب الزكاة على الصغير. فمالك والشافعي وأحمد يوجبانها بعكس أبو حنيفة فلا يوجبها.

(وسبب اختلافهم في إيجاب الزكاة عليه أولاً إيجابها، هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية، هل هي عبادة كالصلاة والصيام أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء، فمن قال إنها عبادة اشترط فيها البلوغ، ومن قال إنها حق واجب للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء فلم يعتبر في ذلك بلوغاً من غيره)^(٩١).

٣ - ومن ذلك أيضاً الاختلاف، هل يمنع الدين الزكاة أم لا. يقول ابن رشد: (وسبب اختلافهم هل الزكاة عبادة أو حق مرتب في المال للمساكين، فمن رأى أنها حق لهم قال: لا زكاة في مال من عليه دين لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين وهو في الحقيقة مال صاحب الدين لا الذى المال بيده، ومن قال هي عبادة قال: تجب على من بيده مال لأن ذلك هو شرط التكليف وعلامته المقتضية بالوجوب على المكلف سواء عليه دين أو لم يكن وأيضاً فإنه قد تعارض هنالك حقان: حق الله وحق للآدمي، وحق الله أحق أن يقضى والأشبه بغرض الشرع إسقاط الزكاة عن الدين لقوله عليه الصلاة والسلام: فيها صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم والمدين ليس بغنى)^(٩٢).

٤ - وفي تعجيل الزكاة. ذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة أنه أفضل وقال مالك: لا تجزىء حتى يحول الحول، قال ابن رشد: (وسبب الخلاف، هل هي عبادة أو حق واجب للمساكين؟ فمن قال: إنها عبادة، وشبهها بالصلاة، لم يجوز

(٩٠) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد ج ١ ص ٢٤٥.

(٩١) نفس المصدر السابق ص ٢٢٥.

(٩٢) نمر المصدر ص ٢٢٦، ٢٢٧ والحديث سبق تحقيقه.

إخراجها قبل الوقت، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة، أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوع^(٩٣).

والحقيقة [إنما فرض الله الزكاة في أموال الأغنياء، مواساة لإخوانهم الفقراء، وقضاء لحق الأخوة، وعملاً بما يوجد تأكيد الألفة، وما أمر الله به من المعونة والمعاونة على ما فيها من ابتلاء أرباب الأموال التي هي شقائق النفوس، كما ابتلاهم في الأبدان بالعبادات البدنية، فهي صلة الرحم، وفيها شائبة عبادة، فلاجل شائبة العبادة وجبت فيها النية، ولم يصح فيها مشاركة معصية، ونحو ذلك ولكونها صلة صحت فيها الاستنابة، وصح الإيجاب عليها، وناب الإمام عن المالك في النية عند أخذها كرها. وأخذت من مال الميت وإن لم يوص. ولأجل كون الصلة غالباً عليه، وجب فيها رعاية الأنفع للفقراء. ووجبت في مال الصغير ونحوه.

ولما كان المقصود بها المواساة لم يوجبها الله تعالى إلا في مال خطير وهو النصاب، ولم يجعلها إلا في الأموال النامية - وهي العين وأموال التجارة والمواشي وما أخرجت الأرض - وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة أو رتب مقدار الواجب على حسب التعب والمؤنة، فجعل فيما سقت السماء العشر، وفيما سقى بالسواقي نصفه، وفي العين وأموال التجارة ربع العشر، لما يحتاج من العمل بالتجارة في جميع السنة، وخفف في المواشي لمشقة القيام بها، ويعفى فيها عن الأوقاص، فسبحان من أحاط بكل شيء علمه، ودقت في كل شيء حكيمته، وشملت كل مخلوق رحمته ونعمته^(٩٤).

(وهديه - صلى الله عليه وسلم - في الزكاة أكمل هدى في وقتها وقدرها ونصابها ومن تجب عليه ومصرفها، راعى فيه مصلحة أرباب الأموال ومصلحة المساكين، وجعلها سبحانه وتعالى طهرة للمال ولصاحبه، وقيد النص به على الأغنياء فمازالت النعمة بالمال على من أدى زكاته يحفظه عليه وينمي له ويدفع عنه بها الآفات، ويجعل سوراً عليه وحصناً له وحارساً له. ثم إنه جعلها في أربعة أصناف من المال هي أكثر الأموال دوراناً بين الخلق وحاجتهم إليها ضرورية: أحدهما: الزرع والثمار. والثاني: بهيمة

(٩٣) فقه السنة - سيد سابق - ج ١ ص ٢٨٥ - دار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ

(٩٤) الروض النضر - شرف الدين حسين أحمد السياغي - ج ٢ ص ٥٦٧، ٥٦٨ مكتبة المؤيد للطباعة سنة

الأنعام - الإبل والبقر والغنم - والثالث: الجوهرة اللذان بهما قوام العالم - وهما الذهب والفضة - والرابع: أموال التجارة على اختلاف أنواعها.

ثم إنه أوجبها مرة كل عام وجعل حول الزروع والثمار عند كمال استوائها، وهذا أعدل ما يكون، إذ وجوبها كل شهر أو كل جمعة يضر بأرباب الأموال، ووجوبها في العمر مرة مما يضر بالمساكين، فلم يكن أعدل من وجوبها كل عام مرة..

ثم إنه قارن بين مقادير الواجب بحسب سعى أرباب الأموال في تحصيلها وسهولة ذلك ومشقتها، فأوجب الخمس فيما صادفه الإنسان مجموعاً محضاً من الأموال وهو الركا، ولم يعتبر له حولاً بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به وأوجب نصفه وهو العشر، فيما كانت فيه مشقة تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك، وذلك في الثار والزروع التي نياشر حرث أرضها وسقيتها وبذرتها ويتولّى الله سقيها من عنده بلا كلفة من العبد ولا شراء ماء ولا إثارة بثر ودولاب وأوجب نصف ذلك فيما تولى العبد سقيه بالكلفة والدوالي والنواضح وغيرها. وأوجب نصف ذلك وهو ربع العشر فيما كان الثماء فيه موقوفاً على عمل متصل من رب المال بالضرب في الأرض تارة وبالإدارة تارة وبالترخيص تارة، ولا ريب أن كلفة هذا أعظم من كلفة الزروع والثمار. أيضاً فإن نمو الزرع والثمار أظهر وأكثر من نمو التجارة، فكان واجبها أكثر من واجب التجارة وظهور النمو فيما يسقى بالسماء والأنهار أكثر مما يسقى بالدوالي والنواضح، وظهوره فيما وجد محضاً مجموعاً كالكثير أكثر من الجميع، ثم لما كان لا يحتمل الموساة كل المال وإن قل، جعل للمال الذي لا تحتمله الزكاة نصيباً مقدرة، الموساة فيها لا تجحف بأرباب الأموال^(٩٥).

وبهذا نستطيع القول إن سبب اختلاف النسب إنما هو تفاوت الجهود الذي يبذل في الحصول على المكاسب. ومن هنا نميز بين اتجاهين للزكاة: اتجاه يظهر فيه جهود الإنسان كالتجارة والصناعة وتربية النعم وهنا تخف النسبة حتى تصل إلى ٢,٥٪، واتجاه يظهر فيه خيرات الطبيعة جنباً إلى جنب مع عمل الإنسان فتصل في الزراعة إلى ٥٪، حيث يبذل الإنسان جهداً في سقيها، وحين تسقى من السماء أو العين دون جهد ترتفع النسبة إلى ١٠٪، وحين يجد الإنسان كنزاً دون جهد تصل النسبة إلى ٢٠٪. فالزكاة تفرق بين العبء حسب الجهد فتصاعد وفق هذه القاعدة،

(٩٥) زاد المعاد - ابن القيم ج ٢ ص ٧٦٥، طبعة ٢ مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠١ هـ.

وهذا نجده أيضاً في مفهوم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٩٦). ففرق بين الكسب، وإخراج الأرض.

لفظ الزكاة عام:

الزكاة عامة تشمل كل مال نام. والأصناف التي دُرب في سببه على سبيل المثال لا الحصر، ولكن من الفقهاء من رأى غير ذلك.

وأدلة العموم من الكتاب: ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ﴾ (٩٧). ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٩٨). ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (٩٩).

ومن السنة. يقول - ﷺ -: «أدوا زكاة أموالكم» (١٠٠). «هاتوا ربع العشر» (١٠١). «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقى بالنضح نصف العشر» (١٠٢).

يقول ابن العربي: (عام في كل مال على اختلاف أصنافه وتباين أسمائه واختلاف أغراضه. فمن أراد أن يخص بشيء فعليه الدليل) (١٠٣). وهذا ما نجد الفقهاء كثيراً ما يبتدون به فيستقيم الاجتاد.

ولقد صحح الشافعي حديث: «ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة» المرسل بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً (١٠٤).

يقول النووي: (يقول أصحابنا في كتب الأصول والفروع خلافاً في هذه، هل هي جملة أم عامة؟ فقالوا: قال أبو إسحاق المروزي وغيره من أصحابنا: هي جملة. قال البندنجي: هذا هو المذهب لأن الزكاة لا تجب إلا في مال مخصوص إذا

(٩٦) سورة البقرة: آية ٢٦٧.

(٩٧) سورة التوبة آية ١٠٣.

(٩٨) سورة البقرة: آية ٢٦٧.

(٩٩) سورة الأنعام: آية ١٤١.

(١٠٠) صحيح سنن الترمذى تحقيق الألبانى ج ١ ص ١٩٠.

(١٠١) صحيح سنن أبى داود ج ١ ص ٢٩٥ - تحقيق الألبانى المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٩ هـ.

(١٠٢) رواه البخارى ج ٢ ص ١٥٥.

(١٠٣) جامع الترمذى مع شرح ابن العرى ج ٢ ص ١٠٤ تحقيق أحمد شاکر أحكام القرآن ابن العرى ج ١ ص

٣١٤.

(١٠٤) المجموع - شرح النووى - ج ٥ ص ٥١٨.

بلغ قدراً مخصوصاً ويجب قدر مخصوص . وليس في الآية بيان شيء من هذا فهي جملة بينها السنة، إلا أنها تقتضي أصل الوجوب .

وقال بعض أصحابنا ليست جملة بل هي عامة، بل كل ما تناوله اسم الزكاة فالآية تقتضي وجوبه، والزيادة عليه تعرف بالسنة .

قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون من أصحابنا : فائدة الخلاف أنا إذا قلنا جملة فهي حجة في أصل وجوب الزكاة ولا يخرج بها في مسائل الخلاف، وإن قلنا ليست جملة كانت حجة في أصل وجوب الزكاة وفي مسائل الخلاف تعلقاً بعمومها، والله أعلم^(١٠٥) .

ولنرى كيف أن البعد عن هذه القاعدة يؤدي للخلاف .

فقد اختلف الفقهاء في زكاة النعم (وسبب الخلاف في ذلك أيضاً معارضة دليل الخطاب للعموم ذلك أن دليل الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام: «في سائمة الغنم الزكاة»^(١٠٦) يقتضي أن لا زكاة في غير السائمة، وعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «في أربعين شاة شاة»^(١٠٧)، يقتضي أن السائمة في هذا بمنزلة غير السائمة، لكن العموم أقوى من دليل الخطاب^(١٠٨) .

وإذا ناقشنا هذا الخلاف . لوجدنا أن غير السائمة نوعان : أحدهما الربائب التي تربي لألبانها، والعوامل التي تخدم حاجات أصحابها، والعلوفة التي تسمن لآكلها . والأولى والثانية تخرج بحكم أنها مشغولة بالحاجة الأصلية، ولا زكاة إلا عن ظهر غنى .

أما النوع الثالث وهو العلوفة التي تربي للسمن فهذه بالطبع نوع من التجارة مقصود به البيع والشراء وكسب فرق النفقة من ثمن البيع، فتدخل في زكاة التجارة بربع العشر، ونسبة السائمة قريبة من ذلك .

وبهذا فإن الزكاة أصبحت عامة على كل النعم ما عدا ما هو مشغول بالحاجة

الأصلية .

(١٠٥) المجموع - شرح المهذب ص ٢٢٥ .

(١٠٦) صحيح سنن أبي داود تحقيق الألباني ج ١ ص ٢٩٢ .

(١٠٧) نفس المصدر نفس الصفحة .

(١٠٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد - ج ١ ص ٢٣٢ .

واختلف الفقهاء في زكاة النبات وسببه [معارضة القياس لعموم اللفظ، وأما اللفظ الذى يقتضى العموم فهو قوله عليه الصلاة والسلام: «فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر»^(١٠٩) وما بمعنى الذى والذى من ألفاظ العموم. وقوله تعالى: ﴿هو الذى أنشأ جنات معروشات.. إلى قوله تعالى: وآتوا حقه يوم حصاده﴾^(١١٠). وأما القياس فهو أن الزكاة إنما المقصود منها سدّ الخلة وذلك لا يكون غالباً إلا فيما هو قوت، فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة فيما عدا المقتات، ومن غلب العموم أوجبها فيما عدا ذلك. إلا ما أخرج الإجماع من الحشيش والخطب والقصب. والذين اتفقوا على المقتات اختلفوا في أشياء من قبل -«لا يفهم هل هي مقتاة أم ليست بمقتاة»^(١١١).

واختلفوا في زكاة التجارة [والسبب في اختلافهم، اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس، واختلافهم في تصحيح حديث سمرة بن جندب: أنه قال: كان رسول الله - ﷺ - يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعده للبيع^(١١٢). وفيما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: أد زكاة البز. وأما القياس الذى اعتمده الجمهور، فهو أن العروض المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية، فأشبهه الأجناس الثلاثة التى فيها الزكاة باتفاق، أعنى الحرث والماشية والذهب والفضة]^(١١٣).

مذا كلام واضح وصریح.

فالعلة التى يقاس عليها وتخصص العموم في الزكاة عند الجمهور هي: نال التامى.

ودخلت التجارة في العموم لدخولها تحت علة المال التامى. وشبهت بالماشية والحرث. أى أن العلة تشمل الحرث والماشية.

(١٠٩) صحيح سنن الترمذى - تحقيق الألبانى ج ١ ص ١٩٨ - صحيح بما بعده (سن رسول الله - ﷺ - فيما سقت السماء والعيون أو كان غثراً العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر).

(١١٠) سورة الأنعام: آية ١٤١.

(١١١) بداية المجهت ونهاية المقتصد - ابن رشد ج ١ ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(١١٢) وحديث سمرة رواه أبو داود وهو ضعيف إرواء الغليل ج ٣ ص ٣٢٠ الألبانى المكتب الإسلامى

١٤٠٥ هـ.

(١١٣) نفس المصدر ص ٢٣٣ والحديث «أد زكاة البز» ضعيف تلخيص الحبر الزيلعى، ج ٢ ص ٣٧٧ والبز

«التياب».

ولهذا حينما أخرج أبو حنيفة الحطب والحشيش والقصب بحجة الإجماع، كان يكفى القياس على علة المال النامي، لأنها تخرج من المالية والثماء، وقد لا يخرج اليوم لذلك.

وفي فتح الباري [يقال زكا الزرع إذا نما، وترد أيضاً في المال، وترد أيضاً بمعنى التطهير، وشرعاً بالاعتبارين معاً. أما بالأول فلأن إخراجها سبب الثماء في المال، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات الثماء كالتجارة والزراعة] (١١٤).

القيمة والعين:

(وإنما ورد في الشرع بأخذ بنت مخاض وبنت لبون ونحوها، وأخذ شاة عن الإبل في الغنم وأخذ تبع لأنهم كانوا أصحاب مواش لا يتيسر عليهم إلا منها، لا أن غير ذلك لا يميزهم، وقد جوزت الشافعية: أخذ بعير عن خمس من الإبل بغير نص، وأخذ تبعين عن أربعين من البقر مكان المسنة، وأخذ بنتى مخاض عن الحقة، والجدعة عن الحقة، والحقتين عن بنتى مخاض، من غير نص بالقياس والمعنى، فهذا هو عين القيمة) (١١٥).

(وقد روى ذلك عن عمر بن عبدالعزيز والحسن وقد روى عن أحمد مثل قولهم - فيما عدا الفطرة - وقال أبو داود: سئل أحمد عن رجل باع ثمرة نخلة: قال عشره على الذي باعه، قيل له فيخرج ثمراً أو ثمنه، قال: إن شاء أخرج من الثمن، وهذا دليل على جواز إخراج القيم. ووجهه قول معاذ لأهل اليمن: آتوني بخميس أو لبيس (١١٦) آخذه منكم فإنه أيسر عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة.. وحدثنا جرير عن ليث بن عطاء قال: كان عمر بن الخطاب يأخذ العروض في الصدقة من الدراهم، ولأن المقصود دفع الحاجة، ولا يختلف ذلك بعد اتحاد قدر المالية باختلاف صور الأموال) (١١٧).

(١١٤) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٦٢ ابن حنجر - دار المعرفة ط ١.

(١١٥) تبين الحقائق - شرح كنز الدقائق - الزيلعي ج ١ ص ٢٧٢.

(١١٦) أنواع من القماش الحديث - رواه البخاري ج ٢ ص ١٤٤.

(١١٧) المغنى والشرح الكبير ج ٢ ص ٦٦٢.

(وتجب الزكاة في عين المال الذي هو دفع زكاته منه أجزاء كالذهب والفضة والبقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام: «في أربعين شاة شاة... وفيما سقت السماء العشر». ونحو ذلك وفي للظرفية، وتعلقها بالمال تعلق أرش جنانية برفية الجاني فللمالك إخراجها من غيره^(١١٨) [١١٩].

قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل^(١٢٠).

يقول أبو عبيد: [وقد وجدنا السنة عن رسول الله - ﷺ - وأصحابه: أنه قد يجب الحق في المال ثم يحول إلى غيره مما يكون إعطاؤه أيسر على معطيه من الأصل.

ومن ذلك كتاب النبي - ﷺ - إلى معاذ باليمن في الجزية: (أن على كل حالم ديناراً، أو عدله من المعافر)^(١٢١).

(١١٨) الروض المربع - شرح زاد المستقنع البهوتي - مكتبة الرياض الحديثة ج ١ ص ١٠٨ ط ٦ والحديث سبق تحقيقه

(١١٩) بينما يرى الشافعية عدم الجواز إلا أن يصرح بها للضرورة والحرج - يقول النووي (قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز جرح القيمة في شيء من تركوات، به قال منك وأحمد ودود، لأن منك حور الدراهم عن الدينار وعكسه، قال أبو حنيفة يجوز وقال سفيان الثوري يجوز، إخراج العروض عن الزكاة إذا كان قيمتها هو نضار من مذهب البخاري في صحيحه هو حرك كما سبق... قال أصحابنا هذا إذا لم تكن ضرورية، نقل برهني في مسألة إجماع الخفاف، ذات نصوص عن أصحابنا أنهم قالوا يعد في الزكاة إلى عمر نحس أو حرج للضرورة كمن حرج عليه شاة في خمس من الإبل يفقد شاة، لم يمكنه تحصيلها، فإنه يجرح قيمتها دراهم ويجزئ... ومن مواضع الضرر دأبى جرحها، فيها القيمة ما ذكرهم السلطان بالقيمة وأخذها منه فيها بجرائها، فمجموع سوى ما حجهت ج ٥ ص ٢٥ : ٣١

وفي الربط (حرج بعض الأصحاب الساعى بين القسمة وأخذ القيمة وقال كل منهما على خلاف القاعدة الممهدة ولأنه من مخالفتها في إحداهما بسبب الحاجة فيفعل ما فيه الخير للمساكين) نفس المصدر ج ٥ ص ٥٩٣. ونفس الشيء عند المالكية - ويكفى بالاستدلال على صعوبة ذلك ما جاء في حاشية الدسوقي المالكي في الزكاة:

(وأعلم أن الواجب على المرحوم عليه إما أن يكون جزء من شاة أو شاة، فالأول كما إذا كان لأحدهما سبع من الإبل وللآخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن القاسم وشبهه على أن المرحوم في القيمة) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٤١ مطبعة الخسي

وانظر مثلاً لو نقلت الزكاة لمن هو أعمد أو لعدم وجود مستحق قول التدبير في شرح نكح (وتنقل بأجره من الميء وإلا يبعث واشترى مثلها هناك إن أمكن، لا وفي الثمن عنده كالمدين) نفس المصدر ص ٥٠١.

(١٢٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٣ ص ٣١٢

(١٢١) صحيح سنن إسحاق تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥١٧

(وكان عمر يأخذ الإبل من الجزية وإنما أصلها الذهب والورق. وأخذ على بن
أبي طالب الإبر والحبال والمسال من الجزية.

وقد روى عن معاذ في الصدقة نفسها أنه أخذ مكانها العروض. وذلك قوله.
«أثتوني بخميس أو لبيس آخذه منكم مكان الصدقة. فإنه أهون عليكم وأنفع
للمهاجرين بالمدينة».

وروى عن ابن مسعود أن امرأته قالت له: إن لي طوقاً فيه عشرون مثقالاً
فقال: أدى عنه خمسة دراهم.

قال أبو عبيد: فكل هذه الأشياء قد أخذت فيها حقوق من غير المال الذي
وجبت فيه تلك الحقوق، فلم يدعهم ذلك إلى إسقاط الزكاة لأنه حق لازم ولا يزيله
شيء ولكنهم قدروا ذلك المال بعيره، إذ كان أيسر على من يأخذ منه. فكذلك أموال
التجارة. إنما كان الأصل فيها أن تؤخذ الزكاة منها أنفسها، فكان في ذلك عليهم ضرر
من القطع والتبعض، فلذلك ترخصوا في القيمة.

ولو أن رجلاً وجبت عليه زكاة في تجارة، فقوم متاعه، فبلغت زكاته قيمة ثور
تام، أو دابة. أو مملوك، فأخرجه بعينه فجعله زكاة ماله، كان عندنا محسناً مؤدياً
للزكاة وإن كان أخف عليه أن يجعل ذلك قيمة من الذهب والورق كان ذلك
له (١٢٢).

وليكن معروفاً عن الموقف الذي اختاره ليس ترك الإخراج العيني للزكاة وإنما
تفهم للقيمة لإدراك الحكمة من النسب العينية بردها للقيمة للمقارنة هذا أولاً، وثانياً
إخراج القيمة إذا دعت لذلك مصلحة راجحة عند دافع الزكاة لا أخذها.

يقول ابن تيمية: (وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة، أو للعدل، فلا
بأس به، مثل بيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم بجزية، ولا
يكلف أن يشتري ثمراً أو حنطة إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد على
جواز ذلك، ومثل أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة،
فإخراج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة. ومثل أن

(١٢٢) الأموال - أبو عبيد ص ٤٢٨، ٤٢٩.

يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أنفع، فيعطيهم إياها أو يرى الساعى أن أخذها أنفع للفقراء (١٢٣).

وقد ذكر اقتصادى أمريكى بالإحصاء كيف أن برنامج الضمان الاجتماعى فى أمريكا فى صورته النقدية لم يحقق الغرض منه ولم يفلح فى تحسين أحوال الفقراء.. فوفق نتائج بلايندر Blinder سنة ١٩٨٠ لو افترض أن كل دولار سلعى مقوم بدولار من المستلم، فإن نصيب الدخل المستلم من الخمس الأدنى يزيد بمعدل ٢٪، وإذا قدرت المعونة السلعية بـ ٧٠٪ من قيمة الدولار فإنها تزيد نصيب الخمس الأدنى بحوالى ١,٥٪ (١٢٤).

وتظهر أهمية العينية فى الإنفاق حينها:

- ١ - يكون المعان سفيها فينفق الإعانة النقدية على ما يضره كالدخان، أو لا يعرف لعته كيف يتصرف فيها.
- ٢ - يؤمن وصول السلع الضرورية للفقراء، خصوصاً أوقات الأزمات حيث تزيد أسعارها ويقل وجودها.
- ٣ - حين لا يتيسر للمنتجين بيع حاصلاتهم مباشرة بالسعر المجزى فيكون بخساً لهم أخذ القيمة.

المبحث الثالث

شروط وجوب زكاة الأموال

يمكن تلخيص شروط وجوب الزكاة بما يلى:

- ١ - الإسلام.
- ٢ - النماء: ويتحقق ب: أ - الملكية التامة. ب - حولان الحول. ج - إعفاء المال (الضَّمار).
- ٣ - الغنى ويتحقق ب: أ - عدم الشغل بالحوائج الأصلية. ب - السلامة من الدين. ج - بلوغ النصاب.

(١٢٣) الفتاوى - ابن تيمية ج ٢٥ ص ٨٢، ٨٣.

(124) Public Finance. Harvey S.Rosen. Irwin Inc. 1985. Op. Cit pp. 93, 94.

١ - الإسلام:

وشرط الإسلام مستمد من حديث: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»^(١٢٥). ومن جهة أخرى كونها عبادة يمنع إلزام غير المسلم بها لقوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾^(١٢٦).

٢ - التمام:

اعتبر الفقهاء التمام علة للزكاة. سواء كان هذا التمام بالفعل أى مستمراً أو بالقوة أى مدخراً. ولم يتتبع الفقهاء هذه العلة، وإنما هي معنى الزكاة لغة ودلت عليها أحاديث الزكاة.

الزكاة لغة مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد^(١٢٧). وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والتمام والبركة والمدح^(١٢٨).

قال الشوكاني: (الزكاة في اللغة التمام، يقال: زكا الزرع إذا نما. وترد بمعنى التطهير، وترد شرعاً بالاعتبارين معاً. أما الأول: فلأن إخراجها سبب للتمام في المال، أو بمعنى أن الأجر يكثر بسببها، أو بمعنى أن تعلقها بالأموال ذات التمام كالتجارة والزراعة)^(١٢٩).

فالعنى اللغوي للزكاة هو التمام. وحديث رسول الله - ﷺ - : «ما نقصت صدقة من مال»^(١٣٠). وحتى يتحقق التمام لا بد أن يتوفر ما يلي:

(١٢٥) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٣٠.

(١٢٦) سورة البقرة: آية ٢٥٦.

(١٢٧) مختار الصحاح - الرازى ص ٢٧٣ دار التراث العربى سنة ١٩٧٦.

(١٢٨) لسان العرب - ابن منظور ج ١٤ ص ٢٥٨ - بيروت سنة ١٩٥٦.

(١٢٩) نيل الأوطار - الشوكاني ج ٤ ص ١٢٩.

(١٣٠) رواه مسلم والترمذى وأحمد - صحيح الجامع الصغير - الألبانى ج ٢ ص ١٠١١.

لهذا لا تتفق مع من يقول: (لا ضرورة اليوم لنظرية التمام، ولعل الأفضل والأسهل أن نقرر أن الزكاة واجبة في الطيبات الاقتصادية ما بلغت النصاب وما لم تكن مقتناة للاستهلاك الشخصى، كما أنها واجبة في كل نقد سائل أو ما في حكمه)^(*)

وهكذا استبدلنا بلفظ واحد هو التمام علة أخرى هي الطيبات الاستهلاكية، ولما كان ذلك يعم الحوائج الأصلية فاضطر أن يستثنيها ثم اضطر أن يشترط النصاب وقد رفضه بعد ذلك^(*) ثم استشهد بالتمام في تزكية المدين لدينه^(*).

أ - الملكية التامة:

وذلك لإضافة المال إلى أصحابه في القرآن والسنة. يقول تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ (١٣١). وقوله - ﷺ -: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» (١٣٢).

ولتر مثلاً لأثر هذا الشرط في المجموع للنووي: (إذا أجر داره أو غيرها بأجرة حالة وقبضها فيجب عليه زكاتها بلا خلاف لما ذكره المصنف، وفي كيفية إخراجها قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما.. مثاله: أجرها أربع سنين بمائة وستين ديناراً كل سنة بأربعين).

أحد القولين: يلزمه عند تمام السنة الأولى من حين ملك المائة وقبضها زكاة جميع المائة وهذا نصه في البويطي. قال صاحب الحاوي وغيره وهو الأصح عند ابن سريج والمصنف وابن الصباغ.

والثاني: لا يلزمه عند تمام كل سنة إلا إخراج زكاة القدر الذي استقر عليه ملكه وهذا هو الصحيح وهو نصه في الأم ومختصر المزني. قال صاحب الحاوي وهو نصه في الأم وفي غيره وصححه جمهور الأصحاب، ممن صححه الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع وصاحب الحاوي والبقوي وخلاتق، ونقل السرخسي في الأمالي والرافعي أنه الأصح عند جمهور الأصحاب. فعلى هذا يخرج عند تمام السنة الأولى زكاة حصة السنة وهو دينار عن أربعين، فإذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على ثمانين. فعليه زكاتها السنين (١٣٣).

ويقول: (إذا باع سلعة بنصاب من النقد وقبض ولم يسلم السلعة حتى حان حول على الثمن في يده، فهل يلزم البائع بإخراج زكاة النقد قبل تسليم المبيع. قال أصحابنا فيه قولان كما في الأجرة، لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر) (١٣٤).

= • فقه الزكاة المعاصرة - د/ محمود أبو السعود ص ٧٠ اكسفورد للنشر سنة ١٩٨٩

• نفس المصدر ص ٨٦، ٨٧.

• نفس المصدر ص ٦٦.

(١٣١) سورة الماعز: آية ٢٣.

(١٣٢) صحيح الجامع الصغير - السيوطي - تحقيق الألباني ح ٢ ص ١٢٦٨.

(١٣٣) المجموع - شرح المهذب النووي ح ٦ ص ٢٣، ٢٤.

(١٣٤) نفس المصدر ص ٢٧، ٢٨.

ب - حولان الحول :

[ولابد من الحول لأنه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشارع بالحول لقوله - ﷺ - : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » (١٣٥) ولأنه الممكن به الاستثناء، ولاشتماله على الفصول المختلفة، والغالب تفاوت الأسعار فيه، فأدير الحكم عليه] (١٣٦).

وذكر ابن رشد : (فإن جمهور الفقهاء يشترطون في وجوب الزكاة في الذهب والفضة والماشية الحول، لثبوت ذلك عن الخلفاء الأربعة، ولانتشاره في الصحابة - رضی الله عنهم - ، ولانتشار العمل به، ولاعتقادهم أن مثل هذا الانتشار من غير خلاف لا يجوز إلا عن توقيف. وقد روى مرفوعاً من حديث ابن عمر عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ». وهذا يجمع عليه عند فقهاء الأمصار) (١٣٧).

والحول شرط لوجوب الزكاة في السائمة والأثمان وعروض التجارة لا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما ذكره في المستفاد، والأصل فيه ما روى ابن ماجه بإسناده عن عائشة قالت : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ». فأما ما يكال ويدخر من الزروع والثمار والمعدن فلا يعتبر لهما حول (١٣٨)، (والفرق بين ما اعتبر له الحول ومالا يعتبر أن ما اعتبر له الحول مرصد للنماء، فالماشية مرصدة للدر والنسل، وعروض التجارة مرصدة للربح، وكذا الأثمان فاعتبر له الحول لكونه مظنة النماء، ليكون إخراج الزكاة من الربح، فإنه أسهل وأيسر، لأن الزكاة إنما وجبت مواساة ولم يعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه وعدم ضبطه ولأن ما اعتبرت مظهره لم يلتفت إلى حقيقته كالحكم مع الأسباب، ولأن الزكاة تتكرر في هذه الأصول، فلا بد لها من ضابط كيلا يفضى إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد فينفذ مال المالك. أما الزروع والثمر فهي نماء في نفسها تتكامل عند إخراج الزكاة منها،

(١٣٥) صحيح سنن الترمذی ج ١ ص ١٩٧ - تحقيق الألبانی. وصحيح سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩٦ -

وصحيح سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٩٩.

(١٣٦) البنية في شرح الهداية - العيني ج ٣ ص ٩، ١٠، ١١.

(١٣٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد ج ١ ص ٢٤٦.

(١٣٨) المعنى والشرح الكبير - ابن قدامة ج ٢ ص ٤٥٦، ٤٥٧.

فتؤخذ الزكاة منها حينئذ، ثم تعود في النقص بما لا تحب فيه ركاة ثانية لعدم إحصاءه للنماء، وكذلك الخارج من المعدن، مستفاد خارج من الأرض بمنزلة الزرع والتجر، إلا أنه إن كان من جنس الأثمان وجبت فيه لزكاة عند كل حول، لأنه مظنة للنماء من حيث أن الأثمان قيم الأموال ورعوس مال التجارات، وبها تحصل المضاربة والشركة، وهي مخلوقة لذلك، فكانت بأصلها وخلقتها كمال التجارة المعد لها^(١٣٩).

ج - إعفاء المال الضَّامِر:

عن علي - رضي الله عنه - : (ليس على العوامل شيء)^(١٤٠).

عن جابر بن عبد الله قال : « ليس على الحرثاة صدقة »^(١٤١). وعن موسى بن طلحة : « ليس على العوامل صدقة »^(١٤٢).

يقول أبو عبيد : (إنك إذا صرت بالنظر وجدت الأمر على ما قالوا إنه لا صدقة في العوامل من جهتين : أحدهما - أنها إذا اعتملت واستمتع بها الناس صارت بمنزلة الدواب المركوبة، والتي تحمل الأثقال من البغال والحمير، وأشبهت المماليك والأمتعة. ففارق حكمها حكم السائمة لهذا. وأما الجهة الأخرى : فالتى فسرها بن شهاب وسعيد بن عبد العزيز . أنها إذا كانت تسمن وتحث فإن الحب الذى تحب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودراسه بها . فإذا صدقت هى أيضاً، مع الحب صارت الصدقة مضاعفة على الناس)^(١٤٣).

وهذه العوامل بمنظورنا الاقتصادى تعبير عن رأس المال الثابت .

وإذا تأملنا في رأس المال الثابت الموجود في التجارة والصناعة من آلات ومعدات ووسائل نقل وأثاث نجد أنها ليست نامية في ذاتها وإنما تخدم نماء رأس المال العامل (المتداول) في التجارة والصناعة .

(١٣٩) نفس المصدر نفس الصفحة .

(١٤٠) صحيح أبى داود تحقيق الألبانى - ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٤١) صححه البيهقى والألبانى في تعليق على صحيح ابن حزيمة - الأموال ابن رنجويه - ج ٢ ص ٨٤٥ ٨٤٦ تحقيق شاکر فياض .

(١٤٢) نفس المصدر ص ٨٤٦ .

(١٤٣) الأموال - أبو عبيد ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .

والملاحظ أنها تستهلك في سبيل نماء رأس المال العامل حتى تضمر وتتعهد قيمتها. إنما قيمتها تدخل في نماء أموال التجارة ومنتجات الصناعة محل الزكاة.

فإذا فرضنا زكاة على هذا النماء، ثم فرضناها على رأس المال الثابت، فإننا نكون قد أخذنا الزكاة مرتين. مرة على العين الثابتة ومرة على المنتج التي تلاشي جزء منها في إنتاجه وظهر في قيمته وقد نهى رسول الله - ﷺ - عن ازدواج الزكاة في الحول: يقول ابن قدامة: [ولا يمكن إيجاب الزكاتين بكاملهما، لأنه يفضي إلى إيجاب زكاتين في حول واحد بسبب واحد، فلم يجوز ذلك، لقوله - ﷺ -: «لا ثنى في الصدقة»] (١٤٤).

[وآلات المخترفين... لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية وليست بنامية، وآلات المخترفين مثل قدر الطباخين والصباعين، وهوائن العطارين وآلات التجارين، وظروف الأمتعة، وفي الذخيرة لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم يؤجرها فلا زكاة فيها، ولو أن نخاساً اشترى دواب لبيعها واشترى حلالاً ومقاود وبراق ونحوها فلا زكاة إلا أن يكون من نيته أن يبيعها] (١٤٥).

[وفي حديث علي «لا زكاة في المال الضمار» قال السروجي رحمه الله روى هذا موقوفاً ومرفوعاً إلى رسول الله - ﷺ - بنقل الأصحاب كصاحب المبسوط والمحيط والبدائع وغيرهم.

وقال الزيلعي: هذا غريب، قلت أراد أنه لم يثبت مطلقاً. ثم قال وروى أبو عبيد في كتاب الأموال في باب الصدقة حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا هشام بن حسان عن الحسن البصري - رضي الله عنه - قال: إذا حضر الوقت الذي يؤدي الرجل فيه زكاته أدى عن كل مال وعن كل دين إلا ما كان فيه ضمارة لا يرجوه ولأن السبب هو المال النامي، ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف، ولا قدرة عليه، أي على التصرف فلا زكاة، وذلك لأن النماء شرط لوجوب الزكاة، وقد يكون النماء تحقيقاً كما في عروض التجارة أو تقديراً كما في التقدير، والمال الذي لا يرجى عوده لا يتصور تحقق الاستثناء فيه فلا يقدر الاستثناء أيضاً] (١٤٦).

(١٤٤) المغني والشرح الكبير ابن قدامة - ج ٢ ص ٦٣٠ - الحديث مرسل ضعيف - الأموال ابن زنجويه

تحقيق شاکر فیاض ج ٢ ص ٨٠٨.

(١٤٥) البناية على شرح الهداية - العيني ج ٣ ص ٢٣.

(١٤٦) نفس المصدر ج ٣ ص ٢٦ - الحديث ضعيف وراجع نصب الراية - الزيلعي ج ١ ص ٣٣٤ - قال

الشيخ رحمه الله في الإمام: (فيه انقطاع بين أيوب وعمر).

أخرج الإمام مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض ولاته طلباً يأمر برده إلى أهله وتؤخذ زكاته لما مضى من السنين، ثم عقب بعد ذلك بكتاب: أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فإنه كان ضمارة^(١٤٧).

والإضمار التغييب والإخفاء ومنه الضمير. وقيل الهزال فبغير ضمير أى هزيل. وفي الاختيار (ولا زكاة في المال الضمار، وهو المال الضائع والساقط في البحر، والمدفون في المغازة إذا نسي المالك مكانه، والعبد الآبق والمغصوب والسين المجهود وإذا لم يكن عليهما بينة والمودع عند من لا يعرفه ونحو ذلك، والمدفون في البستان والأرض فيه اختلاف الروايات، والمدفون في البيت ليس بضمارة. وقال زفر: تجب الزكاة في الضمار - لإطلاق النصوص، والسبب متحقق وهو الملك ولا يضره زوال اليد كإبن السبيل.

ولنا قول علي - رضي الله عنه - مرفوعاً وموقوفاً «لا زكاة في المال الضمار» وقيل لعمر بن عبد العزيز لما ردت الأموال على أصحابها: ألا تأخذ منهم زكاتها لما مضى؟ قال: لا، إنها كانت ضمارة^(١٤٨).

فالمال الضمار كما رأينا لا زكاة فيه لأنه غير تام، ونفهوم الضمار هنا عكس التمام. فكل مال لا ينمو لا يؤخذ فيه زكاة. ونظير هذا: رأس المال الثابت كآلة والعمارة لأنها تستهلك ولا تنمو. وهذا ينطبق على آلات الصناعة اليوم كما ينطبق على أدوات التجارة الضرورية للقيام بعملية التجارة كعربات النقل والمباني... الخ

٣ - الغنى:

وذلك لقوله - عليه السلام - «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»^(١٤٩) «ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة»^(١٥٠). ويتحقق الغنى بما يلي:

(١٤٧) الموطأ ص ١٧٢ - كتاب الشعب تخريج: محمد فؤاد عبد الباقي - وأخرجه عبد الرزاق المصنف - ج ٤ ص ٣٤٦.

(١٤٨) الاختيار لتعليل المختار - الموصلي ج ١ ص ١٣٢، ١٣٣ وسبق تضعيف الحديث.

(١٤٩) رواه البخاري ج ٢ ص ١٣٩.

(١٥٠) صحيح سنن الترمذي تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٦.

أ - الفراغ من الحوائج الأصلية:

اتفق الفقهاء على أن ما يدخره الإنسان من طعام وكسوة وعروض لحاجته الأصلية لا تجب فيه الزكاة، لأن الأصل في العروض القنية، ولا تجب فيها الزكاة إلا بنية التجارة. بينما العكس في النقود.

(وليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال.. زكاة لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية.. والحاجة الأصلية ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحميلاً أو تقديراً، كالتفقة والثياب التي يحتاج إليها لدفع الحر والبرد وكذا إطعام أهله وما يتجمل به من الأواني إذا لم تكن من الذهب والفضة..)^(١٥١) واعتبر المحققون المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم^(١٥٢).

وقد قسم ابن رشد الأموال من حيث وجوب الزكاة إلى أقسام ثلاثة:

١ - قسم يراد لطلب الفضل والتماء فيه لا للاقتناء وهو العين من الذهب والفضة وأتبارهما والمواشي وآنية الذهب والفضة وكل ما لا يجوز اتخاذه منها، فهذا تجب فيه الزكاة.

٢ - قسم الأغلب فيه إنما يراد للاقتناء لا لطلب الفضل والتماء، وهي العروض كاللحوم والأرضون والثياب والطعام فلا زكاة فيها.

٣ - قسم يراد للوجهين جميعاً للاقتناء وطلب التمام وهو حلى الذهب والفضة، فحكمه مبنى على ما نوى: إن أراد به التجارة زكاة، وإن أراد به الاقتناء ليلبسه أهله وجواريه فلا زكاة عليه فيه^(١٥٣).

وشذ عن هذا الاتفاق ابن ملك من الحنفية فرأى عدم وجوب الزكاة في النقد الذى يمسه للإتفاق منه على إحتاجات الأساسية، لأنه كالمعدوم لانشغاله بها، كالماء للعشطان لا يجب الوضوء به كالمعدوم ويتمم للصلاة، ووافق ابن عابدين إلا أنه قال: (وأما القول بوجوب الزكاة في النقد كيفما أمسكه للنماء أو للتفقة فيحصل على ما إذا أمسكه لينفق منه على كل ما يحتاجه، فحال الحول وقد بقى معه منه نصاب

(١٥١) البنية على الهداية - العيني ج ٣ ص ٢٢.

(١٥٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٦ دار الكتب العلمية.

(١٥٣) المقدمات - ابن رشد - ج ١ ص ٢١١ مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥.

فإنه يزكى ذلك الباقي، وإن كان قصده منه أيضاً في المستقبل لعدم استحقاق صرفه إلى حوائجه الأصلية وقت حولان الحول، بخلاف ما إذا حال عليه الحول وهو مستحق الصرف إليها! (١٥٤).

وقول ابن مالك مخالف لما جاء في كتب الحنيفية من وجوب الزكاة في النقود دون نظر لما رأى مالك، إذا جاوزت النصاب. يقول الكاساني: (أما الغنا الذي تجب به الزكاة فهو أن يملك نصاباً من المال النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية.. ثم قدر الحاجة ما ذكره الكرخي في مختصره فقال: لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن وما يتأث به في منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم إن كان من أهله) (١٥٥).

وإذا أخذنا بهذا الرأي الشاذ الذي يعفى حاجة سنة مقبلة ولو زادت عن النصاب انفتح باب التهرب. أما إذا أخذنا برأى الجمهور فإن ذلك لا يضر الفقير لاستحقاقه للزكاة عند الحاجة، فليست مبلغاً مقطوعاً كالتأمينات الاجتماعية.

لهذا تختلف مع من يقول: (حين نفهم النصاب بهذا المعنى ونضسى عليه هذا الوصف، فإن ذلك يغني عن شرط «الحاجة الأصلية» إذ يقصد بما أن يزكى من المال ما فاض عن الحاجات الأصلية للفرد ومن يعول. وإذا تقرر إعفاء «الحد الأدنى للمعيشة» فلا وجه لاشتراط توافر الحوائج الأصلية كما قال به الفقهاء الأقدمون إلا تقرير إعفاء ما يستعمله الفرد من أصول تتطلبها حياته، ويقتضيها معاشه من واجب الزكاة) (١٥٦).

والنصاب هو علامة الغنى الموجبة للزكاة وتفرض عليه إذا جاوزه المال. فليس هو الحاجة الأصلية المعفاة على كل حال وليست الحوائج الأصلية كالسيارة وأثاث المنزل هي حد الكفاية بل يشمل ما هو أكثر فيما يشق على الإنسان الحرمان منه وتكفله له الدولة. فيجب التفرقة بين حد الكفاية لأن هذا يتعلق بالمصارف وتقدر بالاستقبال وبين النصاب والحوائج الأصلية لأن ذلك يتصل بالفرائض وتقدر بعد حولان الحول.

(١٥٤) حاشية ابن عابدين - ج ٢ ص ٢٦٢، ٢٩٨.

(١٥٥) بدائع الصنائع - الكاساني - ج ٢ ص ٤٨.

(١٥٦) فقه الزكاة المعاصرة - محمود أبو السعود ص ٧٥.

وتعتبر الحلى من الخوائج الأصلية (وذلك أنه يستمتع به ويكون جمالاً، فصار هنا كسائر الأثاث والأمتعة. فلهذا أسقط الزكاة عنه من أسقطها) (١٥٧).

وقال النووي: (قال أصحابنا: لو اتخذ حلياً ولم يقصد بها استعمالاً محرماً ولا مكروهاً ولا مباحاً بل قصد كثره واختبائه، فالذهب الصحيح هو أخذ الزكاة منه وبه قطع الجمهور) (١٥٨).

ب - السلامة من الدين:

يعرف الدين بأنه: (ما وجب في الذمة بعقد أو استهلاك، وما صار في ذمته ديناً باستقراضه) (١٥٩).

يذكر ابن رشد آراء الفقهاء في الزكاة على الدين فيقول: (وأما المالكون الذين عليهم الديون التي تستغرق أموالهم، أو تستغرق ما يجب فيه الزكاة من أموالهم، وبأيديهم أموال تجب فيها الزكاة، فإنهم اختلفوا في ذلك.

فقال قوم: لا زكاة في مال حياً كان أو غيره حتى تخرج منه الديون، فإن بقي ما تجب فيه الزكاة زكى وإلا فلا، وبه قال الثوري وأبو ثور وابن المبارك وجماعة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: الدين لا يمنع زكاة الحبوب ويمنع ما سواها، وقال مالك: الدين يمنع زكاة الناض فقط، إلا أن يكون له عروض فيها وفاء من دينه فإنه لا يمنع.

وقال قوم بمقابل القول الأول: وهو أن الدين لا يمنع زكاة أصلاً، والسبب في اختلافهم، اختلافهم هل الزكاة عبادة أو حق مرتب في المال للمساكين.

فمن رأى أنها حق لهم قال: لا زكاة في مال من عليه الدين لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين، وهو في الحقيقة مال صاحب الدين لا الذي المال بيده.

(١٥٧) الأموال أبو عبيد ص ٤٤٥.

(١٥٨) المجموع - النووي ج ٦ ص ٧٦.

(١٥٩) حاشية ابن عابدين - ابن عابدين ج ٤ ص ١٦٩.

ومن قال أنها عبادة قال: تجب على من بيده مال لأن ذلك هو شرط التكليف وعلامته المقتضية بالوجوب على المكلف سواء كان عليه دين أو لم يكن^(١٦٠).

ونختار قول الحنابلة: (لا زكاة في مال من عليه دين حال أو مؤجل ينقص النصاب، باطناً كان المال، كأثمان وعروض التجارة، أو ظاهراً كإشية وحبوب وثمار، لما روى أبو عبيد في الأموال عن السائب بن يزيد. قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤده، حتى تخرجوا زكاة أموالكم، وفي لفظ «من كان عليه دين فليقض دينه، وليزك بقية ماله». وقد قاله بمحض من الصحابة فدل على اتفاقهم عليه، حيث لم ينكروه، ولأن الزكاة وهبت مواساة للفقراء. وشكراً لنعمة الغنى، وحاجة المدين لوفاء دينه كحاجة الفقير أو أشد^(١٦١).

يقول النووي: (إذا قلنا الدين يمنع الزكاة ففى علته وجهان: أحدهما وأشهرهما وبه قطع كثيرون، أو الأكثرون من ضعف الملك لتسلط المستحق. والثاني: أن مستحق الدين تلزمه الزكاة، فلو أرجعنا على المدين أيضاً لزم منه تشبیه الزكاة في المال الواحد)^(١٦٢).

أما قروض الاستثمار في التجارة والصناعة الناجمة عن البيع والشراء فإنها داخلة في عموم أموال المنتج في اتجاه عملية النماء لكل أمواله (يقول أبو عبيد: حدثنا حجاج عن ابن جريح قال: أخبرني يزيد بن جابر أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن عمر بن الخطاب قال: (إذا حلت الصدقة فاحسب دينك وما عندك. وأجمع ذلك كله وزكه). وحدثنا عن عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان كان يقول: (إن الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت تقاضيه من صاحبه، والذي هو على مليء تدعه حياً أو مصانعة فقيه الصدقة)^(١٦٣).

والدين يخضم من قيمة المال المقروض عليه الزكاة لأنه سيدفعه إلى صاحبه ومن ثم يخرج من مجال نماء أمواله فليس عنصراً أصيلاً فيه، ولا يزكى المدين مالا ليس ملكه حيث شرط الملكية غير موجود. يقول أبو عبيد: (حدثنا إبراهيم بن

(١٦٠) بداية المجتهد وبهاية المقتصد ابن رشد ج ١ ص ٢٢٦.

(١٦١) شرح منتهى الإرادات - البهوتي ج ١ ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(١٦٢) المجموع - النووي ج ٥ ص ٢٤٦.

(١٦٣) الأموال - أبو عبيد ص ٤٣٠.

سعد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : (هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده... حتى تخرجوا زكاة أموالكم)^(١٦٤)، ومن لم تكن عنده لم تطلت منه، حتى يأتي بها تطوعاً. ومن أخذ منه لم يؤخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل)^(١٦٥). ويقول أيضاً : (وقد رعم بعض من يسقط الزكاة عن الدين أن النبي - ﷺ - إنما سن الزكاة في العين من المواشي دون الدين . قال : وقد كانت الإبل تكون ديناً، مثل الديات والأسلاف فلم تكن تؤخذ زكاتها . قال فكذاك الصامت لا زكاة في الدين فيه، أما ما ذكر في الماشية أن الصدقة لم تكن تؤخذ من ديونها، فهو كما قال، ولا تنازع المسلمون في ذلك قط)^(١٦٦).

يقول البهوتى : (ومن له عرض قنية يباع لو أفلس، أى لو حجر عليه لفلس، بأن كان فاضلاً عن حاجته الأصلية، يفى العرض بدينه الذى عليه ومعه مال زكوى، جعل الدين في مقابلة ما معه من مال زكوى ولا يزكيه لئلا تختل المساواة، ولأن عرض القنية كملبوسه في أنه لا زكاة فيه. فإن كان العرض لتجارة زكى ما معه نصاً، وكذا من بيده ألف وعليه ألف دين، فيجعل الدين في مقابلة ما بيده فلا يزكيه، ويزكى الدين إذا قبضه. ولا يمنع الدين وجوب خمس الزكاة، لأنه ليس بزكاة حقيقة)^(١٦٧).

وهكذا تحسب الدائنية وتخصم المديونية . والميزانية العمومية للتاجر والصانع ستكون أكبر معين على سهولة هذا الحساب حيث تضاف فيها الدائنية وتطرح المديونية . لأن ملكية المدين غير كاملة بحق الدائن عليه، ثم إذا زكى الدائن والمدين ثبتت الزكاة على مال واحد، والمدين قد يستغرق الدين ماله فلا يستوفى النصاب فيكون حتى مستحقاً للزكاة لا دافعاً لها .

(١٦٤) إرواء الغليل - تحقيق الألبانى - ج ٣ ص ٢٦٠ .

(١٦٥) الأموال - أبو عبيد ص ٤٣٧ .

(١٦٦) نفس المصدر ص ٤٣٨ .

(١٦٧) شرح منتهى الإرادات - البهوتى ج ١ ص ٣٦٩ .

ح دلوغ النصاب :

عن رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » (١٦٨).

« وعن ابن عمر وعائشة : أن النبي - ﷺ - كان يأخذ من كل عشرين دينارا فصاعداً نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً ديناراً » (١٦٩).

فصاب الفضة مائتا درهم لما ثبت من حديث رسول الله ﷺ والسابق ذكره كذلك في الذهب عشرون ديناراً.

ونستطيع أن نستدل على هذا أيضاً بحديث رسول الله - ﷺ - : « من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح، قيل يارسول الله وما يغنيه. قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » (١٧٠). عن رسول الله ﷺ - : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (١٧١). والأوقية أربعون درهماً بالصمصاء المشهورة.

ويقول ولي الله الدهلوي : (إنما قدر من الحب والتمر خمسة أو سعة لأهل بيت تكفي أهل بيت في سنة، وذلك لأن أقل نبيت الروح ونروحة وثالث حادما أو ولد بينهما، وما يضاهي ذلك من أقل البيوت، وغالب قوت الإنسان رطل واحد من الضعفاء، فإذا مكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدر كصاهم لسنة، وبقيت بقية ثنوائهم أو إدامهم. وإنما قدر خمس أواق لأنها مقدار ما يكفي أقل أهل بيت سنة كاملة، إذا كانت الأسعار موافقة في أكثر الأقطار، واستقرىء عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء تجد ذلك) (١٧٢).

(ويتبع أوزان النقود المحفوظة في المتاحف العربية والغربية، وبخاصة الدينار أو المثقال، فإنهم قرروا أنه لم يتغير في جاهلية ولا في الإسلام، وأنهم حين ضربوا

(١٦٨) رواه البخاري ج ١ ص ١٤٧، ١٤٨.

(١٦٩) صحيح سنن ابن ماجة - تحقيق الألباني ج ١ ص ٢٩٨.

(١٧٠) رواه الترمذي - صحيح سنن الترمذي ج ١ ص ٢٠٠ تحقيق الألباني.

(١٧١) سبق تحقيقه.

(١٧٢) حجة الله البالغة - ولي الله الدهلوي ج ٢ ص ٤٣ دار المعرفة.

الدرهم جعلوا العشرة منها وزن سبعة مثاقيل، فكأن المثلقال هو الأصل الذى نحتكم إليه . فإذا عرفنا وزن المثلقال عرفنا به نصاب النقدين معاً: الذهب والفضة .

هذا ما سلكه بعض الباحثين من الأوروبيين، وتبعهم الباحث المصرى «على باشا مبارك» الذى خصص الجزء العشرين من «الخطط التوفيقية» للنقود، وقد أثبتوا بواسطة الاستقراء النقود الإسلامية المحفوظة فى دور الآثار بلندن وباريس ومدريد وبرلين . أن دينار عبدالمملك يزن ٤,٢٥ جرامات، وكذلك ذكرت «دائرة المعارف الإسلامية» وهو وزن الدينار البيزنطى نفسه، وإذن يكون الدرهم = $\frac{7 \times 4,25}{10} = 2,975$ وأيد ذلك بعض الباحثين الأثريين من العرب المعاصرين -

وهذا ما ذكره المستشرق «زماور» فى «دائرة المعارف الإسلامية»... حيث قال: (وقد اختلف المؤرخون اختلافاً عظيماً فى تحديد الدرهم القانونى، ولكنهم أجمعوا على أن نسبة وزن الدرهم إلى وزن المثلقال هى ٧:١٠، ولما كان وزن المثلقال يدل على عدة معان، فإن هذه المعادلة لا تصح إلا إذا كان المثلقال يساوى الدينار القانونى، أى المثلقال المكى الذى يبلغ وزن ٤,٢٥ من الجرامات، ونخلص من هذا إلى أن أقرب أوزان الدراهم إلى الاحتمال هو ٢,٩٧ من الجرامات، وهذا الوزن يتفق على خير وجه مع السكة الباقية والأوزان الزجاجية، كما يتفق مع أوزان السكة التى ضربت فى عهد المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ/٩٠٨ - ٩٣٢ م) وكشف عنها روجر فى الفيوم، ولربما كان الخليفة عمر هو أول من قرر أن الوزن القانونى للدرهم هو ٢,٩٧ من الجرامات، وقد أمر عبدالمملك بأن يكون الدرهم من هذا الوزن هو دون سواه السكة الفضية الصحيحة .

وإذن يكون نصاب الفضة بالوزن الحديث هو:

$$2,975 \times 200 = 595 \text{ من الجرامات .}$$

ويكون نصاب الذهب هو:

$$4,25 \times 20 = 85 \text{ جرامات من الذهب (١٧٣) .}$$

(١٧٣) فقه الزكاة - ح ١ ص ٢٥٩، ٢٦٠ يوسف القرضاوى .

وراجع: موسوعة النقود الإسلامية وعلمه امتيأت د / عبدالرحمن فهمى ح ١ ص ٣٠، ٣١، ٣٨ دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٥ . الدرهم الإسلامى - ناصر الشقندى ص ٣٠٢ المجمع العلمى بغداد سنة ١٩٦٩ .

النقود العربية ماضيها وحاضرها د عبدالرحمن فهمى ص ١٠ دار القلم سنة ١٩٦٤ .

ولقد اختلط عند البعض حد الكفاية بالنصب . فبينما النصاب هو شرط الغنى ، وهو الفاضل في نهاية الحول بعد الكفاية . فليس هو تقدير لكفاية مقبلة وإنما هو فائض عن كفاية سابقة .

والدليل على ذلك هو أن الزكاة تفرض على نفس النصاب إذا تجاوز المال النصاب ، فإذا كان مقصود به إعفاء حد الكفاية لسنة قادمة لأغنى من الزكاة .

والدولة تكفى كل فرد فيها بالزكاة ما ينقص عن حد كفايته ، فحتى لو كان النصاب تقديراً لسنة مقبلة فقد يصاب بجائحة تحتاج ماله ويصبح مستحقاً للزكاة .

ولهذا نختلف مع البعض حين استبدل النصاب بما سماه السلة الاستهلاكية أعفاها من الزكاة لسنة مقبلة . يقول : (وإذا كانت حكمة النصاب أن يعفى المال اللازم لكفاية أهل بيت إلى سنة . وإذا كانت نسب الأموال التي وردت في الأحاديث والتي تحدد النصاب قد روعي فيها نسبة قيمة كل مال إلى غيره حسبما كانت القيم في ذلك العصر ، فلا يستقيم منطق إلا إذا أعدنا النظر في أقدار النصاب إذا تغيرت نسب القيم ، وصار الأصوب والأعدل أن ننظر في الحكمة من اشتراط النصب ، ونجعل من هذه الحكمة أساساً لتعيين كل نصاب . كما صار الأصوب ألا نعمل النصوص الواردة في نصاب الأموال على اختلاف صنوفها إن كان في إعمالها ما يجافي هذه الحكمة أو ما يمنع من تحقيقها!!!) (١٧٤) .

ويقول : (ليس من المعقول أن تنقيد اليوم بهذه الحصص التي تقررت في عهد الرسالة وما أعقبها من عهود الخلفاء الراشدين ، حتى وإن صح لدينا كل حديث فيها!!! وحتى إن أجمعت الأمة آنذاك عليها ، لأن تطبيق هذه الحصص في عصرنا الراهن مدعاة إلى ظلم محقق ، وإخلال بحكمة الفريضة ذاتها ، وإضرار بمصالح العباد!!!) (١٧٥) .

وما دفعه إلى ركوب هذا المركب الصعب إلا قناعته بأن : (مثل هذه الأحكام المتعلقة بالمعاملات يجب أن تتطور دون أن نغير من حكمتها أو القصد منها أو الأسس التي بنيت عليها ، بل يجب أن نمحص طبيعتها الشرعية . هل هي أوامر موصى بها من

(١٧٤) فقه الزكاة المعاصرة - د / محمود أبو السعود ص ٧٤ .

(١٧٥) نفس المصدر ص ٧٢ .

الله يلزم على المسلمين أن ينفدوها بحرفيتها، كما تناهت إلينا، أم هي أوامر الرسول
- عليه السلام - الحاكم أصدرها لتنفيذ في وقت معلوم وبلد معلوم؟ (١٧٦).

وهنا سؤال لماذا اعتبر لنصاب شرط للزكاة في الخلطة أو الشركة المساهمة
ولم يبحث عن كفاية كل فرد فيها. وهذا ما سلم به صاحب الرأى السابق حين
يقول: (المشكلة التي تعترض أخذ الزكاة من مال الشركة هي مشكلة النصاب،
خصوصاً إذا أخذنا مبدأ «السلة الاستهلاكية» إذ لا يتصور أن يكون للشخص
المعنوى أى (الشركة) سلة استهلاكية، ثم إن الأحاديث متواترة على أن لا زكاة في
مال حتى يبلغ النصاب.. فإن اعتبار الشركة شخص معنوى تفرض الزكاة في ماله قبل
توزيع الأرباح يضطرنا إلى معاملة الشركة معاملة الشخص الطبيعي في حين يعنى
الشركاء من دفع الزكاة على ما يحصلون عليه من شركتهم، إذا سبق أن زكته
الشركة) (١٧٧).

ومصطلح السلة الاستهلاكية يكون مصطلحاً تحكيمياً لاختلاف الكفاية حسب
الأشخاص والأزمات، ولهذا لا يوضع قيد على استهلاك الإنسان وإنما يترك إلى
غريزته في حب المال والادخار كعامل ذاتي في تحجيم استهلاكه وما يتبقى بعد حولان
الحول هو وعاء الزكاة.

المبحث الرابع أنواع الزكاة

تنقسم الزكاة إلى زكاة على الأموال (رأس المال) وزكاة على الخارج (الدخل)
وزكاة الفطر (رؤوس).

أ - زكاة الأموال:

تفرض الزكاة على كل مال نام بالقوة أو بالفعل أى ادخار أو استثمار سواء
كانت سلعة أو نقود. وهى أنواع:

(١٧٦) نفس المصدر ص ٢٢.

(١٧٧) فقه الزكاة المعاصرة د / محمود أبو السعود ص ٨٦، ٨٧.

١ - زكاة الادخار:

زكاة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (١٧٨).

وعن أبي هريرة أن الرسول - ﷺ - قال: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيمة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار» (١٧٩).

وتفرض الزكاة على الذهب والفضة، والنقود بأنواعها ورقية أم معدنية، سواء كانت سائنة في الخزينة أم ودائع في حسابات جارية أو ادخارية، باعتبارها مالا نامياً بالقوة حتى لا يكتنزها مالكيها، فيكون في ذلك دافع لاستثمارها.

النقود المخلوطة:

لا خلاف بين الفقهاء في نقود الذهب والفضة الخالصة ولا التي يغلب عليها المعدنان. أما التي يغلب غشها فقد أوجب فقهاء الحنفية في النقود المخلوطة الزكاة إذا راجت رواج الخالصة وفقاً لقيمتها، بصرف النظر عما فيها من ذهب أو فضة.

فإن لم تكن رائجة فهي إما ينوي بها التجارة فتكون عروض تجارة، وإما ألا ينوي بها التجارة. فإن كانت لتجارة التحقت بعروض التجارة، وإن لم تكن للتجارة يزكى عما بها من ذهب أو فضة إذا الغ نصاباً. يعني حتى يبلغ الخالص نصاباً وهو المذهب وعليه الجمهور (١٨٠).

(١٧٨) سورة ثوبة: آية ٣٤.

(١٧٩) رواه مسلم ج ١ ص ٣٩٣، ٣٩٤.

(١٨٠) تبين الحقائق - شرح كز الدقائق ج ٥ ص ٥٢ اثيرى ط ٢ در المعرفة سنة ١٣٦٢ هـ - حاشية ابن

عابدين ج ٥ ص ٢٦٢ سنة ١٣٨٦ هـ الحلبي.

[وإن كان الغالب هو الغش والفضة فيها مغلوقة، فإن كانت أثماناً رائجة أو كان يمسكها للتجارة، يعتبر قيمتها مائتي درهم من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة، وهى التي الغالب عليها الفضة تجب فيها الزكاة، وإلا فلا، وإن لم تكن أثماناً رائجة ولا معدة للتجارة فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم... فإذا أعدها للتجارة اعتبرنا القيمة كعروض التجارة] (١٨١).

[وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخارى يفتى بوجود الزكاة فى كل مائتين فيها ربع عشرها، وهو خمسة منها عدداً، وكان يقول هى من أعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم] (١٨٢).

(ومشايخنا رحمهم الله لم يفتوا بجواز ذلك فى العدالى والخطارفة لأنها أعز الأموال فى ديارنا، فلو أبيع التفاضل يفتح باب الربا، ثم إن كانت تروج بالوزن فالتبايع والاستقراض فيها بالوزن، وإن كانت تروج بالعد فبالعد، وإن كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لأن المعتبر هو المعتاد فيهما إذا لم يكن فيهما نص، ثم هى مادامت تروج تكون أثماناً لا تتعين بالتعيين، وإذا كانت لا تروج فهى سلعة تتعين بالتعيين) (١٨٣).

والمالكية يرون الزكاة فيها إذا راجت رواج الكاملة، بأن تكون السلعة التى تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص لاتحاد صرفها، وهذا معنى قوله: (وراجت ككاملة لأن اشتراط الرواج ككاملة إنما هو فى ناقصة الوزن) (١٨٤).

والحنابلة اشترطوا الرواج أيضاً. ففى المعنى: (وفى إنفاق المغشوش من النقود روايتان أظهرهما الجواز. نقل صالح عنه - الإمام أحمد - فى دراهم يقال لها المسبية. عامتها نحاس، إلا شيئاً فيها فضة فقال: إذا كان شيئاً اصطالحوا عليه فأرجو ألا يكون بها بأس) (١٨٥).

(١٨١) بدائع الصنائع - الكاسانى ج ٢ ص ١٧.

(١٨٢) نفس المصدر نفس الصفحة.

(١٨٣) شرح فتح القدير ابن الهمام ج ٧ ص ١٥٢، ١٥٣.

(١٨٤) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير الدسوقى ج ١ ص ٤٥٥، ٤٥٦ (والشافعية يرون أن علة الثمن قاصرة عددهم على الذهب والفضة. أما المغشوشة فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصاباً - المجموع النووى ج ٦ ص ٩).

(١٨٥) المعنى مع الشرح الكبير ابن قدامة ج ٤ ص ١٧٦.

ويرون جريان الربا فيه إن باع ديناراً مغشوشاً بمثله والغش فيهما متفاوت أو غير معلوم المقدار لم يجوز، لأنه يحل بالتماثل المقصود^(١٨٦). (ولا زكاة في مغشوشها حتى يبلغ قدر ما فيها نصاباً)^(١٨٧).

وبهذا نصل في حكم النقود المخلوطة غالبية الغش أن علة الرواج فيها قد جعلتها عند جمهور الفقهاء مقبولة في التعامل، ويجرى فيها الربا وتجري فيها الزكاة. وقيد ذلك الشافعية والحنابلة بأن تبلغ قيمة الذهب والفضة بها نصاباً.

وهذا الخلاف بالتحقيق لا يؤثر على الزكاة تأثيراً ملحوظاً لأنه حول قيمة النصاب، هل هو ما قيمته نصاب من الذهب والفضة، أو ما به من ذهب وفضة يبلغ نصاباً.

الفلوس:

استخدمت الفلوس في التعامل وكانت تسمى بالنقود الاصطلاحية، وهي عملة مساعدة تميزاً لها عن الذهب والفضة التي كانت عملة رئيسية، وتسمى نقوداً بالخلقة.

يقول المقرئ: (وكانت الفلوس لا يشتري بها شيء من الأمور الجليلة وإنما هي لنفقات الدور... ويقول: ولما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه، احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات... فأتخذوا بإزاء هذه المحقرات نحاساً يضربون منه قطعاً صغيراً تسمى فلوساً لشراء ذلك)^(١٨٨).

وهذه بالطبع لا تستحق عناء مناقشة. هل تجب فيها الزكاة ويجري فيها الربا أم لا؟ لأنها لا تبلغ نصاباً كاهللة والقرش اليوم ولها قوة إبراء محدودة.

يقول الشافعي في الأم: (الفلوس لا تكون ثمناً إلا بشرط، ألا ترى أن رجلاً لو كان له على رجل دائق لم يجبره على أن يأخذ منه فلوساً وإنما يجبره على أن يأخذ

(١٨٦) نفس المصدر ج ٤ ص ١٧٦.

(١٨٧) الإنصاف - المرادى ج ٣ ص ١٣٢ سنة ١٣٧٦ هـ مطبعة السنة المحمدية.

(١٨٨) النقود الإسلامية القديمة المقرئ ضمن النقود لعربية وعلم النجيات الكرمل، محمد أمين - بيروت لبنان.

الفضة . وقد بلغنى أن أهل سويقة في بعض البلدان أجازوا بينهم خزفاً مكان الفلوس .
والخزف فخار يجعل كالفلوس ، أفيجوز أن يقال يكره السلف في الخزف (١٨٩) .

والحال كذلك بالنسبة للعملة المساعدة في العصر حيث العملة الرئيسية هي
الأوراق النقدية في مصر (يجعل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ م للمسكوكات
الفضية قوة إبراء قانونية في الوفاء بالتزامات في حدود مبلغ مائتي قرش ولمسكوكات
النيكل أو البرونز قوة إبراء قانونية في حدود مبلغ عشرة قروش .

ويعنى مرسوم الإصلاح النقدي الصادر عام ١٨٨٥ على أن ما يصير إصداره
من العملة الفضية ينبغي ألا يتجاوز معظمه الأربعين قرشاً عن كل واحد من
السكان ، وما يصير إصداره من نقود النيكل أو البرونز ينبغي ألا يتجاوز معظمه
الثمانية قروش عن كل واحد من السكان (١٩٠) .

وإذا كانت الفلوس كذلك فإنها تكون للعروض أقرب منها للنقود وتغيب علة
الربا فيها للثمنية يقول الزيلعي (ولهما - لأبي حنيفة وأبي يوسف - أن الفلوس ليست
بأثمان خلقة ، وإنما كانت ثمناً بالاصطلاح ، وقد اصطلحوا بإبطال الثمنية فتبطل وإن
كانت ثمناً عند غيرهما من الناس لبقاء اصطلاحهم ، وهذا لأنه لا ولاية للغير عليهما
فلا يلزمهم اصطلاحهم ، بخلاف الدراهم والدنانير لأن ثمنيتهما بأصل الخلقة فلا تبطل
بالاصطلاح ... وإذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين فلا يؤدي إلى الربا بخلاف ما إذا كانا
بغير أعينهما أو أحدهما بغير عينه لأنه يؤدي إلى الربا) (١٩١) .

(لأن الفلوس لها حكم العروض من وجه ، وحكم الثمن من وجه ، فجاز
لتفاضل للأول واشترط التقابض للثاني ... فأجاب : بأنه يجوز إذا قبض أحد البديلين
لما في البزازية : لو اشترى مائة فلس بدرهم يكفى التقابض من أحد الجانبين . قال :
ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلوس كما في البحر عن المحيط قال : فلا يغتر بما في
فتاوى قارىء الهداية من أنه لا يجوز بيع الفلوس إلى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا
يجوز إسلام موزون في موزون إلا إذا كان المسلم فيه مبيعاً كالزاعفران ، والفلوس غير
مبيعة بل صارت أثماناً هـ . قلت : والجواب حمل ما في فتاوى قارىء الهداية ، على

(١٨٩) الأم ج ٣ ص ٩٨ - دار المعرفة ط ٢ محمد بن إدريس الشافعي .

(١٩٠) مقدمة في النقود والبنوك - د / محمد زكي شافعي سنة ١٩٨٢ م النهضة العربية ص ٥٥ .

(١٩١) تبين الحقائق - الزيلعي ج ٤ ص ١٤٣ .

مادد عليه كلام الجامع من اشتراط التقاض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في
البيزاية المحوّل على ما في الأصل، وهذا أحسن مما أحاب به في صرف النهر من أن
المراد بالبيع السلم والفلوس لها شبه بالثمن، ولا يصح السلم في الأثمان ومن حيث أنها
عروض في الأصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين تأمل (١٩٢).

أما إن راجت وظهرت علة الثمنية (يجوز البيع بالفلوس لأنها مال معلوم، فإن
كانت نافقة جاز البيع وإن لم تتعين لأنها أثمان بالاصطلاح، وإن كانت كاسدة لم يجز
البيع بها حتى يعينها لأنها سلع فلا بد من تعيينها) (١٩٣).

(وعند محمد لا يجوز السلم فيها كما لا يجوز في الدراهم والدنانير لأنها أثمان
عنده، لهذا لم يجز بيع واحد منها باثنين بأعيانها) (١٩٤).

ويقول ابن تيمية من الحنابلة: (وإذ صارت الفلوس أثماناً صار فيها المعنى فلا
يباع ثمن بثمان إلى أجل.. فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان وتجعل معيار
أموال الناس) (١٩٥). وعند الإمام أحمد العلة غلبة الثمنية في رواية (١٩٦).

وجاء في المدونة: (قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا
بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين، لكرهتها أن
تباع بالذهب والورق نظرة) (١٩٧). وقد سبق إلى ذلك عمر - رضي الله عنه - حين
قال: هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل، فقبل له: إذن فلا يعير.
فأمسك (١٩٨).

وبهذا التحليل نصل إلى أن جمهور الفقهاء أخذوا فعلاً بما قاله مالك في غير
المشهور. يقول العدوي: (واختلف على أن نعلل هل علة غلبة الثمنية وهو المشهور
وقوله أو مطلق الثمنية هو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الأول... إلخ. إلا أن

(١٩٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٨.

(١٩٣) شرح فتح القدير ابن الهمام ج ٧ ص ١٥٦.

(١٩٤) بدائع الصنائع - الكاساني - ج ٥ ص ٢١٤.

(١٩٥) الفتاوى ابن تيمية ج ٢٩ ص ٤٦٨، ٤٦٩.

(١٩٦) المعنى في شرح الكبير لابن قدامة - ج ٤ ص ١٢٦.

(١٩٧) المدونة رواية سحنون ج ٣ ص ٣٩٥، ٣٩٦ مطبعة السعادة - مصر سنة ١٣٩٣ هـ.

(١٩٨) البلاذري - فتوح البلدان - ص ٦٥٩ المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٣٥٠ هـ.

حمل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الدليل وهي محمولة على بابها لا على الحرمة عند الجمهور (١٩٩).

يقول ابن تيمية: (والتعليل بالثمن لتعليل بوصف مناسب، فإن المقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال ولا يقصد بها الانتفاع بعينها، فيبيع بعضها ببعض إلى أجل قصد التجارة التي تناقض مقصود الثمنية، واشتراط الحول والتقاض فيها هو تكميل لمقصودها من التوسل بها إلى تحصيل المطالب، فإن ذلك إنما يحصل بقبضها لا بثبوتها في الذمة مع أنها ثمن من طرفين، فنهى الشارع أن يباع ثمن بثمان إلى أجل، فإذا صارت الفلوس أثماناً صار فيها المعنى) (٢٠٠).

نقل صاحب رسالة (امتاع الأحداق والنفوس بمطالعة أحكام أوراق الفلوس) الشيخ الفهاشم الغوثي المدني في رسالته هذه ما ذكره ابن نجيم الحنفي في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق عند ذكر النقود التي غلب عليها الغش وذلك قوله:

قال النسفي: ينظر إن كانت أثماناً رائجة أو سلعةً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها كالفلوس.

ثم علق صاحب الرسالة على ذلك بقوله: ولعل القول بتزكية قيمتها إذا بلغت نصاب أحد النقدين، وحال عليه الحول وراجت، مبني على قول محمد بر بوية الفلوس الرائجة وأنها كالنقد (٢٠١).

ونحب هنا أن نشير إلى أن بعض الفقهاء لم يجز المضاربة بالفلوس واشتراط لها الذهب والفضة. والمتأمل يجد أنه في حضور الذهب والفضة تكون الفلوس عملة مساعدة أقرب إلى العروض بعيدة عن الرواج. لكن إذا انفردت الفلوس بالتعامل أي تحقق لها الرواج جازت المضاربة. يقول الدسوقي: (والغرض أن كلا من الفلوس والتبر لم ينفرد بالتعامل به لأنه محل الفساد وأما لو انفرد كل بالتعامل به فالقراض صحيح) (٢٠٢).

(١٩٩) حاشية العدوي على مختصر الخليل ج ٥ ص ٥٦ - دار صادر بيروت.

(٢٠٠) الفتاوى - ابن تيمية - ج ٢٩ ص ٤٧١، ٤٧٢.

(٢٠١) الورق النقدي - عبدالله بن سليمان بن منيع من الرسالة ط ثانية ص ٣٢ - مطابع الفرزدق التجارية بيروت سنة ١٤٠٤ هـ.

(٢٠٢) حاشية الدسوقي - على الشرح الكبير ج ٣ ص ٥١٩.

النقود الورقية:

ولما كانت علة النقود الورقية الثمينة ويتحقق فيها الرواج والقبول العام. ورضى الناس بالنقود الورقية كمقياس للقيم ووسيلة للتبادل وأداة للادخار ، وصارت عملة رئيسية تدفع بها الديات وتقطع بسرقتها اليد ويدفع مهر النكاح.. فتجب الزكاة فيها تماماً كما تجب في الذهب والفضة سواء.

والشارع اعتبر الذهب والفضة مالاً نامياً، لأنهما قيم للأشياء، فمع المالية الثمينة، ولهذا كانت في كتب الفقه تحت عنوان زكاة الأثمان أو النقدين والحال كذلك في البنكون وغيره من العملة.

وقد حاول البعض إخراج النقود الورقية من الزكاة مرة باعتبارها ديناً على البنك المركزي فلما أصبحت إلزامية وليست ديناً ضاع ذلك التخريج.

ومنهم من استدرك ذلك واعتبرها عروض تجارة، ولكن ذلك أخرج المدخرات والودائع من وعاء الزكاة وما أكثرها، وكيف تكون عرضاً وإذا فقدت الثمينة فلا قيمة لها. وقلنا إن ذلك لا يكون إلا في المحقرات.

يقول ابن تيمية:

[وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به، والدرهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثماناً، بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها، ولهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيف كانت] (٢٠٣).

فلا يتوقف من وجهة نظره وصف النقود على الذهب والفضة.

ومنهم من قاسها على الفلوس والرأى كما بينا على جريان الزكاة فيها والربا إذا أصبحت رائجة، والحق أن النقود الورقية تتوفر فيها علة الثمنية والرواج وهي العملة الرئيسية اليوم.

(٢٠٣) الفتاوى ابن تيمية ج ١٩ ص ٢٥١، ٢٥٢.

ولقد قررت هيئة كبار العلماء بأكثريتها برئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية وذلك بعد استعراض الأقوال الفقهية في حقيقة الأوراق النقدية والاستماع لآراء بعض الخبراء المتخصصين في النقد الورقي والعلوم الاقتصادية ما يأتي:

إن الورق النقدي يعتبر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية:

أولاً: جريان الربا بنوعيه فيها كما يجزى الربا بنوعيه في النقدين الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان كالفلوس. وهذا يقتضى ما يلي:

أ - لا يجوز بيع بعضه ببعض أو غيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرها نسبيته مطلقاً، فلا يجوز مثلاً بيع الدولار الأمريكي بخمسة ريالات سعودية وأقل أو أكثر نسبيته.

ب - لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعضه ببعض متفاضلاً. سواء كان ذلك نسبيته أو يبدأ بيد فلا يجوز بيع عشرة ريالات سعودية ورق بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً.

ج - يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه إذا كان ذلك يبدأ بيد، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبانية بريالين سعوديين ورقاً كان أو فضة أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة أريالة سعودية أو أقل أو أكثر، إذا كان ذلك يبدأ بيد، ومثل ذلك في جواز بيع الريال السعودي الفضة بثلاثة ريالات سعودية ورق أو أقل أو أكثر يبدأ بيد، فإن ذلك يعتبر جنس بغير جنسه، ولا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة.

ثانياً: وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة إذا كان مملوكة لأجل وجوبها.

ثالثاً: جواز جعلها رأسمال في السلم والشركات (٢٠٤).

٢ - زكاة الاستثمار:

ويدخل فيها زكاة التجارة والصناعة والدور، وكلها ألصق بزكاة الأموال المفروض فيها ربع العشر، ويعفى رأس المال الثابت ولا يمكن قياسها على زكاة الزراعة كما سنوضح بعد.

والأصل في وجوب زكاة التجارة والصناعة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (٢٠٥).

قال الإمام الطبري: (يعنى بذلك جل ثناؤه: زكوا من طيب ما كسبتم بتصرفكم، إما بتجارة أو بصناعة من الذهب والفضة) (٢٠٦).

قال الإمام أبو بكر بن العربي: (قال علماؤنا: قوله تعالى: ﴿ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ يعنى التجارة. ﴿ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ يعنى النبات) (٢٠٧).

وعموم قوله - ﷺ - : « أدوا زكاة أموالكم » (٢٠٨).

أ - زكاة التجارة:

في الخراج ليحيى بن آدم القرشي: (أخبرنا إسماعيل قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا عبد السلام بن حرب وابن المبارك عن شعبة بن عبدالحكم عن مجاهد في قوله عز وجل: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ قال من التجارة) (٢٠٩).

(٢٠٤) مجلة البحوث إسلامية رئاسة إدارة البحوث العلمية وإفتاء والدعوة والإرشاد المجلد الأول العدد الأول - المملكة العربية السعودية ١٣٩٥ هـ - حكم الأوراق النقدية.

(٢٠٥) سورة البقرة: آية ٢٦٧.

(٢٠٦) تفسير الطبري ج ٥ ص ٥٥٥، ٥٥٦.

(٢٠٧) أحكام القرآن ابن العربي ج ١ ص ٢٣٥.

(٢٠٨) صحيح سنن ترمذي ج تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٠.

(٢٠٩) الخراج - يحيى بن آدم القرشي ص ١٣٢.

يقول البهوتي: (والعرض بإسكان الراء ما يعد لبيع أو شراء لأجل ربح، ولو من نقد، سمي عرضاً لأنه يعرض لبيع ويشترى، تسمية للمفعول بالمصدر، كتسمية المعلوم علماً، أو لأنه يعرض ثم يزول ويفنى) (٢١٠).

وجمهور الفقهاء من الحنيفية والشافعية والحنابلة وغيرهم على وجوب الزكاة في عروض التجارة بمقدار ربع العشر كالنقد. يقول النووي: (وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين، قال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة) (٢١١).

أما احتجاج ابن حزم بالحديث: (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ولا فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة) (٢١٢) فليس هنا تخصيص وإنما تحديد للنصاب. وليس من المعقول أن نعدل عن المعنى اللغوي لكلمة دون بمعنى أقل إلى غيره. وكل هذه الأدلة والنتائج تمنعنا.

يقول أبو عبيد: (فعلى هذا أموال التجارة عندنا وعليه أجمع المسلمون أن الزكاة فرض واجب فيها. وأما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا. وإنما وجبت الزكاة في العروض والرقيق وغيرها إذا كانت للتجارة وسقطت عنها إذا كانت لغيرها، لأن الرقيق والعروض وإنما عفى عنها في السنة إذا كان للاستمتاع والانتفاع بها. ولهذا أسقط المسلمون الزكاة من الإبل والبقر العوامل. وأما أموال التجارة فإنما هي للنماء وطلب الفضل فهي في هذه الحالة تشبه سائمة المواشي التي يطلب نسلها وزيادتها فوجب فيها الزكاة لذلك، إلا أن كل واحدة فيها تزكى على سننها. فزكاة التجارات على القيم وزكاة المواشي على الفرائض. فاجتمعتا في الأصل على وجوب الزكاة ثم رجعت كل واحدة في الفرع إلى سننها) (٢١٣).

والأموال المعدة للتجارة والصناعة أموال نامية بالفعل. وقد قرر الزكاة فيها الصحابة رضوان الله عليهم بالتحقق من السبب الموجب للزكاة. وهو المال النامي، ولقد أشار النبي ﷺ - إلى وجوبها في الأمر بالتجارة في مال اليتامى. قال

(٢١٠) شرح منتهى الإرادات - البهوتي ج ١ ص ٤٠٧.

(٢١١) المجموع - النووي ج ٦ ص ٤٧.

(٢١٢) المحلى - ابن حزم ج ٦ ص ١٠٨ - والحديث سبق تحققه.

(٢١٣) الأموال - أبو عبيد - ص ٢٩.

- صلى الله عليه وسلم - عن حديث أنس بن مالك: «تجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة» (٢١٤).

ب - زكاة الصناعة:

كذلك الصناعة فإنها جزء من زكاة التجارة.

[وقال أبو إسحاق الشاطبي في مسألة صانع (البلغ والنعال): حكمه حكم التاجر المدير لأنه يصنع ويبيع أو يعرض ما صنعه للبيع، فيقوم كل عام ما بيده من السلع ويضيف القيمة إلى ما بيده من الناض ويزكى الجميع إن بلغ نصاباً] (٢١٥).

يقول أبو عبيد: (حدثنا يحيى بن سعيد وأبو معاوية ويزيد، كلهم عن يحيى ابن سعيد عن عبد الله بن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال: مر لي عمر، فقال: يا حماس أد زكاة مالك، فقلت: ما لي مال إلا جعاب وأدم. فقال: قومها قيمة، ثم أد زكاة) (٢١٦).

ج - زكاة الماي:

إذا أكرى عبداً أو داراً في سنة بألف فحصلت وقبضها زكاهها إذا حال عليه الحول من حين قبضها، وإن كانت على المكترى فمن يوم وجبت له فيها الزكاة بمذلة الدين إذا وجبت له على صاحبه زكاة من يوم وجب له) (٢١٧).

(ومن أجر داره فقبض كرهاً فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول، وعن أحمد أنه يزكاه إذا استفاده والصحيح الأول لقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» (٢١٨). لأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه بثمن المبيع،

(٢١٤) هذا الحديث ضعيف - رواه الترمذى والبيهقى من رواية المغنى بن الصباح وهو ضعيف - ورواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح عن يوسف بن ماهد عن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسلًا، لأن يوسف تابعى... وقد أكد الشافعى رحمه الله - هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مصنعاً وبما رواه عن الصحابة في ذلك - ورواه البيهقى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - موقوفاً عليه وقال إسناده صحيح - المجموع - شرح المهذب - ج ٥ ص ٣٢٩ - النووى - المكتبة السنفية.

(٢١٥) حاشية الدسوق - على الشرح الكبير - شمس الدين الدسوقى - ج ١ ص ٤٧٤.

(٢١٦) الأموال - أبو عبيد - ص ٤٢٥ أخرج الحديث أبو داود وضعفه الألبانى. رواه العليل ج ٣ ص ٣١١.

(٢١٧) المغنى والشرح الكبير ابن قدامة ج ٢ ص ٤٥٨.

(٢١٨) سبق تحقيقه.

وكلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من أجر داره سنة وقبض أجرتها في آخرها فأوجب عليه زكاتها، لأنه قد ملكها من أول الحول فصارت كسائر الديون إذا قبضها بعد حول زكاها حين يقبضها، فإنه قد صرح بذلك في بعض الروايات عنه فيحمل مطلق كلامه على مقيده (٢١٩).

وفي المجموع للنووي: (إذا أجر داره أو غيرها بأجرة حالة وقبضها فيجب عليه زكاتها بلا خلاف لما ذكره المصنف.

وفي كيفية إخراجها قولان مشهوران ذكر هنا المصنف بدليلهما.

مثاله: أجرها أربع سنين بمائة وستين ديناراً كل سنة أربعين.

أحد القولين: يلزمه عند تمام السنة الأولى من حين ملك المائة وقبضها، زكاة جميع المائة. وهذا نصه في البويطي. قال صاحب الحاوي وغيره وهو الأصح عند ابن سريج والمصنف وابن الصباغ.

والثاني: لا يلزمه عند تمام كل سنة إلا إخراج زكاة القدر الذي استقر عليه ملكه، وهذا هو الصحيح وهو نصه في الأم (٢٢٠).

(ولأنه مملوك أصلاً فيعتبر له الحول شرط كالمستفاد من غير الجنس، ولا تشبه هذه الأموال الزروع والثمار لأنها تتكامل ثمارها دفعة واحدة ولهذا لا تتكرر الزكاة فيها، وهذه نماؤها بنقلها فاحتاجت الحول) (٢٢١).

عن ابن عمر قال: قال رسول الله - ﷺ - : «من استفاد مالاً فلا زكاة عليه، حتى يحول عليه الحول عند ربه» (٢٢٢).

والصناعة والدور بذلك ليست معاملة مستحدثة بالنقل الذي أوردنا وبالواقع الذي لا يخفى على أحد، حيث حضارة زاهرة ومدن كبيرة.

وهي ليست كما رأينا معاملة نادرة تخالف حالة عامة، فليست القلة والكثرة مدار الحكم

(٢١٩) المعنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٦٢١.

(٢٢٠) المجموع - شرح المذهب - النووي ج ٦ ص ٢٣، ٢٤.

(٢٢١) المعنى والشرح الكبير - ابن قدامة - ج ٢ ص ٤٩٨.

(٢٢٢) صحيح سنن الترمذي - تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٦.

فإذا كان هذا أصل يقوم عليه بناء فريضة الزكاة، فكيف نتكر أحكاماً تخالفه وتعارضه ونفى الحكمة والمصلحة؟

ومن الواجب هنا مناقشة رأى معاصر يقيس زكاة الصناعة والدور على زكاة التجارة. ظهر هذا الرأى أول ما ظهر في توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية المنعقدة بدمشق سنة ١٩٥٢ م (٢٢٣).

في الزكاة والوقف ونفقات الأقارب، توصى الحلقة بالآتي:

- ١- أن تقوم كل دولة بتنظيم جمع الزكاة الشرعية وإنفاقها في مشروعات التكافل الاجتماعي وغيرها من المصارف الشرعية.
- ٢- تكون زكاة الزروع والثمار بمقدار ٥٪ من صافي الغلات وتحصل على الوجه الآتي:
 - أ - يؤخذ من مالك الأرض ٥٪ من صافي ما يعود إليه بعد خصم الضرائب والنفقات الزراعية إن كان يزرعها. ومن صافي الأجرة إن كان يؤجرها.
 - ب - تعفى الخمسون جنباً الأولى من الزكاة بالنسبة للمالك وكل مستأجر.
- ٣- تكون زكاة الدور والعمائر المعدة للاستغلال بمقدار ٥٪ من صافي إيراداتها، وتحصل الزكاة من المالك بهذه النسبة كما تحصل من كل مستأجر يتخذ استئجار الدور والعمارات وإيجارها مستغلاً، على أن يعفى من الزكاة ما قيمته الخمسون جنباً الأولى. كما تعفى الدور المخصصة لسكنى أصحابها.
- ٤- الأموال الثابتة كالمصانع تؤخذ من صافي إيراداتها بنسبة ٥٪ وكذلك كل الآلات المغلة، ويعفى بالنسبة للأفراد ما قيمته الخمسون جنباً الأولى.
- ٥- تؤخذ زكاة من رؤوس الأموال المنقولة المستغلة بالفعل أو التي من شأنها أن تستغل إذا مضى عليها حول من ملك صاحبها، وبلغت نصاب الزكاة في أول العام وآخره...

ومقدار الزكاة بالنسبة لرؤوس الأموال المنقولة ٢,٥٪ من رأس المال والإيراد، ومن رؤوس الأموال المنقولة النقود والأموال المتخذة للتجارة

(٢٢٣) مطبوعات جامعة الدول العربية ص ٤٢٠ سنة ١٩٥٢ م - حلقة الدراسات الاجتماعية - الدورة الثالثة.

ورؤوس أموال الشركات والأسهم والسندات المتخذة للتجارة وإن أخذت الزكاة من إيرادها أو رأس مالها في شركاتها.

٦- تؤخذ زكاة من كسب العمل والمهن الحرة بمقدار ٢,٥٪ كل عام، إذا ملك الشخص نصاب الزكاة، وهو ما قيمته عشرون مثقالاً ذهباً.

على أن يعفى من الزكاة ما قيمته الخمسون جنيهاً مصرياً الأولى.

٧- تؤخذ زكاة الماشية المعدة لبناء والاستيلاد مهما كان نوعها إذا بلغت قيمتها نصاب الزكاة ومقدار الزكاة هو ٢,٥٪.

أحكام عامة:

٨- يخصم من الأموال التي وجبت الزكاة في كل أنواعها السابقة ما يأتي:

أ - كل مقدار من المال ثبت أن المزكى تبرع به لإحدى الجماعات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى عمل من أعمال البر.

ب - كل ما دفعه المزكى على جهات البر التي تعد من مصارف الزكاة وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق على أن يترك أمر إدارتها إلى الجهات القائمة بمشروعات الرعاية الاجتماعية أو يقدم لها حساباً سنوياً.

وتخصم قيمة هذه الأوقاف ولو بلغت زكوات سنين.

ولو رجع في دفعه لا يتم الرجوع حتى يؤدي ما أعفى لأجل الوقت من زكوات، وفي معنى الرجوع كل تغير في مصارف الوقف يؤدي إلى حرمان جهات البر المذكورة.

٩- تكون للزكاة إدارة قائمة بذاتها وحصيلة مستقلة عن حصيلة الدولة، ومصارف إدارتها وأجرة العاملين على جمعها وصرفها تكون من تلك الحصيلة.]

وهذا الرأي القائل بأن تكون زكاة الصناعة كالزراعة غير مقبول، فالصناعة أشبه بالتجارة منها بالزراعة ومن الصعب عملياً عزلها عن التجارة للأسباب الآتية:

١- هناك صعوبة عملية في فصل رأس المال الصناعي عن رأس المال التجاري لأن الشركات الصناعية تقوم بالتجارة والشركات التجارية تقوم بالصناعة مما يؤدي

إلى صعوبات كثيرة وتعقيد أكبر. كما أن كل من التجارة والصناعة لا تخلو من رأس المال الثابت على درجات.

٢- إن حركة الإنتاج في الصناعة مختلفة عن الزراعة فإذا أخذت الزكاة في الزراعة عند الحصاد كان أمراً ميسوراً، أما حسابها على الإنتاج الصناعي اليومي فغير عملي. وإن قيل نأخذ من الغلة في نهاية العام لاختلفت عن الزراعة التي تفرض على الثمرة ورجعنا إلى الربح الذي هو صفة للتجارة، وكان أولى بنا أن لا نفرق بينهما.

ولقد ناقش الفقهاء قديماً فرض الزكاة على الصناعة والتجارة، ولم يفرقوا بينهما. ونجد منهم من يقول: (والأعيان التي تشتريها الأجراء ليعملوا بها تجب فيها الزكاة إذا كان لها أثر في العين كالصبغ وحال عليها الحول عندهم، لأن ما يؤخذ من الأجرة في حكم العوض عن العين، ولهذا كان له أن يجبسه حتى يوفيه الأجر وإن لم يكن له أثر في العين لا تجب فيه الزكاة كالصابون والأشنان ونحو ذلك وكذا حطب الخبز والدهن للدباغ، بخلاف السمس الذي يشتريه الخباز ليجمعه على وجه الخبز فإن عينه باقية ليبيعه مع الخبز فتجب فيه الزكاة، ويعلق الشارع: واعلم أن الكاكي رحمه الله تعالى نص في الدراية على أن العفص والدهن لدبغ الجلود من قبيل ماله أثر في العين فأوجب فيه الزكاة ونرى ذلك في فتاوى قاضيخان والظهيري وتبعه على ذلك الكمال في الفتح وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما ذكره السروجي رحمه الله في الغاية والله الموفق) (٢٢٤).

ولم تفرض الزكاة إلا على رأس المال العامل ولم تفرض على رأس المال الثابت لأن من حكم الزكاة في الاقتصاد منع الاكتناز ولهذا كان الثناء شرطاً لفرض الزكاة نمواً بالفعل أو القوة حتى لا تكتنز الأموال. ورأس المال الثابت لا يعد مالملاً مكتنراً ولا نامياً في ذاته.

والاعتراض على ذلك بأن دور المسكى بالأمس غير العمارات الاستغلالية اليوم، وآلات المحترف كالقدم والمنشار غير لماكينات والأجهزة، ودواب الركوب غير السيارات وأثاث المنزل غير محلات الفراشة، وأن هذه الأشياء أعفيت لأنها من

(٢٢٤) تبين الحقائق - شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٢٨٠ - فخر الدين عثمان على الزيلعي.

الحاجات الأصلية^(٢٢٥). فهي تعفى لأنها لم يقصد الكسب من ورائها^(٢٢٦)، قول بعيد بعيد عن الصواب، فالآلة هي الآلة وإن كانت فأساً يقطع أو جراراً يحرث، وليست الحاجة الأصلية هي العلة وحدها، لأن ذلك يخص الاستعمال الشخصي ولكن في حالة الاستغلال الاستثنائي أعفى الشارع المال الضمار. فإذا كانت السنة أعفت العبد والفرس من الزكاة لأنها حاجة أصلية لصاحبها، فإنها أعفت أيضاً البقر العوامل والإبل العوامل من الزكاة لأنها ضمار تستهلك بالاستثمار.

كما تواجهنا صعوبات أخرى كتقدير النصاب وهل يكون تقديراً حسب الإنتاج أم تقديراً سنوياً. وكيف يحسب سنوياً والنفقة تأكل من الناتج، ثم حساب حولية المال المستفاد بعد تزكيته، وهل نحسب لكل دفعة إنتاجية مزكى عليها حول خاص حتى لا تثني الزكاة؟

ثم كيف نحسب الاستهلاك لرأس المال الثابت من الزكاة؟ وكيف نحسب النفقات والديون لأصحاب الإيراد؟ فضلاً عن أن شقاً كبيراً من هذه النفقات لا يكون إلا سنوياً كمصاريف المدارس مثلاً، ولو خصمنا النفقات والديون^(٢٢٧)... ثم لو فرضنا على الناتج ٥٪ ثم قارنا بين ٢,٥٪ على كل رأس المال والمستفاد ما عدا الثابت سنوياً، لوجدنا النتيجة على غير ما يرجو أصحاب الرأي الحديث.

وما قيل إن إدخال الصناعة في نسبة ٢,٥٪ وعدم إدخالها في نسبة الزراعة إجحاف وعدم مساواة^(٢٢٨)، يحتاج إلى إيضاح: إن نسبة الـ ٥٪ على الإيراد أما نسبة ٢,٥٪ على رأس المال والإيراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الزكاة حق الفقير في التسخير المشترك العام لما في السماوات والأرض، ونسبة هذه الحصص في الزراعة أكبر من التجارة والصناعة التي يظهر فيها العمل والنفقة.

يقول الشيخ يوسف القرضاوى: (ويبدو لي والله أعلم، أن رسول الله ﷺ - ترك بعض الأمور قصداً في أنصبة الزكاة ومقاديرها، ولم يحدد تحديداً

(٢٢٥) راجع فقه الزكاة - يوسف القرضاوى ج ١ ص ٤٦٤.

(٢٢٦) نفس المصدر ج ١ ص ٤٦٩.

(٢٢٧) نفس المصدر ج ١ ص ٤٨١، ٤٨٥.

(٢٢٨) نفس المصدر ج ١ ص ٥١١.

قاطعاً ليوسع بذلك على أولى الأمر من المسمين، فيختاروا لأمتهم ما يناسب المكان والزمان والمال^(١٢٩).

وبنى خطأ على ذلك الدكتور محمود أبو السعود قوله: (ننظر إلى النص المشتمل على صورة المعاملة، فإن كان موافقاً للصورة التي عليها الناس اليوم انطبق ولم يجر الخروج عليه، وإن لم ينطبق جاوزناه باجتهاد إلى ما يحقق الغاية!!!)^(٢٣٠).

وعلى ذلك جعل زكاة التجارة العشر بدل ١/٤ العشر والوعاء على الربح بدلاً من العروض والربح، وأعفى منها ما سمي بالسلة الاستهلاكية مطلقاً حتى وإن جاوزت النصاب.

ويقول: (إن على التاجر أن يحسب صافي ما تحقق من ربح آخر العام مقدراً قيمة بضاعته آخر المدة بسعر الشراء ثم يستقطع من هذا الربح قيمة السلة الاستهلاكية أي النصاب، وما زاد عن ذلك ففيه العشر)^(٢٣١).

والجري وراء هذه الأفكار يضيع معه الفقراء. لأن التجارة تكون في العروض وهي أشبه بالنقود وسرعان ما تنضى أى تصير نقوداً، ولو تصورنا حدوث أزمة عامة فإنه لن يصل للفقير إلا نذر يسير. بينما لو أخذ قليل من رأس مال التجارة لرعاية الفقير ما ضاق عيش الغنى وما ضاع الفقير.

هذه التخاريج التي شاهدها في قياس الصناعة على الزراعة نجدها في الإيجار قديماً، خصوصاً ما يختص بمخصص النفقة واستهلاك الأصل العقاري، مما لا يستقيم تخريجه.

ففي الروضة الندية (فإن إيجاب زكاة فيما ليس من الأموال التي تجب فيها الزكاة بالاتفاق كاللدور والعقار والدواب ونحوها بمجرد تأجيرها بأجرة من دون تجارة في أعيانها، مما لم يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم، فضلاً عن أن يسمع فيه بدليل من كتاب الله أو سنة رسوله. وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الأجرة من دورهم وضياعهم ودوابهم ولم يخطر ببال أحد منهم أن يخرج في رأس الحول ربع عشر قيمة تارد أو عقاره أو دوابه وانقرضوا وهم في

(٢٢٩) نفس المصدر - ج ١ ص ٢٠٣.

(٢٣٠) فقه الزكاة المعاصرة - د / محمود أبو السعود ص ٨١.

(٢٣١) نفس المصدر ص ١٣٤.

راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة، فقال بذلك من قال بدون ما دليل إلا بمجرد القياس على أموال التجارة» (٢٣٢).

ولسنا في الواقع نقبل ألا يفرض على الأجر وإيجار الدور والأرض شيء. وفي نفس الوقت نرفض أن تفرض على الدور ذاتها لأنها رأس مال ثابت يدخل تحت المال الضمار المعفى من الزكاة كالألات تماماً. وقد رفضنا أن تؤخذ الزكاة على الأجر وإيجار الدار والأرض ذاتها تو الحصول عليه. (وقد ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن المؤجر لا يستحق الأجرة بالعقد وإنما يستحقها بانقضاء مدة الإجارة، وبناء على هذا فمن أجر داراً لا تجب عليه زكاة أجرتها حتى يقبضها ويحول عليه الحول وتبلغ نصاباً. وذهب الحنابلة إلى أن المؤجر يملك الأجرة من حين العقد وبناء عليه فإن من أجر داره تجب الزكاة في أجرتها إذا بلغت نصاباً وحال عليه الحول) (٢٣٣).

والمواقع أن الإيجار والأجور العادية التي يحصل عليها الناس نتيجة تأجير أى شيء يملكونه، وأيضاً نتيجة تقديم خدماتهم نظير أجر، هذه الإيرادات هي التي تزيد في نهاية الحول عن النصاب مع باقى الثروة التي يملكها وهي التي تحسب عليها زكاة الأموال العامة ٢,٥٪ بنص حديث رسول الله - ﷺ - : «هاتوا ربع العشر» (٢٣٤).

٣ - زكاة الثروة الحيوانية:

ويطلق على النعم اسم المال (روى محمد رحمه الله أن المال كل ما يملكه الإنسان من دراهم أو دنانير أو ذهب أو فضة .. أو حيوان أو نبات أو سلاح أو غير ذلك وعن الثورى المال النصاب، وعن الليث مال أهل البادية أنعم كذا ذكره المقرئى) (٢٣٥).

كانت النعم في العصر الأول أهم الثروات. وكانت ترعى في الكلاً المباح ولهذا سميت سائمة لأن صاحبها لا يتكف علفها.

(٢٣٢) الروضة الندية - شرح الدرر البية - أبو الطيب صديق بن البخارى ص ٢٨٨، ٢٨٩ الشؤون الدينية - قطر.

(٢٣٣) فقه السنة - ج ١ ص ٢٩١ - سيد سابق - ط ٤ دار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ.

(٢٣٤) صحيح سنن ابن ماجه تحقيق الألبانى ج ١ ص ٢٩٨.

(٢٣٥) البناية في شرح الهداية - العيني - ج ٣ ص ٩٣.

يقول العيني: (لأن الأرض قد تستمنى بما لا يبقى، والسبب هي الأرض النامية، ولهذا يجب فيها الخراج) (٣١٠).

الخرص:

عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - حين افتتح خيبر اشترط عليهم أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء، يعني الذهب والفضة. وقال له أهل خيبر: نحن أعلم بالأرض، فأعطيناها على أن نعملها ويكون لنا نصف الثمرة ولكم نصفها، فزعم أنه أعطاهم على ذلك. فلما كان حين يصرم النخل، بعث إليهم ابن رواحة، فحزر النخل وهو الذى يدعونه أهل المدينة الخرص. فقال: في كذا وكذا، فقالوا أكثرت علينا يا ابن رواحة. فقال: فأنا أحرز النخل وأعطيكم نصف الذى قلت. قال، فقالوا: هذا الحق. به تقوم السماء والأرض. فقالوا: قد رضينا أن نأخذ بالذى قلت (٣١١).

وذلك لأنهم يحتاجون للأكل منه هم وأضيافهم.. الخ.

ولا خلاف أن الخرص لا يدخل في الخبواب (٣١٢).

يقول أبو عبيد: [حدثني سعيد بن عنبر ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس أنه قال: (والسنة أن لا يخرص من الثمر إلا النخل والعنب). قال: وإنما يكون الخرص حين يبدو صلاح الثمر ويحل بيعه. وذلك أنه قد يؤكل رطباً فيخرص على أهله للتوسعة على الناس، ثم يخلى بينهم وبينه يأكلونه. ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرص. قال: وأما مالا يؤكل رطباً فإنه لا يخرص مثل الخبواب رطبة. قال: وإنما على أهله منه الأمانة إذا صار ذلك حياً. قال أبو عبيد: فقول مالك هذا يصدقه قول عطاء ابن شهاب: أنه لا خرص إلا في النخل والعنب.

وقد روى عن بعض الصحابة ما يزيده تبيهاً [٣١٣].

وعلى الخارص أن يترك في الخرص الثلث أو الربع توسعة على أرباب الأموال، لأنهم يحتاجون إلى الأكل هم وأهلهم والمارة، ويكون منه الثمرة الساقطة والتي ينتابها الطير (٥).

(٣١٠) البناية - شرح الهداية - العيني ج ٣ ص ١٦٣.

(٣١١) صحيح سنن ابن ماجه - تحقيق الألبانى - ج ١ ص ٣٠٥.

(٣١٢) شرح منتهى الإيرادات - البهوتي - ص ٤٨٤، ٤٨٥.

(٣١٣) الأموال - أبو عبيد ص ٤٨٤، ٤٨٥.

(٥) المغنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٧٠٩.

وليست عنده، وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين» (٢٣٧).

ولا يخرج في الصدقة هرمه ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية.

ومن كتاب رسول الله - ﷺ - عن سالم عن أبيه في الصدقة: «ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» (٢٣٨) «ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية» (٢٣٩).

«ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عيب» (١٤٠). وقال الزهري: (إذا جاء المصدق قسم الشياة أثلاثاً، ثلث خيار وثلث أوساط وثلث أشرار، وأخذ المصدق من الوسط) (٢٤١).

وفي حديث عاصم بن حمزة عن علي: «هاتوا ربع العشر... إذا لم يكن في الإبل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان» (٢٤٢).

يقول أبو عبيد: وقد اختلف في هذا الباب سفيان والأوزاعي ومالك فأما سفيان فأخذ بالأثر الذي رواه عن علي لم يجزه إلى غيره. قال: إذا لم يجد السن التي تجب أخذ فوقها ورد شاتين أو عشرة دراهم أو قال: رد ديناراً أو عشرة دراهم. وقال الأوزاعي غير ذلك (٢٤٣).

ويقول ابن حزم: (وروينا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ذلك ما حدثناه) محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد المنعم ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن

(٢٣٧) رواه البخارى في صحيحه ج ٢ ص ١٤٦.

(٢٣٨) رواه البخارى - ج ٢ ص ١٤٥.

(٢٣٩) نفس المصدر ص ١٤٥.

(٢٤٠) صحيح سنن الترمذى تحقيق الألبانى ج ١ ص ١٩٤.

(٢٤١) نفس المصدر نفس الصفحة.

(٢٤٢) مختصر سنن أبى داود - للحافظ المنذرى وعهذيب ابن القيم ج ٢ ص ١٩٠ - صحيح سنن أبى داود

تحقيق الألبانى ج ١ ص ٢٩٥.

(٢٤٣) الأموال - أبو عبيد ص ٣٦٦

عبد السلام الحننى ثنا محمد بن المثنى ثنا عبدالرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن صخرة عن علي بن أبي طالب قال : (إذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين) (٢٤٤).

(وروى أيضاً عن عمر، كما حدثنا حمام ثنا بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البربري عن عبدالرازق عن ابن جريج قال - قال عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فإن لم توجد السن التي دونها أخذت التي فوقها، ورد إلى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم) (٢٤٥).

ولنشرح بعض التعريفات حتى يسهل معرفة النسب الشرعية لزكاة الإبل :
بنت مخاض : هي ما بلغت سنة ودخلت في الثانية من الإبل .
بنت لبون : هي ما بلغت سنتين ودخلت في الثالثة من الإبل .
الحقة : هي ما بلغت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة من الإبل .
الجدعة : هي ما بلغت أربع سنين ودخلت في الخامسة من الإبل .

ورأينا في الحديث أنه إذا لم تكن في الإبل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان . يقول أبو عبيد : (حدثنا عبدالرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال : (إذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين أو عشرة دراهم) .
وحدثنا هشيم عن القعقاع بن يزيد عن إبراهيم قال : إذا لم يجد المصدق ابنة مخاض أعطى ابن مخاض وعشرة دراهم أو شاتين .

يقول السرخسي : (العبرة للقيمة في المقادير ، فإن الشاة تقوم بخمسة دراهم في ذلك الوقت وبنت مخاض بأربعين درهماً . فإيجاب الزكاة في خمس من الإبل كإيجاب الزكاة في مائتي درهم) (٢٤٦).

(وفي المبسوط إنما وجبت الزكاة في الخمس من الإبل لأنها مال كثير لا يمكن إخلاؤه من الواجب ، ولا إيجاب واحد منها للإجحاف بالملك ، ولا إيجاب جزءها لأن الشركة في العين عيب ، فكان إيجاب الشاة فيها كإيجاب الخمسة في المائتين ، لأن

(٢٤٤) المحلى - ابن حزم ج ٦ ص ١٥ - وقال : هذه الروايات الثابتة عن علي - رضي الله عنه - أو معمر وسفيان وشعبة : متفقون كلهم - ج ٦ ص ٢٧ .

(٢٤٥) نفس المصدر ج ٦ ص ٢٤ .

(٢٤٦) المبسوط - السرخسي - ج ٢ ص ١٥٠ .

الغالب أن بنت المخاض قيمتها أربعون درهماً، والمأمور ربع العشر لقوله - عليه السلام - : «هاتوا ربع عشر أموالكم» والشاة تقرب ربع عشر الإبل، فإن الشاة كانت تقرب بخمسة دراهم هناك (٢٤٧)

(ويقال سامت الماشية سوماً أى رعت وأسامها صاحبها . . . : أن تسمى بدر والنسل فإن سامها للعمل والركوب فلا زكاة فيها وإن أسامه سائر من سحره بها زكاة التجارة .. وكانت كتب الرسول - عليه السلام - مفتوحة بها، لأنها أعز الأموال عند العرب . فكانت البداءة بها أهم - قال في الشرح : الدر والنسل أى التسمين) (٤٨).

ومن مصلحة الفقير ألا تقبل الهزيلة ولا المريضة ولا الهرمة ولا العرجاء ولا العوراء إلا إذا وجد المصدق في قبولها مصلحة . ومن مصالح الأغنياء المعتمدة شرعاً في الزكاة ألا تؤخذ الزكاة من كرائم أموالهم، وهى الأموال التى يقترون بها والتى يعتبرونها فى المرتبة الأولى ولكن تؤخذ من الوسط كما فى الحديث .

إلا أن ربيعة ومالك والليث قالوا بالزكاة فى النعم سائمة كانت أو غير سائمة يقول ابن رشد عن سبب الخلاف معارضة المطلق للمقيد والقياس للعموم للفظ : (أما المطلق فقوله - عليه السلام - « فى أربعين شاة شاة » وأما المقيد فقوله - عليه السلام - : « فى سائمة الغنم الزكاة » فمن غلب المطلق على المقيد قال الزكاة فى السائمة وغير السائمة، ومن غلب المقيد قال الزكاة فى السائمة منها فقط، ويشبه أن يقال إن من سبب الخلاف فى ذلك أيضاً معارضة دليل الخطاب للعموم وذلك أن دليل الخطاب فى قوله عليه الصلاة والسلام : « فى سائمة الغنم الزكاة »، تفترض ألا زكاة فى غير السائمة، وعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « فى أربعين شاة شاة » يقتضى أن السائمة فى هذا بمنزلة غير السائمة لكن العموم أقوى من دليل الخطاب كما أن تغليب المقيد على المطلق أشهر من تغليب المطلق على المقيد، وذهب أبو محمد بن حزم إلى أن المطلق يقضى على المقيد، وإن فى الغنم سائمة وغير سائمة الزكاة، وكذلك فى الإبل لقوله - عليه السلام - : « ليس فيما دون خمس زود من الإبل صدقة » وأن البقر لم يثبت فيها أثر وجب أن يتمسك فيها بالإجمال، وهو أن الزكاة فى السائمة هى التى المقصود منها التماء والربح، وهو الموجود فيها أكثر ذلك والزكاة إنما هى فضلات الأموال، والفضلات إنما توجد أكثر

(٢٤٧) انباية فى شرح الهداية - العيني ج ٣ ص ٣٩٠

(٢٤٨) تبيين إحقاق فى شرح كنز الدقائق - الزيلعى ص ٢٦٨

ذلك في الأموال السائمة ولذلك اشترط فيها الحول. فمن خصص بهذا القياس ذلك عموم لم يوجب الزكاة في غير السائمة، ومن لم يخصص ذلك ورأى أن العموم أقوى وجد ذلك في الصنفين جميعاً^(١٤٩).

عن غافر قيس قال: قال رسول الله - ﷺ - «ثلاث من فعلهن طعم الإيمان من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا الله وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه والفة عليه كل عام، ولا يعطى الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة، ولكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم غيره ولا يأمركم بشره وزكى نفسه»^(٢٥٠).

روى عن النبي - ﷺ - من غير وجه أنه ذكر الزكاة. فقال رجل: يارسول الله هل على غيرها؟ فقال: «لا، إلا أن تطوع»^(٢٥١).

نخلص من هذا أن الشاة = ٥ دراهم، ولما كان على ٢٠ من الإبل ٤ شياه، فإننا نستطيع أن نعرف ثمن بنت لبون، لأنها عند ٤٠ أى ضعف الأربع شياه = ٨ شياه حيثئذ أى ٤٠ درهماً.

وواضح أن بنت لبون هي وسط الإبل لأنها:

- ١ - هي التي ذكرت . حدها في حديث عاصم مقابل الدراهم.
- ٢ - لأنها وسط بين بنت مخاض والجذعة.
- ٣ - لأنها الحد الذي تتضاعف عنده النسبة فهي ٩٠:٧٦ بنتا لبون وقد كانت من ٧٥:٦١ جذعة.

ومن الممكن الوصول إلى الحساب السابق بطريق آخر وذلك عن طريق حساب الفرق بين بنت لبون وبنت مخاض بشاتين أو عشر دراهم، وبنت مخاض عند وعاء ٣٠ (٢٥: ٣٠) فرقتها شاتين أو عشر دراهم، بينها وبين نسبة العشرين من الإبل، وثمنها أربع شياه عشرين من الدراهم. فيكون ثمن بنت لبون أربعين درهماً.

ومن الجدول التالي نستطيع تبين النسبة والنصاب في الإبل بغرض ثمن الشاة خمس دراهم فإذا كانت عشرة تضاعف النصاب والقيمة ولكن النسبة ثابتة.

(٢٤٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد ج ١ ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢٥٠) رواه أبو داود - صحيح الجامع الصغير - السيوطي تحقيق الألباني - ج ١ ص ٥٨٣، ٥٨٤.

(٢٥١) صحيح سنن الترمذي - تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٢.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة وعبد الوهاب خلاف وعبد الرحمن حسن في بحثهم في الزكاة (إن الزكاة تجب في كل الحيوانات التي تتخذ للنماء، وترعى في كلاً مباح، وبلغت النصاب وهو م قيمته عشرون مثقالاً من الذهب، فإنه يكون فيها الزكاة بمقدار ربع العشر، وتقديرنا النصاب بالذهب لأن سيدنا عمر أجاز النظر إلى القيمة في زكاة الخيل، والقيمة الآن تقدر بالذهب) (٢٥٢).

النسبة	الزكاة		عدد الإبل	الثلث الكلي
	عينا	قيمة		
%٢,٥	شاة	٥ دراهم	٥	٢٠٠
%٢,٥	شأتان	١٠ دراهم	١٠	٤٠٠
%٢,٥	ثلاث شياه	١٥ درهم	١٥	٦٠٠
%٢,٥	أربع شياه	٢٠ درهم	٢٠	٨٠٠
%٢,٥	خمس شياه	٢٥ درهم	٢٥	١٠٠٠
%٢,٨٨			٢٦	١٠٤٠
%٢,٥	بنت مخاض	٣٠ درهم	٣٠	١٢٠٠
%٢,١٤			٣٥	١٤٠٠
%٢,٧٧			٣٦	١٤٤٠
%٢,٥	بنت لبون	٤٠ درهم	٤٠	١٦٠٠
%٢,٢٢			٤٥	١٨٠٠
%٢,٧١٧			٤٦	١٨٤٠
%٢,٤	حقه	٥٠ درهم		
%٢,٠٨٣			٦١	٢٤٠٠
%٢,٤٦٠			٦١	٢٤٤٠
%٢,٢٠٥	جدعه	٦٠ درهم		
%٢,			٧٥	٣٠٠٠

(٢٥٢) فقه الزكاة - يوسف القرضاوى ج ١ ص ٢٣٤، ٢٣ - عن حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية الدورة الثالثة - ص ٢٤٦، ٢٤٧.

النسبة	الزكاة		عدد الإبل	الثلث الكلي
	عينا	قيمة		
%٢,٦٣١			٧٦	٣٠٤٠
%٢,٤٢٧	بنتا لبون	٨٠ درهم		
%٢,٢٢٢			٩٠	٣٦٠٠
%٢,٧٤٧			٩١	٣٦٤٠
%٢,٤٦٥	حقتان	١٠٠ درهم		
%٢,٠٨٣			١٢٠	٤٨٠٠
ونفس التقدير نجده في كل ما زاد عن ذلك (٢٥٣).				
%٢,٥	حقه	٥٠ درهم	٥٠	٢٠٠٠
%٢,٥	بنت لبون	٤٠ درهم	٤٠	١٦٠٠

البقر والجواميس :

عن عبد الله بن مسعود عن النبي - ﷺ - قال : « في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسنة » (٢٥٤) .

واتفق المسلمون إجماعاً على وجوب زكاة البقر (٢٥٥) . واختلف في النصاب ومقدار الواجب .

ولم يرد في النصاب نص صحيح وإن أخذ الجمهور بحديث معاذ وهو صحيح ولا يدل على النصاب .

ورسول الله - ﷺ - لم يقل إنه ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء وليس هناك أي مبرر منطقي لأن يكون نصاب البقر بهذه الدرجة الكبيرة من الاختلاف عن

(٢٥٣) هذا رأى الجمهور - مالك والشافعي وأحمد ورأى الأحناف بعد المائة والعشرين تستأنف الفريضة .

(٢٥٤) صحيح سنن الترمذي تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٤ .

(٢٥٥) المعنى ابن قدامة ج ٢ ص ٥٩١ .

نصاب الإبل وغيره من الأموال ، ولقد لاحظنا في الإبل أنه لم يمنع أن يؤخذ من أعداده القليلة شاة إلى أن يصل العدد إلى استحقاق من نوع الإبل أى بنت مخاض كذلك البقر .

والتببيع هو ما طعن في الثانية والمسنة هي ما طعنت في الثالثة . وقد ذهب الفقهاء والمذاهب الأربعة من الدليل على أن الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين وأن النسبة لا تثبت بالقياس .

وحكى عن سعيد بن المسيب والزهرى أنهما قالا: في كل خمس شاة . ولأنها عدلت بالإبل في الهدى والأضحية فلذلك الزكاة (٢٥٦).

وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد الفهمي عن ابن شهاب عن عمر بن عبد الرحمن بن خلده الأنصاري .. (أن صدقة البقر مثل صدقة الإبل غير أنه لا أسنان فيها) (٢٥٧) .

يقو أبو عبيد [حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز كتب (أن تؤخذ صدقة الجواميس كما تؤخذ صدقة البقر ... وحدثني ابن بكير عن مالك بن أنس قال: الجواميس والبقر سواء] (٢٥٨) .

رأينا في زكاة الإبل على ٣٠ بنت مخاض وهي الطاعنة في الثانية وفي ٤٠ بنت لبون وهي الطاعنة في الثالثة كذلك نجد في البقرة كل ثلاثين تببيع وهو ما طعن في الثانية وفي كل ٤٠ مسنة وهو ما طعن في الثالثة وفي الستين تبيعان أو تبيعتان وفي سبعين مسنة وتببيع وفي ثمانية مستتان .. الخ ، وهكذا فإن النسبة نجدها أيضاً ٢,٥ ٪ كما هو الحال في الإبل . هذه النتيجة الهامة ستجعل تقدير نصاب البقر والنسب على الأقل من ثلاثين ترتبط بالنسب العامة والنصاب العام .

ونحن والحمد لله نتوقف عند النص ولكن رأينا الفقهاء عملوا بالقياس الصحيح بدلالة النصوص .

(٢٥٦) المغنى - ابن قدامة - ص ٥٩٢ .

(٢٥٧) الأموال أبو عبيد ص ٣٧٩ .

(٢٥٨) نفس المصدر ص ٣٨٥ .

الغنم :

يقول - ﷺ - : « وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإن زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة، فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها » (٢٥٩).

ونلاحظ هنا أيضاً أن نصاب الشياة أربعون، وقد حسبنا ثمن الشاة في عصر رسول الله - ﷺ - فوجدناه خمسة دراهم فيكون النصاب قيمته ٢٠٠ درهم.

وفي النسبة نلاحظ أن شاة على الأربعين الأولى وهذا بالطبع يعادل ٢,٥٪ من رأس المال. إلا أننا نلاحظ بعد ذلك أن النسبة تتباين. فنجد أن الثمانين التالية يدفع عليها شاة، وأيضاً الثمانين التالية، ثم يؤخذ بعد ذلك على كل مائة شاة وعلى هذا تكون النسبة ٢,٥٪ في الـ ٤٠ الأولى، ١,٢٥٪ في الـ ٨٠ الثانية والثالثة إلى ١٪ في كل مائة بعد ذلك.

وواضح أن هذه النسب ليست تصاعديّة، وإنما تتضمن إعفاءات لكبر العدد فما السبب في هذا؟

ليس في طبيعة الإسلام أن يشرع تشريعاً إلا ويقصد به أمراً معيناً، وليس الغرض تخفيض العبء على الأغنياء وزيادته على الفقراء. وإذا كان هذا الإعفاء صحيحاً فلم اقتصر على الغنم ولم يمتد إلى غيرها من بقية النعم؟ لا بد أن هناك أسباباً أساسية أدت إلى هذا النوع من الإعفاء. فقد يكون في ذلك تشجيع لهذا النوع من الثروة الحيوانية فخففت العبء عن أصحابه، وقد يكون سببه هو كثرة عدد النتاج في الغنم لقصر مدة الحمل وزيادة عدده مما يؤدي إلى زيادة عدد الصغير الذي تحسب عليه الزكاة في نهاية الحول. والغنم عامة تكثر به الأفراد المعيبة عنه في أنواع النعم الأخرى ويكثر تعرضها للأمراض. فكثرة عدد الصغار والأفراد المعيبة تزداد كلما ازداد العدد (٢٦٠).

(٢٥٩) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٤٦.

(٢٦٠) فقه الزكاة - يوسف القرضاوى ج ١ ص ٢٠٥.

ولقد أمر رسول الله - ﷺ - : « ولا تخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق » (٢٦١).

« ولا يؤخذ الصغير وحدد الأخذ :

(بالجدعة مما أتى عليه أكثر من السنة والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في

الثالثة) (٢٦٢).

وتحسب الزكاة على الكل صغيراً وكبيراً ، وروى مالك والشافعي عن سفيان ابن عبد الله الثقفى : (أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بعث مصدقاً وكان يعد السخل . فقالوا : أتعد علينا السخل لا تؤخذ؟ فلما قدم على عمر ذكر له ذلك . فقال عمر : تعد عليهم السخلة - الصغار لم يتم لهم سنة - يحملها الراعى على يده ولا تأخذها ، ولا تأخذ الأكولة (٢٦٣) ولا الرنى (٢٦٤) ولا الماخض (٢٦٥) ولا فعل الغنم ؛ وتأخذ الجدعة والثنية ، وذلك عدل بين غذاء الغنم وخياره) (٢٦٦) وهذا يعنى الارتفاع النسبي للواجب بالنسبة للعمر التقديرى للغنم .

وهذا القول يدل على أن زيادة عدد الصغار كان مثار مناقشة كما رأينا ، بينما نجد أن المأخوذ زكاة وسط فالشاة الجزئة هي الجدعة في الضأن والثني في الماعز ، عن سويد بن غفلة قال : (أنا مصدق رسول الله - ﷺ - وقال : إن في عهدى ألا نأخذ راضع لبن ولا نجمع بين متفرق ولا نفرق بين مجتمع) (٢٦٧) . والجدعة هي ما أتمت سنة ودخلت في الثانية ، والثنية هي ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة .

يقول ابن رشد [وقال اشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور : (لا يكون حول النسل حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات نصاباً) (٢٦٨) .

(٢٦١) صحيح البخارى ج ١ ص ١٤٧ .

(٢٦٢) المجموع - النوى - ج ٥ ص ٣٩٧ .

(٢٦٣) المسنة للأكل .

(٢٦٤) المرباة لللبس .

(٢٦٥) الحامل .

(٢٦٦) رواه مالك في الموطأ - تصحيح محمد فؤاد عبدالباق . ص ١٧٩ - دار الشعب .

(٢٦٧) صحيح سنن السائى تحقيق الألبانى - ج ٢ ص ٥١٩ .

(٢٦٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد ج ١ ص ٢٥٠ .

فإذا زاد النصاب (اعتد بالصغار ولا تسقط من الحساب بالكلية.. وفسر هذا التخفيف - فيما يلوح لى - وجود الصغار بكثرة في هذه الأعداد من الحيوان .

ويتضح من هذا أكثر في الغنم لكثرة ما تلد في العام وبخاصة المعز منها ولهذا كان التخفيف فيها أكثر^(٢٦٩).

ومن هنا فإن الأمر يحتاج إلى بحث إحصائى في تقدير النسب إلى الوعاء في عينة كافية لنرى دوران القيمة حول ربع العشر بالدليل .

وفي المغنى (وإن ملك نصاباً من الصغار انعقد عليه حول الزكاة من حين ملكه، وعن أحمد لا انعقد عليه الحول حتى يبلغ سنأ يجزى بمثله في الزكاة، وهو قول أبى حنيفة، وحكى ذلك عن الشعبي)^(٢٧٠).

ويقول أبو عبيد: (فأما الغنم فإنها تجامع البقر والإبل في السائمة والتجارة وتفارقها في العوامل، لأن الغنم لا عوامل فيها. ولكن الصنف الثالث من الغنم الذى تسقط عنه الصدقة هى الرئائب التى تتخذ في البيوت بالأمصار والقرى، تكون ألبانها لقوت الناس وطعامهم، وليس لتجارة ولا سائمة، وهى التى قال فيها إبراهيم ومجاهد. وحدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: (ليس في الرئائب صدقة) وحدثنا أبو معاوية قال: حدثنا عن سمع ابن أبى لىلى يحدث عن عبدالكريم عن مجاهد في الرجل تكون له أربعون شاة حلوباً في المصر. قال: ليس عليها صدقة)^(٢٧١).

القياس :

يرى أبو حنيفة فرض الزكاة في الخيل فقد ذكر الموصلى: [من كان له خيل سائمة ذكور أو إناث، فإن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتى درهم خمسة دراهم]^(٢٧٢).

(٢٦٩) المجموع - الشرح المهدب - النووى - ج ٥ ص ٤٨٦ .

(٢٧٠) المغنى - الشرح الكبير - ابن قدامة - ج ٢ ص ٤٧٨ - نار الكتاب العربى سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢٧١) الأموال - أبو عبيد ص ٣٨٢، ٣٨٣ .

(٢٧٢) الاحتيار لتعليل المختار - الموصلى ج ١ ص ١٤١ .

يقول الزيلعي (في الينايع وغيره مثل هذا في خيل العرب لأن كل فرس كان قيمتها أربعمائة درهم فالدينار عشرة دراهم . فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، أما الآن تتفاوت قيمتها فتقوم) (٢٧٣) .

(وقد تبع أبو حنيفة في ذلك عمر - رضي الله عنه - . وقد اتباع عبدالرحمن أنحو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائتي قلوص . فندم البائع ولحق بعمر . فقال : غصبني يعلى وأخوه فرساً لي : فكتب عمر إلى يعلى أن الحق لي ، فأتاه فأخبره الخبر ، فقال : إن الخيل لتبلغ هذا عندكم ؟ قال : ما علمت أن فرساً يبلغ هذا . قال عمر : نأخذ من كل أربعين شاة ولا نأخذ من الخيل شيئاً . خذ من كل فرس ديناراً . فضرب على الخيل ديناراً ديناراً) (٢٧٤) .

ولم ير الجمهور ذلك واعتروه اجتهاداً من عمر ولم يحتجوا به (٢٧٥) . وقد اجتهد فقهاء معاصرون بناء على هذا الأصل فقالوا :

[وإذا كان الخليفة عمر قد اعتبر النماء هو العلة . وتبعه أبو حنيفة ، فيصح بالتخريج على هذا المنهاج أن نقول : إن الزكاة تجب في كل الحيوانات التي تتخذ للنماء ، وترعى في كلاً مباح ، وبلغت النصاب ، وهو ما قيمته عشرون مثقالاً من الذهب ، فإنه يكون فيها الزكاة بمقدار العشر .

وتقديرنا للنصاب بالذهب ، لأن سيدنا عمر أجاز النظر إلى القيمة في زكاة الخيل والقيمة الآن تقدر بالذهب] (٢٧٦) .

أما حديث «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» (٢٧٧) . فهذا في الحوائج الأصلية .

(٢٧٣) تبيين الحقائق - الزيلعي ج ١ ص ٢٦٥ .

(٢٧٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ١١٩ ، التمهيد بن عبدالبر ج ٤ ص ٢١٧ - الملكة المغربية ١٩٧٤ م (الأموال ، ابن زنجويه تحقيق د . شاکر فياض ج ٣ ص ١٠٢٤ وقال : وأخرجه عبدالرزاق وابن حزم لكن في أسانيدهم اختلاف) .

(٢٧٥) فقه الزكاة - يوسف القرضاوي - ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢٧٦) حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية - الشيخ محمد أبوزهرة وعبدالوهاب خلاف . وعبدالرحمن حسن - الدورة الثالثة ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢٧٧) صحيح سنن النسائي - تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥٢١ .

الخلطة والشركات المساهمة:

عن أنس أن أبا بكر -رضى الله عنه- كتب له: التي فرض رسول الله -ﷺ-: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة» (٢٧٨).
«وما كان من خليطين فإنهما يترجعان بينهما بالسوية» (٢٧٩).

عن سويد بن غفلة قال: (أتانا مصدق رسول الله -ﷺ- فسمعته يقول: «إن في عهدي أن لا تأخذ راضع لبن ولا نجم بين متفرق ولا نفر بين مجتمع» (٢٨٠).

وفي معنى (لا يفرق بين مجتمع) قال مالك: (إن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة، فتكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا افترقاً كان على كل واحد منهما شاة)

ومعنى كونه (لا يجمع بين متفرق) أن يكون النفر الثلاث لكل واحد منهم أربعون شاة فإذا جمعوا كان عليهم شاة واحدة، فعلى مذهبه النهي: إنما هو متوجه نحو الخليطاء الذين لكل واحد منهم نصاب. وأما الشافعي فقال معنى قوله: (ولا يفرق بين مجتمع) أن يكون رجلان هما أربعون شاة فإذا فرقا غنمهما لم يجب عليهما فيها زكاة (٢٨١).

يقول ابن حزم: (وقال من رأى الخلطة لا تحيل حكم الصدقة. معنى قوله -ﷺ-: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة» هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فنهوا عن جمعها وهي متفرقة في ملكهم تلبساً على الساعي أنها لواحد فلا يأخذ إلا واحدة، والمسلم يكون له مائتا شاة وشاتان فيجب عليه ثلاث شياه، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعي أنها لاثنتين، لثلاث يعطى منها إلا شاتين، وكذلك نهي المصدق أيضاً عن أن يجمع على الاثنتين - فصاعداً - ما لهم ليكثر ما يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وإن وجده في مكانين متباعدين ليكثر ما يأخذ» (٢٨٢).

(٢٧٨)، (٢٧٩) رواه البخارى ج ٢ ص ١٤٥.

(٢٨٠) صحيح سنن النسائي - تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥١٩.

(٢٨١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد ج ١ ص ٢٤٢.

(٢٨٢) المحلى - ابن حزم - ج ٦ ص ٥٩، ٦٠.

ويقول ابن قدامة: (إذا اختلطوا في غير السائمة، كالذهب والفضة وعروض التجارة والزروع والثمار لم تؤثر حلطهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المنفردين، وهذا قول أكثر أهل العلم. وعن أحمد رواية أخرى، أن شركة الأعيان تؤثر في غير الماشية فإذا كان بينهم نصاب مشتركون فيه فعليهم الزكاة، وهذا قول إسحاق والأوزاعي في الحب والتمر) (٢٨٣).

وهنا نلاحظ أن النهي عن الجمع والتفريق إنما شرع للخلطاء خاصة كما فسره الفقهاء.

والقصد من منع الجمع والتفريق محاربة التهرب من الزكاة. يقول شمس الدين الدسوقي: (قوله عدم نية الفرار أى لا ينوي أو أحدهما الفرار لخلطة من تكثير الواجب لتقليله سواء نوي الخلصة أم لا.. قوله وخالط به أو لبعضه أى صاحب نصاب فيضم مالم يخالط به إلى مال الخلطة، ويزكى الجميع زكاة ملك واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخلط كل بعض نصابه ببعض نصاب الآخر بحيث صار ما وقع فيه الخلط نصاباً، هذا ظاهر كلام المصنف، لأنه قال ملك نصاباً، ولم يقل خلط بنصاب وهو الموافق لما قاله ابن عبد السلام، وعليه يتمشى قول المصنف الآتى: وذو الثمانية... الخ. واعتمده البناني وشيخنا العدوى وضعفاً قول التوضيح شرط الخلطة أن يكون لكل واحد نصاب وخالط به) (٢٨٤).

(والشافعي لا يرى كمال النصاب لكل واحد من الشريكين، ولم يقصرها على الخلطة في الماشية، ولا فرق عنده بين الخلطة والشركة، ولهذا لا يعتبر كمال النصاب لكل واحد من الشريكين كما تقدم) (٢٨٥).

يقول الدكتور يوسف القرضاوى: [ويمكن أن يكون هذا القول أساساً لمعاملة «الشركات المساهمة ونحوها» في حكم الزكاة معاملة «شخصية واحدة» إذا احتاجت إلى ذلك «إدارة الزكاة» لما فيه من تبسيط الإجراءات، وتيسير التعامل، وتقليل الجهود والنفقات] (٢٨٦).

(٢٨٣) المغنى والشرح الكبير ابن قدامة - ص ٤٩٠.

(٢٨٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - شمس الدين الدسوقي - ج ١ ص ٤٤٠.

(٢٨٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمين رشد ج ١ ص ٢٤٢.

(٢٨٦) فقه الزكاة د. يوسف القرضاوى ج ١ ص ٢٦١.

وفي توصيات مؤتمر الزكاة الأول: (إذا كانت الشركة ستخرج زكاتها فإنها تعتبر بمثابة الشخص الطبيعي، وتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها) (٢٨٧).

شهر الزكاة:

(الضم - النتاج - الأرباح والفوائد)

(ولا خلاف بين أهل العلم في أن العروض تضم إلى الأثمان، وتضم الأثمان إليها، إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به لأن نصابها مقيد به) (٢٨٨).

يقول ابن قدامة (فإن عروض التجارة تضم إلى كل واحد من الذهب والفضة ويكمل به نصابه لا نعلم فيه اختلاف. قال الخطابي ولا أعلم عامتهم اختلفوا في ذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوم بكل واحد منهما، فتضم إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب ضمها إليه وجمع الثلاثة) (٢٨٩).

وفي الروض المربع: [ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب بالأجزاء، فلو ملك عشرة مثاقيل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب، ويجزىء إخراج زكاة أحدهما من الآخر، لأن مقاصدهما وزكاتها متفقة، فهما كنوعى جنس، ولا فرق بين الحاضر والدين، وتضم قيمة العروض - عروض التجارة - إلى كل منهما] (٢٩٠).

واتفق الأئمة على أن نتاج الماشية يضم إلى الأصل إذا كان نصاباً، ولا يستأنف له حول، لتعذر تميزه وضبط وقت وجوده، فجعل تبعاً للأصل. قال ابن قدامة: (لا نعلم فيه خلافاً) (٢٩١). والمال المستفاد من غير ربح أو نتاج. (فأبو حنيفة مذهبه في

(٢٨٧) أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول سنة ١٤٠٤ هـ بيت الزكاة - الكويت ص ٤٤١ مطابع القيس التجارية.

(٢٨٨) المغنى والشرح الكبير ابن قدامة ج ٢ ص ٥٩٤.

(٢٨٩) نفس المصدر ج ٢ ص ٥٩٨.

(٢٩٠) الروض المربع - شرح زاد المستقنع - البهوتي - ج ١ ص ١١٣.

(٢٩١) المغنى ابن قدامة - ج ٢ ص ٦٢٦.

الفوائد حكم واحد، أعنى أنها تبنى على الأصل إذا كانت نصاباً، كانت فائدة غنم أو فوائد ناض، والأرباح عنده والنسل كالفوائد (٢٩٢).

يقول ابن رشد (فوائد الماشية فإن مذهب مالك فيها بخلاف مذهبه في فوائد الناض، وذلك أنه يبنى الفائدة على الأصل إذا كان نصاباً.. وكأنه إنما فرق مالك بين الماشية والناض اتباعاً لعمر، وإلا فالقياس فيهما واحد، أعنى أن الربح شبيه بالنسل، والفائدة بالفائدة، وحديث عمر هذا هو أنه أمر أن يعد عليهم بالسخال ولا يأخذ منها شيئاً) (٢٩٣).

ورفعاً للحرج لصعوبة إيجاد ميزانية لكل مال حسائياً بالنسبة لكل فرد وبالنسبة للدولة من باب أولى، فلا بد من عمل ميزانية سنوية ودفع الزكاة حولياً. فإما نعى المال المدة الباقية وإما تفرض عليه زكاة حولية. والأولى بها مصلحة للأغنياء على حساب الفقراء والثانية فيها مصلحة للفقراء على حساب الأغنياء فتقدم الثانية.

[وعن الأوزاعي فيمن باع عبده أو داره: أنه يزكى الثمن حين يقع في يده، إلا أن يكون له شهر يعلم، فيؤخره حتى يزكيه مع ماله] (٢٩٤).

ولما كانت علة القياس في وجوب الزكاة «المال النامي» فإننا نختار [من رأى اشتراط الحول في المال إنما سببه التمام، فواجب عليه أن يقول تضم الفوائد فضلاً عن الأرباح إلى الأصول، وأن يعتبر النصاب في طرفي الحول، فتأمل هذا فإنه بين والله أعلم] (٢٩٥).

(٢٩٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ابن رشد - ج ١ ص ٢٤٩ - وفيه... وأما الشافعي فالأرباح والفوائد عنده حكمها واحد باعتبار حولها بأنفسهما وفوائد الماشية ونسلها واحد أيضاً باعتبار حولها بالأصل إذا كان نصاباً.. وفرق مالك بين الماشية والناض فالماشية تبنى الفائدة على الأصل].

(٢٩٣) نفس المصدر ج ١ ص ٢٥٠.

(٢٩٤) المغني ابن قدامة ج ٢ ص ٦٢٦.

(٢٩٥) [وكذلك رأى مالك أن من كان عنده في أول الحول ماشية تجب فيها الزكاة ثم باعها وأبدلها في آخر الحول بماشية من نوعها إنما تجب فيها الزكاة، فكأنه اعتبر أيضاً طرفي الحول على مذهب أبي حنيفة، وأخذ أيضاً ما اعتمد أبو حنيفة في فائدة الناض القياس على فائدة الماشية على ما قلنا] بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد ج ١ ص ٢٤٨.

ويقول العيني: [ودليل الشافعي رحمه الله أنهما جنسان مختلفان فلا يضم أحدهما إلى الآخر لتكامل النصاب بل تعتبر كإل النصاب من كل واحد منهما كالسوايم. قلنا هذا ينتقض بضم العروض إلى العروض - وفي الدراهم، لأن غلة الضم وهي المجانسة، هي ظاهرة بين الذهب والفضة لأنها يقوم بهما =

يقول أبو عبيد (حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: «هذا شهر زكاتكم. فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم. ومن لم تكن عنده لم تطلب منه حتى يأتي بها تطوعاً، ومن أخذ منه لم يؤخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل». قال إبراهيم: «أراه يعني شهر رمضان». قال أبو عبيد: وقد جاءنا في بعض الأثر - ولا أدري لمن هو - أن هذا الشهر الذي أراده عثمان هو المحرم» (٢٩٦).

ب - زكاة الخارج:

تختلف زكاة الخارج عن زكاة الأموال في أنها تُفرض على الخارج مباشرة، ولا تتقيد بحولان الحول. ودليلها قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٢٩٧). وزكاة الخارج أهمها زكاة الزروع والثمار، ونعتبر منها زكاة العسل وزكاة أركاز المعدن.

الزروع والثمار:

أوجب الله تعالى زكاة الزروع والثمار فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرِ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرِّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرِ مُتَشَابِهٍ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٢٩٨). قال ابن عباس حقه الزكاة المفروضة.

عن جابر قال. قال - ﷺ - : «فيما سقت الأنهار والقيم العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشر» (٢٩٩).

= الأشياء، وكذا بين عروض التجارة والذهب والفضة. لأن الكل للتجارة بخلاف السوام، لأنها لا تجانسة بينهما عند اختلاف الجنس، فلا يضم بعضها إلى بعض، وكذا لا تجانسة بينها وبين الذهب والفضة، لأنها ليست للتجارة].

البنية في شرح الهداية - العبيد ج ٢ ص ١١٨.

(٢٩٦) الأموال - أبو عبيد ص ٤٣٧.

(٢٩٧) سورة البقرة: آية ٢٦٧.

(٢٩٨) سورة الأنعام: آية ١٤١.

(٢٩٩) رواه مسلم ج ١ ص ٣٩١، ونحوه البخاري ج ١ ص ١٥٥.

عن سالم عن أبيه أن النبي - ﷺ - قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر» (٣٠٠).

وقد كانت الزكاة على عهد رسول الله - ﷺ - تؤخذ من الحنطة والشعير والتمر والزبيب. ولهذا اتفق الأئمة على وجوب الزكاة في صنفين من الحبوب هما الحنطة والشعير، وصنفين من الثمر هما التمر والزبيب.

ولكن قصر الزكاة على الأصناف الأربعة استناداً أيضاً لحديث عن أبي بردة، عن أبي موسى ومعاذ: أن رسول الله - ﷺ - بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة - الحنطة والشعير والتمر والزبيب - فقد أجيب عن هذا الحديث بأن الحصر فيه إضافي، أي بالنسبة لما كان موجوداً عندهم.

يقول ابن العربي المالكي: (وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق) (٣٠١).

يقول أبو حنيفة: (إن الزكاة في كل ما تخرجه الأرض عدا الحشيش والخطب والقصب) وهو قول عمر بن عبدالعزيز ومجاهد وحامد وداود والنخعي، لعموم نصوص الكتاب والسنة وموافقته لحكمة تشريع الزكاة، قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأجرومي: (وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاهها فيها بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث) (٣٠٢).

(٣٠٠) رواه الجماعة إلا مسلماً - والعزري ما سقى بماء السيل والنضح المسقى بالسانية وهي البعر الذي يستقى به الماء من البئر ويقال سوان ونواضح. صحيح سنن الترمذي - تحقيق الألباني ج ١ ص ١٩٨.

(٣٠١) أحكام القرآن - ابن العربي ج ٢ ص ٧٥٩.

(٣٠٢) البناية في شرح الهداية - العيني ج ٣ ص ١٥٩.

(٣٠٣) يوجبها البعض في الأقوات الأربعة فقط

مذهب مالك والشافعي: الزكاة فيما يقتات ويدخر، ومذهب أحمد: في كل ما يبس ويبقى ويكال، أما أبو حنيفة: فيوجبها في كل ما أخرجت الأرض.

أما ما اختلفوا فيه من النبات بعد اتفاهم على الأصناف الأربعة فهو جنس النبات الذي تجب فيه الزكاة، فمنهم من لم ير الزكاة إلا في تلك الأربعة فقط وبه قال ابن أبي ليلى وسفيان الثوري وابن المبارك ومنهم من قال الزكاة في كل ما تخرجه الأرض ما عدا الحشيش والخطب والقصب وهو قول أبو حنيفة، وسبب الخلاف: أما بين من قصر الزكاة بهذه الأصناف الأربعة وبين من عدى إلى المدخر المقتات فهو=

ويشمل عموم الخضرة وهذا قول أرى حذيفة، وواضح أن الخضراوات إذا بقيت مدة تتلف، كذلك الثمرات التي لا يمكن ادخارها فإن أمكن ادخارها فرض فيها الزكاة. وتلف الخضراوات يجعلها غير نامية في الأجل الطويل. وهذا لا تصح أيضاً أن يؤخذ زكاة من عينها لتوزع على الفقراء. عن سعيد بن المسيب أن رسول الله

- اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة هل هي لعينها أو لعنة فيها وهي الآتيات فمن قال لعين قصر الوجوب عليها، ومن قال لعنة الآتيات عدى الوجوب لجميع المقتات. يقول ابن رشد: (وسب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتات وبين من عداه إلى جميع ما تخرج الأرض إلا ما وقع عليه الإجماع من الخشيش والحطب والقصب، هو معارضة القياس لعموم اللفظ. أما اللفظ الذي يقتضى العموم فهو قوله - ﷺ - : « فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر ». وما معنى الذي من ألفاظ العموم وقوله تعالى: ﴿ وهو الذي أشأ حنات معروشات ﴾. إلى قوله: ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾. وأما القياس فهو أن الزكاة المقصود بها سد الخلة وذلك لا يكون غالباً إلا فيما هو قوت فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة عن عد المقتات. واختلفوا في أشياء من قبل اختلافهم فيما هل هي مقتاة أم ليست بمقتاة وهل يقاس على ما اتفق عليه أو ليس يقاس مثل اختلاف مالك والشافعي في الزيتون فإن مالكا ذهب إلى وجوب الزكاة فيه ومنع ذلك الشافعي في قوله الأخير بمصر. وسبب اختلافهم هل هو قوت أم ليس بقوت؟ ومن هذا الباب اختلاف أصحاب مالك في إيجاب الزكاة في التين أولاً بإيجابها (بداية المحتد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٣٢، ٢٣٣) ولا عبرة هنا بدفع ابن حزم الذي يقول فيه: (إن هذه السورة مكية وأن الزكاة مدنية لأنه ذكر بعض المخالفين الذين قالوا بأنه وإن كانت السورة مكية إلا أن هذه الآية مدنية. ويدعم ذلك عموم نص الحديث الذي صححه ابن حزم « فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنضح أو دالية نصف العشر ». واحتجاج ابن حزم بالحديث (ليس فيما دون خمسة أوساق تمر ولا حب صدقة) بأخذه لغة دون بمعنى « غير » مردود لأن من معانيها أقل كما ذكر والحديث كما نرى واضح وضوحاً تاماً أنه على النصاب ولا يقصد به تحديد الأصناف بالحلب والتمر والمحل ج ٥ ص ٣٢٠ - ٣٢٤.

وتخصيص العلة بالآتيات، لأن الزكاة مقصود بها سد الخلة وذلك لا يكون إلا في المقتات، فهذا قول غير كاف، لأن الزكاة حتى الفقير تعطى له لا لسد قوته فحسب وإنما لسد كافة حاجياته الضرورية من ملبس وأمرى.. الخ فليست محددة بالقوت، لهذا كان رجحان الرأي بالأخذ بالعموم. وبالطبع فإن الزراعة يقوم بها الناس لأنها تحقق مكاسب لهم إما يسدون بها حاجياتهم المباشرة أو يستبدلون بها غيرها. ومن ثم فإن علة الزكاة التي يقاس عليها هنا هي كما في أموال التجارة التمام، لأنه يقصد بالزراعة استغلال الأرض وثمارها، ولا يعتبر الحول لأنه يكمل ثمر الزرع باستحصاده. وهذا لا يؤخذ على كل مالا يقصد به استغلال الأرض، وذلك مثل السعف والتين، وكل حب لا يصلح للزراعة لكونها غير مقصودة في نفسها.

- **عطاء بن سفيان** - أمر عتاب بن أسيد أن يحرص العنب، فتؤدى زكاته زيباً، كما تؤدى زكاة النخل تمرأه (٣٠٤).

ولقد رأى البعض وضع الزكاة على الخضروات بعد بيعها. يقول يحيى بن آدم القرشي: (حدثنا الحسن قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش الشامي عن عطاء الخرساني: ليس في الخضروات والجوز واللوز والفاكهة كلها عشر. قال: فما بيع منه فبلغ مائتي درهم فصاعداً ففيه الزكاة) (٣٠٥).

وحدثنا الحسن قال حدثنا يحيى قال: حدثنا قيس عن محمد بن سالم عن الشعبي قال: (الصدقة في أربعة أشياء في الخنطة والشعير والتمر والزبيب: قلت: فإن باع كرمه عنباً. قال: يخرج من ثمنه العشر ونصف العشر) (٣٠٦).

يقول يحيى بن آدم القرشي: (وقد ذكر بعض أهل المدينة وأهل الشام أن مخرج زكاة الخضر من أثمارها على حساب مائتي درهم خمسة دراهم) (٣٠٧).

يقول أبو عبيد: (حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال: سألت ميمون بن مهران عن الخضر - فقال: ليس فيها زكاة حتى تباع، فإذا بيعت فبلغت مائتي درهم، فإن فيها خمسة دراهم) (٣٠٨).

وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: (ما كان من الفواكه والخضر فإنما صدقتها في أثمانها حين تباع، صدقة الذهب والورق) (٣٠٩).

(٣٠٤) صحيح سنن النسائي - تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥٥٥ وقال حسن الإسناد مرسلأ.

(٣٠٥) الخراج يحيى بن آدم القرشي ص ١٤٥ ج ١ - دار المعرفة - ١٣٩٩ هـ.

(٣٠٦) نفس المصدر ص ١٥١، ١٥٢.

(٣٠٧) نفس المصدر ص ١١٣.

(٣٠٨) وقد ذهب مالك والشافعي إلى عه وجوبه أخرج الدارقطني والحاكم والأشرم في سننه عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن المغيرة أراد أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضروات، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك، إن رسول الله - **ﷺ** - كان يقول (ليس في كل ذلك صدقة). ولقد قيل إن هذا الحديث ضعيف ولا يصلح لتخصيص العام، وقد روى الحديث الترمذي ثم قال إسناد هذا الحديث ليس بصحيح فلا يصح في هذا الباب شيء عن النبي - **ﷺ** - (صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ص ١٣٢، ١٣٣) على أن للحديث محملاً عند فقهاء الخنفة - على فرض صحته - معناه أنه ليس فيها صدقة تؤخذ بواسطة العمال والجباة بل أربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩ الكاساني).

(٣٠٩) الأموال - أبو عبيد ص ٥٠٤.

قال الإمام النووي في المجموع: (مدار نصب زكاة الماشية حديثي أنس وابن عمر - رضي الله عنهما) (٢٣٦).

[فأما حديث أنس، فرواه أنس: أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كتب هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله - ﷺ - على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلهما من المسلمين على وجهها، فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة: طروقة الفحل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة. فإذا بلغت ست وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة، ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة، وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها. وفي الرقة ربع العشر فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها «وفي هذا الكتاب» ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، فإن لم يكن عنده بنت مخاض، على وجهها، وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء. ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة. ويجعل معها شاتان استيسرتا له، أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة، وعنده الجذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً، أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها، تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت بنت لبون

(٢٣٦) المجموع النووي - ج ٥ ص ٣٨٢، ٣٨٤.

ولو تلف الثمر بآفة سماوية أو بسرقه وكان ذلك بعد الخرص فلا ضمان على المالك. وجعل المالكية الخرص واجباً والشافعية والحنابلة مندوباً، والحنفية محرماً لأنه - حسب رأيهم - رجم بالغيب، على أنه من التحليل نلاحظ أن الخرص كان لضرورة فصلها فيما يلي:

١- الخرص يحفظ حق الفقراء حتى لا يؤكل الثمر ويفرق قبل أن يؤخذ الحق، وخصوصاً مع اليهود بالذات.

٢- إن هذا يعطى الحرية للمالك للتصرف في الثمرة وهي على سوقها دون خوف من الجور على حق الزكاة^(٣١٤).

٣- إن الثلث والربع يعادل قدر النفقة في تقدير ابن العربي^(٣١٥).

إلا أن من شروطه:

١- إنه لا يخرص الثمر إلا إذا بدا صلاحه.

٢- إذا حدثت كارثة بعد الخرص فلا ضمان على المالك.

النصاب:

والزرع إنما تجب عليه الزكاة مرة واحدة حين يحصد. ثم لا يكون فيه بعد ذلك شيء وإن مكث عند صاحبه سنين^(٣١٦). والواقع أن الزرع لا يبقى منه إلا ما يحتاج إليه والباقي يباع. ونلاحظ من الوجهة الاقتصادية أن سوق المحاصيل الزراعية تسودها المنافسة الحرة غالباً، ومن ثم لا يكون هناك داع إلى الاحتفاظ بأكثر من الحاجة والباقي يباع. ويدعم ذلك تحريم الاحتكار خصوصاً في الطعام، لقول رسول الله - ﷺ -: «لا يحتكر إلا خاطيء»^(٣١٧).

فلا تحتسب على المال في هذا الحول، وإنما في الحول الذي يليه حتى لا يحدث ثنى في الزكاة.

(٣١٤) ابن العربي في شرح الترمذى ج ٣ ص ١٤٣.

(٣١٥) الرسالة وشرحها لابن ناجي ج ١ ص ٣٢٠، ٣٢١ راجع في ذلك ما أوردناه من نصوص من إخراج زكاة الخضر بالقيمة.

(٣١٦) الأموال - أبو عبيد ص ٣٤١.

(٣١٧) رواه مسلم ج ١ ص ٧٠٢.

ولا يجب شيء في الزروع والثمار حتى يبلغ خمسة أوسق بعد تنقيتها عن التبن والقش، لحديث أنى هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ -: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (٣١٨).

وذهب أبو حنيفة ومجاهد إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير لعموم قوله - ﷺ -: «فيما سقت السماء العشر» ولأنه لا يعتبر له حول فلا يعتبر له نصاب. وهذا قول غير مقبول وكما يقول ابن قدامة: لا تجب إلا على الأغنياء وشرط النصاب كسائر الأموال الزكوية (٣١٩).

واتفق العلماء على أنه يضم أنواع الشمر بعضه إلى بعض وإن اختلفت في الجودة والرداءة واللون. وكذا يضم أنواع الزبيب بعضها إلى بعض وأنواع الخنص بعضها إلى بعض وكذا أنواع سائر الحبوب المختلفة بعضها إلى بعض. ولهذا نحسب حساب نصاب واحد في الزراعة للمحاصيل التي تثمر في وقت واحد.

أجمع العلماء أن الوسق ستون صاعاً. وأهل الحجاز - مالك والشافعي وأحمد وغيرهم - يقدرون الصاع بخمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى.

(وقد حرر النصاب بالكيل عن قريب فوجد أربعة أراذب ووية بكيل بولاق وذلك لأن كل ربع مصرى الآن ثلاثة أصع والأربعة أراذب ووية ثلاثمائة صاع) (٣٢٠). وبالوزن ٦٥٣ كيلو جرام تقريباً (٣٢١).

وحين نحسب نصاب الزراعة فنجد مائتي درهم أيضاً كغيره من الأموال. يقول في الاختيار: (وكانوا يتعاملون بالوسق وكانت قيمة الوسق أربعون درهماً. فيكون قيمة الخمسة مائتي درهم) (٣٢٢).

(٣١٨) رواه البخارى ج ١ ص ١٤٧.

(٣١٩) المغنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٦٣٦.

(٣٢٠) حاشية الدسوق على الشرح الكبير - الدسوق ج ١ ص ٤٤٧.

(٣٢١) فقه الزكاة - القرضاوى ج ١ ص ٣٦٦.

(٣٢٢) الاختيار لتعليل المختار - الموصلى ج ١ ص ١٤٧ مكتبة صبيح.

(قال أبو يوسف : فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق كالذرة في زماننا، لأنه لا يمكن التقدير الشرعى فيه، فاعتبرت قيمته كما في عروض التجارة)(٣٢٣).

النسبة والنفقة:

وروى يحيى بن آدم في الخراج عن أنس قال : فرض رسول الله - ﷺ - فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي والسواني والغرب والناضح نصف العشر. - والغرب الدلو الكبير - وروى ابن ماجه عن معاذ : بعثنى رسول الله - ﷺ - إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سقى بعلا العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر(٣٢٤). والبعل ما شرب بعروقه دون سقى.

(قال في المغنى : وفي الجملة كل ما سقى بكلفة ومؤنة من دالية أو سانية أو دولاب أو ناعور أو غير ذلك ففيه نصف العشر، وما سقى بغير مؤنة ففيه العشر، لما روينا من الخبر، ولأن للكلفة تأثيراً في إسقاط الزكاة جملة، بدليل العلوقة، فبأن يؤثر في تخفيفها أولى، ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي، وللكلفة تأثير في تقليل النماء. فأثرت في تقليل الواجب فيها.

ولا يؤثر حفر الأنهار والسواقي في نقصان الزكاة لأن المؤنة تقل، لأنها من جملة إحياء الأرض ولا تتكرر كل عام، وكذلك لا يؤثر احتياجها إلى ساق يسقيها ويحول الماء في نواحيها، لأن ذلك لا يند منه في كل سقى بكلفة، فهو زيادة على المؤنة في التنقيص يجرى مجرى حرث الأرض وتحسينها)(٣٢٥) أى أن المؤنة تقتصر بذلك على السقى.

ويرى ابن الهمام : (أن الشارع حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة، فلو رفعت المؤنة كان الواجب واحداً، وهو العشر دائماً في الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمؤنة)(٣٢٦).

(٣٢٣) البناء على الهداية - العيني ج ٣ ص ١٦٦.

(٣٢٤) صحيح سنن ابن ماجه - تحقيق لألبانى ج ١ ص ٣٠٤.

(٣٢٥) المغنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٥٥٩.

(٣٢٦) فتح القدير - ابن الهمام ج ٢ ص ٢٥١.

الدين :

إعفاء المديونية أمر لازم لأن الدائنية يدفع عنها زكاة، وهنا تثنى الفريضة عن نفس المال، ثم إن هذا معناه إخراج مالا يملك المزكى، والحق أن يفرض على صافي ثروته، حيث تظهر أصوله بكل ما لديه وخصومه بكل ما عليه .

[قال أحمد: من استدان ما أنفق على زرعه واستدان ما أنفق على أهله، لأيه من مؤنة الزرع، وبهذا قال ابن عباس، وقال عبد الله بن عمر: ويحتسب الدينين جميعاً ثم يخرج مما بعدها، وحكى عن أحمد أن الدين كله يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة، فعلى هذه الرواية يحسب كل دين عليه ثم يخرج العشر مما بقي إن بلغ نصاباً، وإن لم يبلغ فلا عشر فيه، وذلك لأن الواجب زكاة، فمنع الدين وجوبها كزكاة الأموال الباطنة، ولأنه دين، فمنع وجوب العشر كالخراج وما أنفقه على زرعه - والفرق بينهما على الرواية الأولى: أن ما كان من مؤنة الزرع، فالخاصل في مقابلته يجب صرفه إلى غيره فكأنه لم يحصل] (٣٢٧).

يقول أبو عبيد: (إذا كان الدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها، ولكنها تسقط عنه لدينه، كما قال ابن عمر، وطاوس وعطاء ومكحول. ومع قولهم أيضاً إنه موافق لاتباع السنة. ألا ترى أن رسول الله ﷺ - إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد في الفقراء. وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له - وهو من أهل الصدقة، فكيف تؤخذ فيه الصدقة وهو من أهلها؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة؟ ومع هذا إنه من الغارمين، أحد الأصناف الثمانية - فقد استوجبها من جهتين) (٣٢٨).

العسل :

روى أبو داود - واللفظ له - والنسائي عنه قال: جاء هلال - أحد بني متعان - إلى رسول الله ﷺ - بعشور نحل له، وكان سأله أن يحمي وادياً يقال له «سلبه» فحمي له رسول الله ﷺ ذلك الوادي (٣٢٩).

(٣٢٧) المغنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٥٩٢ .

(٣٢٨) الأموال - أبو عبيد ص ٥١٠ .

(٣٢٩) صحيح سنن أبي داود - تحقيق الألباني ج ١ ص ٣٠٢ .

وروى الترمذى من حديث ابن عمر أن رسول الله - ﷺ - قال: « في العسل في كل عشرة أزقاق زق »، (٣٣٠).

قال ابن القيم: (ذهب أحمد وجماعته إلى أن في العسل الزكاة، رأوا أن هذه الآثار يقوى بعضها بعضاً. وقد تعددت مخارجها واختلفت طرقها ومرسلها، يقصد سندها) (٣٣١).

روى أبو عبيد بسنده عن عمر أنه قال في عشور العسل: ما كان منه في السهل ففيه العشر، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر (٣٣٢).

ويفارق العسل اللبن بأن الزكاة واجبة في أصل اللبن وهو السائمة بخلاف العسل (٣٣٣). وكل خارج لم تؤخذ الزكاة على أصله كالحرير من دودة القز يعامل معاملة العسل.

الركاز:

المعدن من المعدن وهو الإثامة واشتهر على ما خرج من الأرض من مركباتها التي خلقها الله.

والركاز لغة مشتق من ركز يركز، إذا خفى ومنه قوله تعالى: ﴿أو تسمع لهم ركزاً﴾ (٣٣٤). أى صوتاً. ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض﴾ (٣٣٥).

وعن أبى هريرة أن النبى - ﷺ - قال: « في الركاز الخمس » (٣٣٦).

(٣٣٠) صحيح سنن الترمذى - تحقيق الألبانى ج ١ ص ١٩٦.

(٣٣١) زاد المعاد ج ١ ص ٣١٢ مطبعة لسنة المحمدية.

(٣٣٢) الأموال ص ٤٩٨ (يقول أبو عبيد: وأجمعوا على أنه ليس فيما يخرج من الحيوان زكاة إلا العسل فإنهم اختلفوا فيه، فالجمهور على أنه لا زكاة فيه، وذهب الحنفية وأحمد إلى أن فيه الزكاة. وسبب اختلافهم في تصحيح الأثر الوارد في ذلك، وهو قوله - ﷺ - : « في كل عشرة أزق زق. أخرجه الترمذى وغيره) بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد ص ٢٣٢.

(٣٣٣) شرح منتهى الإرادات - البهوتى ص ٣٩٧ - دار الفكر.

(٣٣٤) سورة مريم: آية ٩٨.

(٣٣٥) سورة البقرة: آية ٢٦٧.

(٣٣٦) رواه البخارى ج ٢ ص ١٥٩.

وفي الخراج ليحيى بن آدم القرشي (قال يحيى سألت حسن بن صالح عن الركاز؟ فقال: (هو الكنز العادي ما كان من ضرب الأعاجم، وفيه للخمس، وقال غير الحسن: الركاز هو الذهب والفضة التي تخلق من الأرض ففيه الخمس) (٣٣٧).

يقول أبو عبيد عن الركاز: (قال أهل العراق: هو المعدن والمال المدفون كلاهما. وفي كل واحد منهما الخمس، وقال أهل الحجاز: الركاز هو المال المدفون خاصة وهو الذي فيه الخمس. نالوا: أما المعدن فليس بركاز ولا خمس فيه - إنما قيمة الزكاة فقط - وكلهم قد احتج في ذلك برواية وتأويل) (٣٣٨).

وفي المعنى: (في صفة المعدن التي يتعلق بها وجوب الزكاة: كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة... ولنا عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾. ولأنه معدن فتعلقت الزكاة بالخارج منه كالأثمان، ولأنه مال لو غنمه وجب عليه خمسة، فإذا أخرجه من معدن وجبت الزكاة كالذهب، وقدر الواجب منه ربع العشر وصفته أنه زكاة وهذا قول عمر بن عبد العزيز) (٣٣٩). وفي النصاب (ولنا عموم قول رسول الله - ﷺ -: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة») (٣٤٠). وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف، وقال أبو حنيفة وأحمد لا يشترط النصاب وهو أصح الروايتين عن مالك، وحكاها ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال: وبه قال جل أهل العلم فهو كالزراعة حوله تصفيته كالحصاد في الثمار) (٣٤١).

(٣٣٧) الخراج يحيى بن آدم ص ٣٢ - دار المعرفة ١٣٩٩ هـ

(٣٣٨) الأموال - أبو عبيد ص ٣٣٨.

(٣٣٩) يرى الشافعية: الوجوب كالذهب والفضة وأوجه أبو حنيفة في كل منقطع كالحديد والنحاس و الزئبق روايتان وأوجه أحمد في كل مستخرج.. والواجب عندنا - الشافعية - في المعدن زكاة وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة - الخمس - والنصاب عندنا - الشافعية - شرط وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يشترط والحول يس بشرط وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور). المجموع ج ٢ ص ٦١٧، ٦١٨.

(٣٤٠) رواه البخاري ج ١ ص ١٤٧.

(٣٤١) المجموع - النووي ج ٢ ص ١٠٢

قال الشافعي والأصحاب: (يجب صرف خمس الركاك مصرف الزكوات وهو زكاة، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور في الطريقتين، وحكى الخرسانيون قولاً أن يصرف مصرف خمس الفيء) (٣٤٢)

وفي البخارى: (أخذ عمر بن عبدالعزيز من المعادن من كل مائتين خمسة . وقال الحسن ما كان من ركاك فى أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان من أرض المسلم ففيه الزكاة . وإن وجدت للقطعة فى أرض العدو فعرّفها، وإن كانت من العدو ففيها الخمس . وقال بعض الناس المعدن ركاك مثل دفن الجاهلية) (٣٤٣) .

وفي الروض المربع (قال الإمام: أذهب إلى أن فى العسل زكاة العشر، قد أخذ عمر منهم الزكاة، ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالمخ والترنجيل، ومن زكى ما ذكر من المعشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لأنه غير مرصد للنماء . والمعدن إن كان ذهباً أو فضة ربع العشر إن لمغ نصاباً، وإن كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته إن بلغت نصاباً بعد سبك وتصفية إن كان المخرج له من أهل وجوب الزكاة . والركاك ما وجد من دفن الجاهلية - بكسر الدال - أى مدفونهم، أو من تقدم من كفار، عليه أو على بعضه علامة كفر فقط، ففيه الخمس فى قليله وكثيره ولو عرضاً لقوله - صلّى الله عليه - : «وفي الركاك الخمس» (٣٤٤) ... ويصرف مصرف الفيء المطلق للمصالح كلها، وباقيه لوأجده ولو أجيئاً لغير طله، وإن كان على شىء منه علامة المسلمين فلقطة، وكذا إن لم تكن علامة) (٣٤٥) .

وواضح من فهم نسب لركاك أن أساس التصاعد فيها هو المؤن فما بذل فيه نفقة وعمل كبير خفضت النسبة والعكس . وبهذا نستطيع أن نطلق اسم الركاك على كل مال يوجد دون بذل جهد من كنز وذهب وفضة وبتروك وما يخرج من البحر والبر ... الخ .

قال مالك: الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا، والذى سمعت أهل العلم يقولون: (إن الركاك إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية، ما لم يطلب بمال، ولم

(٣٤٢) نفس المصدر ج ١ ص ١٠١ .

(٣٤٣) البخارى ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣٤٤) سبق تحريجه .

(٣٤٥) الروض المربع البيهقى ج ١ ص ١١٢ .

يتكلف منه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤونة، فأما ما طلب بمال، وتكلف فيه كبير عمل، فأصيب مرة وأخطىء مرة، فليس بركاز^(٣٤٦).

فأى شيء يبذل عمل ونفقة في سبيل إخراجه فيلحق بالزكاة ويشترط فيه النصاب والحول ويؤخذ منه ربع العشر لأنه كالتجارة. ويقول الإمام الغزالي: (وأما المعادن فلا زكاة فيما استخرج منها سوى الذهب والفضة ففيها بعد الطحن والتخليص ربع العشر على أصح القولين.. والأشبه والعلم عند الله أن يلحق في قدر الواجب بزكاة التجارة فإنه نوع اكتساب^(٣٤٧)).

يقول النووي: (وفي زكاته ثلاثة أقوال: أحدهما: يجب فيه ربع العشر لأنه قد بينا أنه زكاة. وزكاة الذهب والفضة ربع العشر.

والثاني: يجب فيه الخمس لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود فتقدرت زكاته بالخمس..

والثالث: أنه إن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس وإن أصابه بتعب وجب فيه ربع العشر لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع^(٣٤٨).

والخلاصة أنه كل ما نال من غير تعب ومؤونة فيه الخمس وما ناله بالتعب والمؤونة ففيه ربع العشر جمعاً بين الأخير، وأيضاً فإن الواجب يزداد بقلّة المؤن ويتقص بكثرتها، ألا ترى أن الأمر كذلك في السقى بماء السماء والسقى بالنضح. وهذه القاعدة تنطبق على كل ما خرج من الأرض برأ كمعدن أو كنز... وبحراً كجوهر أو سملك..

(٣٤٦) الموطأ مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباق دار الشعب ص ١٧٠.

(٣٤٧) إحياء علوم الدين الغزالي ج ٤ ص ٤٩ دار الفكر.

(٣٤٨) المجموع شرح المهذب النووي ج ٦ ص ٨٢.

زكاة القطاع العام

هل تؤخذ الزكاة من القطاع العام؟
يجيب البعض بالنفي مستشهداً بما قاله الفقيه الحنفي الكاساني:
(وأما الشرائط التي ترجع إلى المال فمنها الملك، فلا تجب الزكاة في سوائهم
الوقف والخیل المسبلة لعدم الملك) (٣٤٩).

وواضح أن الوقف مرصود لخدمات اجتماعية، فليس الإعفاء لأنه بيد الدولة
وإنما لأنه مرصود للرعاية.

ويؤيد أخذ الزكاة على القطاع العام ما روى عن هبيرة ابن مريم عن ابن
مسعود قال:

(كان يعطينا العطاء ثم يأخذ زكاته) (٣٥٠).

وحق الفقراء والمساكين قائم في كل مال، سواء كان بيد الأفراد أم بيد الدولة.
لأن ما بيد الدولة مال الجماعة أغنياء وفقراء. أما الزكاة فهي حق الفقراء في كل مال.
وسبب اختيار رأي أخذ الزكاة من القطاع العام غرض محاسبي بحت؛ يضبط
الإنفاق الحكومي بتحديد حصة الرعاية الاجتماعية وتحديد ما على الأغنياء من رسوم
لاستخدامهم هذه الخدمة التي يكون تقديمها من الدولة عاماً للجميع. وهنا تقسم
الحقوق والواجبات في الموازنة بطريقة منظمة تمنع زيادة الإنفاق، وتضمن عدم أخذ
الأغنياء حق الفقراء دون مقابل كما شوهد في الدعم.

يقول أبو عبيد في الأموال: (حدثنا أحمد بن خالد الوهبي - من أهل حمص -
قال: حدثنا ابن إسحاق عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عبد القاري قال:
كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار
ثم حسبها، شاهدها وغائبها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد
والغائب) (٣٥١).

(٣٤٩) بدائع الصنائع - الكاساني ج ٢ ص ٩.

(٣٥٠) رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح خلا هبيرة وهو ثقة يجمع الزوائد الميمني ج ٣ ص ٧١.

(٣٥١) الأموال أبو عبيد ص ١٩.

وهناك بعد آخر يجب أن يؤخذ في الحسبان فإن التكافل لا بد أن يتم بين شعوب الأمة المسلمة. فقد يتأزم إقليم ويروج آخر، فلماذا لا يكون تمويل ذلك من زكاة القطاع العام؟

ج - زكاة الفطر

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (٣٥٢). عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «فرض رسول الله - ﷺ - زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحرة والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة» (٣٥٣).

وزكاة الفطر هي الزكاة التي تجب في أواخر رمضان. والفطرة بمعنى الحلقة، وقيل هي الفطر بعد رمضان ونذب دفعها للإمام العدل (٣٥٤).

وعن أبي سعيد قال: فرض رسول الله - ﷺ - صدقة الفطر صاعاً من الطعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط (٣٥٥).

والغرض من زكاة الفطر طهرة لمنفقها وإغناء الفقير. روى أبو داود وابن ماجه والدارقطني عن ابن عباس قال: (فرض رسول الله - ﷺ - زكاة الفطر طهرة للصابغ من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات) (٣٥٦).

وزكاة الفطر واجبة عند جماهير العلماء وابن اللبان من الشافعية والأصم وابن العلية وأهل العراق والحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم الأصولية في التفريق بين الفرض والواجب (٣٥٧).

وأجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بها ذكرانا كانوا أو إناثاً، صغاراً أو كباراً، عبيداً أو أحراراً.

(٣٥٢) سورة الشمس: آية ٩.

(٣٥٣) رواه البخاري ج ٢ ص ١٦٦.

(٣٥٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٨.

(٣٥٥) صحيح سنن النسائي تحقيق الألباني ج ٢ ص ٥٢٨.

(٣٥٦) صحيح سنن ابن ماجه ج ١ ص ٣٠٦.

(٣٥٧) المجموع - النووي ج ٦ ص ١٠٤.

واتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال. وأنها تجب في ولده الصغار إذا لم يكن لهم مال وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال. ويرى الثوري وأبو حنيفة وأصحابه إخراج القيمة وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى^(٣٥٨) أما الخنابلة فيرون المنع، وفي المغنى (ولنا أن النبي - ﷺ - فرض صدقة الفطر أجاساً معدودة، فلم يجز العدول عنها كما لو أخرج القيمة، وذلك لأن ذكر الأجناس بعد ذكر الفرض تفسير للمفروض، فما أضيف إلى المفسر يتعلق بالتفسير، وتكون هذه الأجناس مفروضة فيتعين الإخراج منها.. قال أبو داود: قيل لأحمد وأنا أسمع، أعطى دراهم - يعنى في صدقة الفطر - قال: أخاف أن لا يجزئه خلاف سنة رسول الله - ﷺ - . وقال: أبو طالب. قال لى أحمد: لا يعطى قيمته)^(٣٥٩).

وفي الروض المربع [ويجوز إخراجها معجلة قبل العيد بيومين فقط، لما روى البخارى بإسناده عن ابن عمر (فرض رسول الله - ﷺ - صدقة الفطر من رمضان - وقال في آخره - وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو بيومين). وإخراجها يوم العيد قبل مضيه للصلاة أفضل، لحديث ابن عمر السابق أول الباب، وتكره في باقيه أى يوم العيد بعد الصلاة ويقضها بعد يومه ويكون آتماً بتأخيرها عنه لمخالفته)^(٣٦٠).

وهى واجبة على من قدر عليها ولا يعتبر في وجوبها النصاب، وبه قال مالك والشافعى، والأحناف أوجبوها على من يملك النصاب فاضلاً عن مسكنه لقوله - ﷺ -: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»^(٣٦١). وفي المغنى (ومن له دار يحتاج إليها لسكنائها، أو إلى أجرها لنفقته، أو ثياب بذلة أو لمن تلزمه مؤنته، أو رقيق يحتاج إلى خدمتهم هو أو من يمونه، أو بهائم يحتاجون إلى ركوبها والانتفاع بها في حوائجهم الأصلية، أو سائمة يحتاج إلى نمائها كذلك، أو بضاعة يختل ربحها الذى يحتاج إليه بإخراج الفطرة منه، فلا فطرة عليه كذلك لأن هذا مما تتعلق به حاجته

(٣٥٨) فقه الزكاة - يوسف القرضاوى ج ٢ ص ٨٤٩.

(٣٥٩) المغنى والشرح الكبير - ابن قدامة ج ٢ ص ٦٦١/٦٥٨.

وقد ذكرنا فيما تقدم أن الصاع = ١/٦ كيلة مصرية.

(٣٦٠) الروض المربع - شرح زاد المستتقع ج ١ ص ١١٧. والحديث رواه البخارى ج ٢ ص ١٦٢ وفيه مرص

رسول الله - ﷺ - صدقة الفطر أو قال رمضان.

(٣٦١) البخارى ج ٢ ص ١٣٩.

الأصلية فلم يلزمه بيعه كمؤنة نفسه ، ومن له كتب يحتاج إليها للنظر فيها والحفظ منها لا يلزمه بيعها ، والمرأة إذا كان لها حلئ للبس أو لكراء يحتاج إليه لم يلزمها بيعه في الفطرة ، وما فضل من ذلك عن حوائجه الأصلية وأمكن بيعه وصرفه في الفطرة وجبت الفطرة به ، لأنه أمكن أداؤها من غير ضرر أصلي ، أشبه لو ملئت من الضعاء يؤديه فاضلاً عن حاجته (٣٦٢) .

ويعطى صدقة الفطر لمن يجوز أن يعطى صدقة الأموال .. ولنا أنها زكاة فلم يجز دفعها لغير المسلمين (٣٦٣) .

المبحث الخامس الجزية

من عدل الإسلام أنه حين يأخذ من أغنياء أهل الذمة ليرد على فقرائهم لا يفرض عليهم اسم زكاة التي يقصد بها التعبد عند المسلمين ، وإنما يعطونها اسماً آخر وهو «الجزية» ، لأن الأصل في الإسلام ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ (٣٦٤) .

حتى المصرف قد يختلف اسمه كما فهم عمر - رضى الله عنه - أن الفقراء هم المسلمون والمساكين هم أهل الكتاب ، في فهم مصارف الزكاة .

والزكاة شرع من قبلنا ، يقول تعالى على لسان عيسى عليه السلام : ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً ﴾ (٣٦٥) وأخذ الميثاق على أنبياء بني إسرائيل ﴿ ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً ، وقال الله إلى معكم لنن أقم الصلاة وآتيم الزكاة ﴾ (٣٦٦) .

(٣٦٢) المعنى - ابن قدامة ج ٢ ص ٦٨٤ .

(٣٦٣) نفس المصدر - ص ٦٩٠ .

(٣٦٤) سورة البقرة: آية ٢٥٦ .

(٣٦٥) سورة مريم: آية ٣١ .

(٣٦٦) سورة المائدة: آية ١٢ .

وذلك مكتوب لليوم في سفر التكوين: ﴿جعل الله حقاً في عشر كل مال مملوك﴾ (٣٦٧).

والدولة الإسلامية من أعظم مهامها الدعوة إلى الإسلام والدفاع عنه، فمن سماحة الإسلام ألا يجبر غير المسلمين على هذه الحرب. ونظراً لأن المسلمين يدفعون ضريبة الدم والمال ليضمنوا الأمن في ديارهم للمسلمين وغير المسلمين، فإن الشارع الحكيم يأخذ من غير المسلمين مقابل ذلك.

لهذا فإننا باستقراء النصوص التي سنورها بعد نلاحظ أن الجزية هي نفس نسب ونصاب الزكاة، ذلك إذا كانت الجزية ضريبة اجتماعية، واشترك أهل الذمة في الدفاع والحرب، أما إذا أعفوا فكانت تضاعف عليهم الجزية أو تزداد بنسب تقديرية، وهذا السبب الدفاعي هو سبب التفاوت في التقدير من عصر إلى عصر، أما السبب الاجتماعي فنسبته واحدة.

وسنرى أن الجزية كالزكاة فريضة على الأغنياء للفقراء، وجميع المواطنين يخضعون لأخذ نسب واحدة من أموالهم للتكافل الاجتماعي، تسمى هذه النسبة للمسلمين زكاة ولغير المسلمين جزية.

وإذا أراد غير المسلمين اسماً غير ذلك فليسموه كما فعل سيدنا عمر مع نصارى بنى تغلب.

هذا هو إنصاف الإسلام وسماحته لأن مبدأه كفالة المحتاجين من أى دين. ولا حق أبداً لأن يرفض الأغنياء من أهل أى ملة كفالة الفقراء، وليس من المعقول أن تقوم الدولة بكفالة فريق من أبنائها دون فريق، ولا سبب لأن تختلف نسب هذه الفريضة الاجتماعية، وإنما الذى يختلف هو بدل الجندي أو مقابل الدفاع وضمن الأمان.

الجزية اسم مشتق من الجزاء يقال جزت عنه شاة. ومنه قوله تعالى: ﴿لا تجزى نفس عن نفس شيئا﴾^(٣٦٨). وفي الحديث: ﴿تجزى عنك ولا تجزى عن أحد بعدك﴾^(٣٦٩). وجمعها جزى.

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٣٧٠).

أما قوله سبحانه ﴿الذين لا يؤمنون بالله﴾. فأهل الكتاب وإن كانوا معترفين بأن الله سبحانه وتعالى واحد، فيحتمل في هذا الإيمان بالله تأويلين أحدهما: لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن. والثاني: لا يؤمنون برسوله محمد - ﷺ - لأن تصديق الرسل إيمان بالمرسل.

وقوله سبحانه: ﴿ولا باليوم الآخر﴾. يحتمل تأويلين. أحدهما: لا يخافون وعيد اليوم الآخر، وإن كانوا معترفين بالثواب والعقاب. والثاني: لا يصدقون بما وصف الله تعالى من أنواع العذاب.

وقوله: ﴿ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله﴾. يحتمل تأويلين أحدهما: ما أمر الله سبحانه بنسخه من شرائعهم، والثاني: ما أحل الله لهم وحرمه عليهم.

وقوله: ﴿ولا يدينون دين الحق﴾. فيه تأويلان أحدهما: ما في التوراة والإنجيل من اتباع الرسل وهذا قول الكلبي، والثاني: الدخول في الإسلام وهو قول الجمهور.

وقوله: ﴿من الذين أوتوا الكتاب﴾. فيه تأويلان أحدهما: من دين أبناء الذين أوتوا الكتاب والثاني: من الذين بينهم الكتاب لأنهم في اتباعه كأبنائه.

وقوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية﴾. فيه تأويلان. أحدهما: حتى يدفعوا الجزية. والثاني: حتى يضمونها لأنه يضمها بما يجب الكف عنهم. وفي الجزية تأويلان أنها من الأسماء المجملة التي لا تعرف منها ما أريد بها إلا أن يراد بيان. والثاني: أنها

(٣٦٨) سورة البقرة: آية ١٢٣.

(٣٦٩) رواه البخارى ج ٢ ص ٢٨

(٣٧٠) سورة التوبة: آية ٢٩.

من الأسماء العامة التي يجب إجراؤها على عمومها إلا ما رخصه الدليل. (وقوله سبحانه وتعالى: ﴿عَنْ يَدٍ﴾ فيه تأويلان: أحدهما: عن غنى وقدره، والثاني: أن يعتقدوا أن لنا في أخذها منهم يداً وقدره عليهم.

وفي قوله: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. تأويلان أحدهما: أذلاء مستكينين. والثاني: أن تجرى عليهم أحكام الإسلام، فيجب على ولي الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل في الذمة من أهل الكتاب ليقرؤا بها في دار الإسلام.

ويلتزم لهم ببذلها حقان: أحدهما: الكف عنهم. والثاني: الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالخبايا محروسين) (٣٧١)

عن جويرية بن قدامة التميمي قال: سمعت عمر بن الخطاب، قلنا: أوصنا يأمر المؤمنين. قال: «أوصيكم بذمة الله، فإنه ذمة نبيكم، ورزق عيالكم» (٣٧٢).

أما سبب فرض الجزية فهو سببان:

١ - سبب اجتماعي.

٢ - سبب دفاعي.

الأسباب الاجتماعية:

يقول أبو عبيد: (حدثنا محمد بن كثير عن أبي رجاء الخرساني عن جسر بن أبي جعفر قال: شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرطاة. قرىء علينا بالبصرة: أما بعد فإن الله سبحانه إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام واختار الكفر عتياً وخسراً مبيتاً. فضع الجزية على من أطاق حملها وخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين وقوة على عدوهم. وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه، فلو أن رجلاً من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه، وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب، كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق. وذلك لأنه بلغنى أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ من أهل الذمة

(٣٧١) الأحكام السلطانية - الماوردي ص ١٤٢، ١٤٣ - ط. دار الفكر ١٣٨٦ هـ.

(٣٧٢) رواه البخاري ج ٤ ص ١١٩.

يسأل على أبواب الناس . فقال : ما أنصفناك أن كنا قد أخذنا منك الجزية في شيبتك ثم ضيعناك في كبرك . قال : ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه (٣٧٣) .

قال أبو عبيد : [حدثنا نعيم حدثنا بقية بن اوليد عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نغير عن أبيه : أن عمر بن الخطاب أتى بمال كثير . قال أبو عبيد : أحسبه قال من الجزية ، فقال : إني لأظنكم قد أهلكم الناس . قالوا : لا ، والله ، ما أخذنا إلا عفوا صفوا ، قال : بلا سوط ، ولا نوط ؟ قالوا : نعم . قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني .

حدثنا أبو مسهر حدثنا سعيد بن عبدالعزيز قال : قدم سعيد بن عامر بن جذيم على عمر بن الخطاب . فلما أتاه علاه بالدره : فقال سعيد : سبق سيلك مطرك ، إن تعاقب نصبر ، وإن تعف نشكر ، وإن تستعبت نُعتب . فقال : ما على المسلم إلا هذا . مالك تبطىء الخراج ؟ قال : أمرتنا أن لا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير ، فلسنا نزيدهم على ذلك . ولكن نؤخرهم إلى غلاتهم . فقال عمر : لا عزلتك ما حبيت . قال أبو مسهر : ليس لأهل الشام حديث في الخراج غير هذا .

قال أبو عبيد : وإنما وجه التأخير إلى الغلة للرفق بهم . ولم نسمع في استيلاء الخراج والجزية وقتاً من الزمان يجتنب فيه غير هذا .

حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن خلف مري آل جَعْدَه ، عن رجل من آل أبي المهاجر قال : استعمل علي بن أبي طالب رجلاً على عُكبري فقال له علي رؤوس الناس : لا تدعن لهم درهماً من الخراج . قال : وشدت عليه القول . ثم قال له : ألقني عند انتصاف النهار . فأتاه فقال : إني كنت أمرتك بأمر ، وإني أتقدم إليك الآن ، فإن عصيتني نزعتك ، لا تبيعن لهم في خراج حماراً ولا بقرة ، ولا كسوة شتاء ولا صيف ، وأرفق بهم ، وافعل بهم ، وافعل بهم) [٣٧٤] .

يقول الله تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ﴾ (٣٧٤)

(٣٧٣) الأموال - أبو عبيد ص ٤٥ ، ٤٦

(٣٧٤) نفس المصدر ص ٤٣ : ٤٤ .

(٣٧٥) سورة الممتحنة : آية ٨ .

يقول أبو يوسف (حدثني عمر بن نافع عن أبي بكر قال: مرَّ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بباب قوم وعليه سائل يسأل: شيخ كبير ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما الجأك إلى ما أرى؟ قال أسأل الجزية والحاجة والسنن. قال: فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر هذا وضرباه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب. ووضع عنه الجزية وعن ضربائه. قال أبو بكر: أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ) (٣٧٦).

الأسباب الدفاعية:

أما عن السبب الدفاعي فقد سموا أهل الذمة لأن في ذمتنا الدفاع عنهم. ولما كانت الأمة المسلمة يعينها في المقام الأول الدفاع عن العقيدة، فليس من العدالة أن يجند أهل الذمة في هذا الدفاع، لكفالة حرية العقيدة.

ومن ثم لا بد أن يكون هناك بديل لواجبات الحماية التي يقوم بها الجيش، جنباً إلى جنب بجانب الدفاع عن العقيدة، فهي ضريبة بدلاً من ضريبة الدم التي يدفعها المواطنون كبديل للجنديّة فإن جندوا فلا جزية عليهم.

وإليك نماذج من المعاهدات التي وردت في ذلك.

[١- جاء في معاهدة الصلح التي أبرمت بين خالد بن الوليد وأهل الذمة الفقرة التالية: (...إني عاهدتكم على الجزية والمنعة مئتان في كل سنة فإن منعناكم فلنا الجزية وإلا فلا حتى نمنعكم...)] (٣٧٧).

٢- وفي المعاهدة التي أمضيت بين أبي عبيدة بن الجراح وأهل الشام فإنه تعاقد معهم على دفع الجزية نظير حمايتهم ولكنه ما لبث أن ردها عليهم (قد ردنا عليكم ما أخذنا، ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا إن نصرنا الله عليهم). وذلك حين علم بجموع الروم أنها تريد مهاجمة المسلمين (٣٧٨).

(٣٧٦) الخراج - أبو يوسف ص ١٢٦ ط دار المعرفة ١٣٩٩ هـ.

(٣٧٧) تاريخ الطبري - ج ٤ ص ١٦.

(٣٧٨) الخراج - أبو يوسف ص ١٣٩.

على أنه كان يعفى من هذه الضريبة من اشترك في الدفاع عن المسلمين : أو قبلوا أن يدافعوا عن أنفسهم وأموالهم ولم يكن إعفاء فحسب، بل كانوا ينالون جزاء في مقابل هذه المعونة .

٣- جاء في معاهدة الصلح التي كانت بين سويد بن مقرن أحد قواد عمر، وأهل جورجان بعد فتحها ما يلي: (إن لكم الذمة وعلينا المنعة... ومن استعنا به منكم فله جزاؤه في معونته عوضاً من جزائه) (٣٧٩).

٤- وفي المفاوضات التي دارت بين رسولى عمر عبدالرحمن بن ربيعة وسراقة بن عمرو وملك الباب في طلب الجزية . قال ملك الباب: (فأنا اليوم منكم ويدي مع أيديكم وصفوى معكم .. وجزيتنا إليكم والنصر لكم، والقيام بما تحبون ..) فرضى بذلك رسولاً عمر ماداموا منفذين لنصوص المعاهدة وكتبنا بذلك إلى الخليفة فأجازاه وحسنه (٣٨٠).

٥- وفي الصلح الذي تم بين حبيب بن مسلم الفهري حاكم انطاكية من قبل أمى عبيدة وبين الجراجمة، فإنهم صالحوا حبيبا على أن يكونوا ردتاً للمسلمين وعوناً لهم على أعدائهم ومسالح في جبل اللكام مقابل إعفائهم من ضريبة الجزية (٣٨١) [٣٨٢].

وإليك نموذجاً من هذا الاتفاق في كتاب خالد - رضى الله عنه - لأهل الحيرة:

(بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة أمير خليفة رسول الله - ﷺ - أبى بكر الصديق - رضى الله عنه -، أمرنى أن أسير بعد منصورى من أهل الإمامة إلى أهل العراق من العرب والعجم، بأن أدعوهم إلى الله جل ثناؤه وإلى رسوله عليه السلام، وأبشرهم بالجنة وأنذرهم من النار، فإن أجابوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وإنى انتهيت إلى الحيرة

(٣٧٩) تاريخ الطبرى ج ٤ ص ٢٥٤ .

(٣٨٠) تاريخ الطبرى - ج ٤ ص ٣٥٦ .

(٣٨١) فتوح البلدان - البلاذرى - ص ١٦٤ .

(٣٨٢) عن (النظام المالى المقارن فى الإسلام - د. بدوى عبداللطيف ص ٣١، ٣٢ ط - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٢ هـ).

فخرج إلى إياس بن قبيصة الطائز، في أناس من أهل الحيرة من رؤسائهم، وإلى دعوتهم إلى الله وإلى رسوله فأبوا أن يجيبوا فعرضت عليهم الجزية أو الحرب فقالوا: لا حاجة لنا بجزيتك، ولكن صلحنا على ما صلحت عليه غيرنا من أهل الكتاب في إعطاء الجزية، وإلى نظرت في عدتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل، ثم ميزتهم فوجدت من كان به زمانة ألف رجل ما خرجتهم من العدة، فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف فصالحوني على ستين ألفاً. وشرطت عليهم أن عليهم عهد الله وميثاقه الذي أخذه على أهل التوراة والإنجيل ألا يخالفوا، ولا يعينوا كافراً على مسلم من العرب ولا من العجم، ولا يدلّوهم على عورات المسلمين، عليهم بذلك عهد الله وميثاقه الذي أخذه. أشد ما أخذه على نبي من عهد أو ميثاق أو ذمة. فإن هم خالفوا فلا ذمة لهم ولا أمان. وإن هم حفظوا ذلك ورعوه وأدوه إلى المسلمين فلهم ما للمعاهد وعلينا المنع لهم، فإن فتح الله علينا فهم على ذمتهم لهم بذلك عهد الله وميثاقه، أشد ما أخذ على نبي من عهد أو ميثاق، وعليهم مثل ذلك لا يخالفوا، فإن غلبوا فهم في سعة يسعهم ما وسع أهل الذمة، ولا يحل فيما أمروا به أن يخالفوا وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر، و صار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين و عياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام. فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الإسلام، فليس على المسلمين النفقة على عيالهم. وأيما عبد من عبيدهم أسلم، أقيم في أسواق المسلمين فبيع بأعلى ما يقدر عليه في غير الوكس ولا التعجيل، ودفع ثمنه إلى صاحبه. ولهم كل ما لبسوا من الزى إلا زى الحرب، من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم. وأيما رجل منهم وجد عليه شيء من زى الحرب سئل عن لبسه ذلك، فإن جاء منه بمخرج وإلا عوقب بقدر ما عليه من زى الحرب. وشرطت عليهم جباية ما صلحتهم عليه حتى يؤديه إلى بيت مال المسلمين، عما هم منهم. فإن طلبوا عوناً من المسلمين أعينوا به ومؤنة العون من بيت مال المسلمين) (٣٨٣).

(٣٨٣) الحراج - أبو يوسف ص ١٤٣، ١٤٤.

قال الإمام ابن تيمية في الرسالة القبرصية خطاباً لسرجوان ملك قبرص: (وقد عرف النصارى كلهم أنى لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى، وأطلقهم غازان وقطلوشاه، وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين، قال لى: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس، فهؤلاء لا يطلقون. قلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا فإننا نفكهم ولا ندع أسيراً لا من الملة ولا من أهل الذمة، وأطلقنا من النصارى من شاء الله. فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله) (٣٨٤)

النسبة والنصاب واحد:

والجزية كالزكاة لا تفرض إلا في نهاية الحول ولا تستحق قبله ولهذا كانت كالزكاة في شرط الغنى.

عن ابن عباس: أن إبراهيم يعنى ابن سعد سأل: ما في أموال أهل الذمة؟ فقال ابن عباس: العفو يعنى الفضل (٣٨٥)

يقول ابن رشد: [وأما أهل الذمة فإن الأكثر على أن لا زكاة على جميعهم إلا ما روت طائفة من تضعيف الزكاة على نصارى بنى تغلب، على أن يؤخذ منهم مثل ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء... وممن قال بهذا القول الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري. وليس عن مالك في ذلك قول، وإنما صار هؤلاء لهذا لأنه ثبت أنه فعل عمر بن الخطاب بهم، وكانهم رأوا مثل هذا توقيف، ولكن الأصول تعارضه] (٣٨٦)

(وذهب الشافعي إلى أنه يؤخذ من كل حالم ديناراً بلا فرق بين الغنى والفقير. بحديث معاذ «أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم - يعنى محتملاً - ديناراً أو عدله من المعافى - ثياب تكون باليمن» (٣٨٧). وأجيب بأن أبا داود قال: هو حديث منكر، وقال أيضاً: بلغنى عن أحمد أنه كان ينكره وأعله بالاختلاف، وصله وإرساله، والترمذى وإن حسنه فقد

(٣٨٤) الرسالة القبرصية - ابن تيمية ص ٤٣ مطبعة المدنى ١٣٨٠ هـ.

(٣٨٥) الحراج - يحيى بن آدم القرشى ص ٧٤.

(٣٨٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ج ١ ص ٢٢٦.

(٣٨٧) سبق تحقيقه.

ذكر أن بعضهم رواه مرسلًا وأنه أصح، وقال النووي: إن تقديرها موكول إلى نظر الإمام حسبما يراه صلاحاً وقال في «المنار» ما لفظه الظاهر أن هذا التوظيف من عمر وعلى لعدم فهمهما حداً محدوداً من جهة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أو لفهمهما عدم ذلك، وأن حديث معاذ وإن صح فإنه واقعة ليس لها عموم، وأن الجزية نوع من الصلح فجعلنا الدينار أقل وظيفته، وزادا على الأغنياء المكثرين والمتوسطين، ولم ينكر عليهما وعلى هذا فلا يكون فعلهما تحديداً بل تقريباً يتبع ولا يمتنع مفاوته، ودعوى التوقيف في فعلهما بعيدة اه وهو كلام جيد^(٣٨٨).

يقول ابن حزم (وقد صح عن عمر - أصح طريق - من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن زياد بن حدير قال: أمرني عمر بن الخطاب أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر) ويعلق أحمد شاکر (نقل الزيلعي في نصب الراية أنه رواه عبد الرازق في مصنفه عن عبدالله بن كثير عن شعبة ورواه يحيى في الخراج عن شريك عن إسرائيل كلاهما عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير نحوه ولكن فيه أنه: يؤخذ من بني تغلب نصف العشر)^(٣٨٩).

قال أبو عبيد: (وكل هذه الأقوال لها وجوه: فأما الذين قالوا من أهل العراق: لا يؤخذ من الذمي شيء حتى يبلغ ماله مائتي درهم، فإنهم شبهوه بالصدقة، وذهبوا إلى أن عمر حين سمي ما يجب في أموال الناس التي تدار للتجارات، إنما قال: يؤخذ من المسلمين كذا ومن أهل الذمة كذا، ومن أهل الحرب كذا، ولم يوقت في أدنى مبلغ مال وقتاً.

قالوا: ثم رأيناه قد ضم أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حق واحد. فلهذا حملنا وقت أموالهم على الزكاة إذ كان لأدنى الزكاة حد محدود. وهو المائتان. فأخذنا أهل الذمة بها. وألقينا ما دون ذلك)^(٣٩٠).

(٣٨٨) الروض النضير - شرح المجموع الفقه الكبير السياغي - ج ٢ ص ٦٣٦، ٦٣٧.

(٣٨٩) المحلى - ابن حزم ج ٦ ص ١٤.

(٣٩٠) الأموال - أبو عبيد ص ٥٣٦.

وهذا يتضح أكثر في معاملة العشور - كما سنبين - بعد. وعموماً فإن تقدير الجزية لأنها ضريبة ترك لولى الأمر تقديرها وإنما بينا أن أهل الذمة يمكن أن يعاملوا بأسلوب الزكاة نسباً ونصاباً بالدليل.

يقول الأستاذ حسن البنا:

(الجزية: ضريبة من الخراج تضرب على الأصحاء لا على المرضى.. والكلمة العربية مشتقة من الجزاء كأنها تدفع جزاء لحقن الدم أو للحماية والمنعة والتمتع بحقوق أهل الإسلام أو هي جزاء الإغفاء من ضريبة الدم والجنديّة في القتال.

وقال شمس العلماء الشيخ شبل النعماني الهندي رحمه الله أنها فارسية معربة وأصلها «كزيت» ومعناها الخراج الذي يستعان به على الحرب وأطال في الاستدلال على ذلك في رسالة خاصة نشرت في المجلد الأول من مجلة المنار ومما استأنس به في ذلك أن التاريخ يثبت أن كسرى هو أول من وضع الجزية فالجزية نظام فارسى وليس مبتكراً من الإسلام.

ولقد كان يحظر بيالى ويهمس في نفسى دائماً أن الجزية إنما وضعت «كبدل نقدى» عن الجنديّة، وأن الإسلام إنما لجأ إليها وأوجبها على غير المسلمين من باب التخفيف والرحمة وعدم الحرج حتى لا يلزمهم أن يقاتلوا في صفوف المسلمين فيتهم بأنه إنما يريد لهم الموت والاستئصال والفناء والتعرض لمخاطر الحرب والقتال فهى فى الحقيقة «امتياز فى صورة ضريبة» هذا فى الوقت الذى يتخذ منها الإسلام أيضاً احتياطاً لتنقية صفوف المجاهدين من غير ذوى العقيدة الصحيحة والحماسة المؤمنة البصيرة وكان يحظر لى أن مقتضى هذا أن الإمام إذا رأى من مصلحة الوطن الإسلامى أن يجند غير المسلمين سقطت الجزية بهذا التجنيد. ولقد ناقشنى فى هذه الخواطر أحد الفقهاء الصالحين مستدلاً بنصوص بعض المذاهب فى هذا المعنى ولم أشأ الاسترسال فى الجدل إذ لم يكن بين يدى حينذاك من الشواهد والأدلة التاريخية العملية ما يدعم الخواطر التى تتوارد على نفسى ثم رأيت بعد ذلك تفسير المنار قد ألم بهذه القضية وذهب إلى ما كان يدور بنفسى ودعمه بكثير من هذه الشواهد والأدلة وإليك تلخيص ما قاله فى ذلك:

«ولعلك تطالبنى بإثبات بعض القضايا المنطوية فى هذا البيان أى إثبات أن الجزية ما كانت تؤخذ من الذميين إلا للقيام بحمايتهم والمدافعة عنهم وأن الذميين لـ

دخلوا في الجند أو تكلفوا أمر الدفاع لأعفوا من الجزية، فإن صدق ظني فاصغ إلى الروايات التي تعطيك الثلج في هذا الباب وتحسم مادة القيل والقال.

فمنها ما كتب خالد بن الوليد لصلوابة بن نسطونا حينما دخل الفرات وأوغل فيها وهذا نصه:

« هذا كتاب خالد بن الوليد لصلوابة بن نسطونا وقومه أنى عاهدتكم على الجزية والمنعة فلك الذمة والمنعة. وما منعناكم فلنا اجزية وإلا فلا. كتب سنة اثنتى عشرة في صفر».

ولقد رد الأمراء بأمر أبي عبيدة ما كانوا أخذوه من الجزية من أهل حمص وما إليها حين جلوا عنها ليتجمعوا لقتال الروم وقالوا لأهل البلاد.. إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغ ما جمع لنا من الجموع وأنكم قد اشترطتم علينا أن نحميكم وإنما لا نقدر على ذلك الآن وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم.. ونحن لكم على الشرط وما كان بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم.. فكان جواب أهل هذه البلاد.. ردكم الله علينا ونصركم عليهم فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئاً وأخذوا كل شيء. لولايتكم وعدلكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم. ونهض جند هرقل وأغلقوا الأبواب وحرسوها وكذلك فعل أبو عبيدة مع دمشق وذلك حين كان يتجهز لليرموك.

ومنها - وهو وما بعده يدل على أن أهل الذمة إذا لم يشترطوا الحماية أو شاركوا في الجندية لا يطالبون بالجزية - كتاب العهد الذي كتبه سويد بن مقرن أحد قواد عمر - رضى الله عنهما - لرزبان وأهل دهستان وسائر أهل جرجان ونصه:

هذا كتاب سويد بن مقرن لرزبان صول بن رزبان وأهل دهستان وسائر أهل جرجان أن لكم الذمة وعلينا المنعة. على أن عليكم من الجزاء في كل سنة على قدر طاقتكم على كل حال ومن استعنا به منكم فله جزاؤه «أى جزيته» في معونته عوضاً عن جزائه ولهم الأمان على أنفسهم وأموالهم ومالهم وشرائعهم ولا يغير شيء من ذلك.. شهد سواد بن قطبة. وهند بن عمر وسماك بن مخزومة وعتيبة بن النهاس» وكتب في سنة ١٨ هـ (الطبرى).

ومنها - كتاب عتبة بن فرقد أحد عمال عمر بن الخطاب وهذا نصه: « هذا ما أعطى عتبة بن فرقد عامل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أهل أذربيجان سهلها

وجبلها وحواشيها وشفارها وأهل مللها هم الأمان على أنفسهم وأموالهم وملتهم
وشرائعهم على أن يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم ومن حشر منهم في سنة وضع عنه
جزاء تلك السنة ومن أقام فله مثل من أقام من ذلك (الطبرى) .»

وهذا الكلام واضح كما ترى في أن الجزية مقابل المنعة إن اشترطوها وفي حق
الإمام في إسقاطها عنهم إذا اقتضى الأمر تجنيدهم، ونحن نضعه أمام أنظار السادة
الفقهاء الأجلاء والعلماء الفضلاء ليقولوا كلمتهم فيه .. والحقيقة بنت
البحث (٣٩١) .

المبحث السادس العشور

وعند عبور الحدود الدولية للأمة المسلمة، يستحق على مال التجار حين يبرون
بالجمرك العشور .

يقول العيني: [هذا الباب في بيان حكم من يمر على العاشر، وألحق هذا الباب
بكتاب الزكاة اتباعاً للمبسوط وشرح الجامع الصغير، ووجه المناسبة فيه ظاهرة، لأن
العشر المأخوذ من المسلم المار على العاشر هو الزكاة بعينها] (٣٩٢) .

عن أنس بن مالك قال: (بعثنى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على
العشور وكتب لى عهداً أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجارتهم ربع العشر،
ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر) (٣٩٣) .

قال أبو عبيد: (فإذا مر الذمي بالمال على العاشر، فإن سفيان كان يقول: لا
يؤخذ منه شيئاً حتى يبلغ مائة درهم، فإذا بلغ مائة درهم أخذ منه نصف العشر. قل
غيره من أهل العراق: لا يؤخذ منه شيئاً حتى يبلغ مائتى درهم. قالوا: فإن قال على

(٣٩١) مجلة الدعوة العدد ٣٧ السنة ٢٨ (٤١١) رجب ١٣٩٩ هـ نظرات في كتاب الله وأحكام الجزية - حس
البناء ص ٣٣ .

(٣٩٢) الساية في شرح الهداية - ج ٣ ص ١٢١ .

(٣٩٣) الخراج - أبو يوسف ص ١٣٥، نصب الراية - الزيلعي ج ط ص ٣٧٩ رجاله ثقات إلا أنه تفرد - ربح
مجمع الزوائد - الميمني ج ٣ ص ٧٠ .

دين، أو قال: ليس هذا المال لي، وحلف عليه، فإنه يصدق على ذلك، ولا يؤخذ منه شيء. قالوا: وإنما يؤخذ منه الصامت، والمتاع، والرقيق، وما أشبهه من الأموال التي تبقى في أيدي الناس، فأما إذا مر بالفواكه وأشباهها التي لا تبقى في أيدي الناس، فإنه لا يؤخذ منه شيء. قالوا: ولا يؤخذ منه في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة وإن مر به مراراً (٣٩٤).

يقول العيني: (فمن أنكر منهم أي من التجار «عام الحول» أي قال ما حال الحول، «أو الفراغ من الدين»، بأن قال على دين محيط بمالي، «كان منكراً للوجوب»، أي لوجود الزكاة «والقول قول المنكر مع اليمين»، وكذا إذا قيل: أديتها إلى عاشر آخر أي غير هذا العشر، «ومراده إذا كان في تلك السنة عاشر آخر لأنه ادعى وضع الأمانة موضعها بخلاف ما إذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة»، فإنه لا يصدق، لأنه ظهر كذبه يتعين. وكذلك - أي وكذا القول قوله - فيصدق مع يمينه، «وإذا قال أديتها أنا يعني إلى الفقراء في المصر، لأن الأداء كان مفوضاً إليه»، أي إلى المالك، «فيه» أي في المصر، «وولاية الأخذ»، للساعي إنما بأول، «بالمرور» أي بمرور المالك على الساعي، «لدخوله تحت الحماية»، بالمرور عليه (٣٩٥).

(قال محمد - رحمه الله - وما صدق فيه المسلم - أي كل ما صدق فيه المسلم من قوله - وعلى دين - أو - لم يحل عليه الحول - أو - أديته إلى عاشر آخر - وهو ليس للتجارة، أو - هو بضاعة عندي - (صدق فيه الذمي) إذا حلف (لأنه يؤخذ منه) أي الذمي (ضعف ما يؤخذ من المسلم) لأنه يؤخذ منه نصف العشر (فتراعى تلك الشرائط) وهي النصاب وحولان الحول، والفراغ من الدين (تحقيقاً للتضعيف) أي لأجل تحقيق التضعيف، وهو أخذ نصف العشر ضعف ما يؤخذ من المسلم وهو ربع العشر، لأن تضعيف الشيء إنما يكون إن كان المضعف على أوصاف المضعف عليه، وإلا يلزم أن يكون تبديلاً فتراعى فيه الشروط المذكورة) (٣٩٦).

وتصور البعض أن هذه الفريضة قريبة من الضرائب الجمركية المعاصرة، مما حدا بالبعض أن يتصور أنها ممارسة إسلامية للضرائب غير المباشرة، ولكن من سياق

(٣٩٤) الأموال - أبو عبيد ص ٥٣٥.

(٣٩٥) البناء في شرح الهداية - ج ٣ ص ١٢٣.

(٣٩٦) نفس المصدر ج ٣ ص ١٢٦.

النصوص يتضح أنها كانت بالنسبة للمسلم زكاة وبالنسبة للذمي جزية أما بالنسبة للحرى فكانت من قبيل المعاملة بالمثل .

يقول أبو يوسف : (إذا بلغت القبضة عشرين مثقالاً أخذ منها العشر، فإن كانت قيمة ذلك أقل لم يؤخذ منه شيء.. ولا يضاف بعض ذلك إلى بعض . وإذا مرّ عليه بمائتي درهم مضروبة أو عشرين مثقالاً تبراً أو مائتي درهم تبراً أو عشرين مثقالاً مضروبة أخذ من ذلك ربع العشر من المسلم ونصف العشر من الذمي والعشر من الحرى ثم لا يؤخذ منها شيء إلى مثل ذلك الوقت من الحول . وإن مر بها غير مرة) (٣٩٧).

وهنا يظهر بجلاء شرطى النصاب وحولان الحول وهى شروط فرض الزكاة .

يقول أبو يوسف : (وإذا مر المسلم على العاشر بنغم أو بقر أو إبل فقال : إن هذه ليست سائمة أحلف على ذلك، فإذا حلف كف عنه، وكذلك كل طعام يمر به عليه فقال : هو من زرعى، وكذلك التمر يتر به فيقول : هو من تمر نخلى، فليس عليه في ذلك عشر، إنما العشر فى الذى اشتري للتجارة، وكذلك الذمى، فأما الحرى فلا يقبل منه ذلك) (٣٩٨).

فالمعاملة مع الحرى معاملة بالمثل ولكن بشرط ألا يظلم المسلم إن ظلم الحرى : (وفى كتاب الزكاة - يعنى المذكور فى كتاب الزكاة المذكور فى الأصل وهو المبسوط - لمحمد رحمه الله أيضاً «لا يؤخذ» أى الزكاة من القليل، «وإن كانوا يأخذون منا منه» أى من القليل «لأن القليل لم يزل عفواً» لنفقته عادة، فأخذهم القليل ظلم، ولا متابعة فى الظلم، ألا ترى أنهم لو يأخذون جميع الأصول من التجار لا يؤخذ منهم الجميع لأنه عذر، هكذا فى المبسوط وغيره .

وإن كانوا يأخذون الكل لا يأخذ الكل لأنه عذر، وإن كانوا لا يأخذون أصلاً لا يأخذ لتركوا الأخذ من تجارنا، ولأنه أحق بمكارم الأخلاق) (٣٩٩).

(٣٩٧) الخراج - أبو يوسف ص ١٣٢، ١٣٣ .

(٣٩٨) الخراج - ص ١٣٣، ١٣٤ أبو يوسف .

(٣٩٩) البناءة - العيني ج ٣ ص ١٣٠، ١٣١ .

كذلك المصرف أى النفقات سبيلها الخراج يقول:

(وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فسيبيله سبيل الصدقة وسبيل ما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً وأهل الحرب سبيل الخراج) (٤٠٠).

وكذلك الإعفاء من العشور إذا وجد الدين:

يقول يحيى بن آدم القرشى: (أخبرنا إسماعيل، قال: حدثنا الحسن قال: قال يحيى: وإن قال الذمى من بنى تغلب وغيرهم للعاشر إذا مروا عليه بتجارة: إن على ديننا يحيط بمالى، فلا يؤخذ منه شيئاً. قال: وأما أهل الحرب فإنه يؤخذ منهم فيما اتجروا فيه وإن كان عليه دين) (٤٠١).

وإذا دعت الحاجة لتشجيع الاستيراد فلا مانع من التخفيض. لهذا نجد عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- يستثنى أهل الحرب من نسبة ١٠٪ ويخفضها إلى ٥٪ لمن يمونون المدينة المنورة بالمواد الغذائية (٤٠٢).

ولهذا لم يكن غريباً ألا يدفعها من دفع الزكاة. يقول أبو يوسف: (وإذا مر التاجر على العاشر بمال أو بمتاع، وقال: قد أديت زكاته وحلف على ذلك فإن ذلك يقبل منه ويكف عنه) (٤٠٣).

يقول يحيى بن آدم القرشى: (أخبرنا إسماعيل. قال: حدثنا الحسن. قال: حدثنا يحيى. قال: حدثنا سفيان بن سعيد عن عبد الله بن خالد العيسى عن عبد الله بن مغفل عن زياد بن حدير قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، قال: قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار أهل الحرب، كما يعشروننا إذا أتيناهم) (٤٠٤).

(٤٠٠) الخراج - أبو يوسف ص ١٣٤.

(٤٠١) الخراج - يحيى بن آدم القرشى ص ٦٩.

(٤٠٢) الموطأ - مالك ص ١٨٩.

(٤٠٣) الخراج - أبو يوسف ص ١٣٤.

(٤٠٤) الخراج - يحيى بن آدم القرشى ص ١٧٣.